كلية التربية
المجلة التربوية
***

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية والأوروبية(دراسة مقارنة)

Education of Digital Citizenship in the Egyptian and European Schools (A Comparative Study)

إعداد

د/ عبد العاطى حلقان أحمد عبد العزيز

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة سوهاج

المجلة التربوية ـ العدد الرابع والأربعون ـ أبريل ٢٠١٦م

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة: تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية والأوروبية (دراسة مقارنة).

الباحث: د. عبدالعاطي حلقان أحمد عبدالعزيز (مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية – جامعة سوهاج).

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة إلى محاولة الاستفادة من التجربة الأوروبية في مجال تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية خاصة ما يتعلق بالسلامة على الإنترنت، وصياغة بعض التوصيات التي قد تسهم في تحسين ممارسات التلاميذ أثناء تجولهم الافتراضي على شبكة الإنترنت.

وبذلك تم تحديد مشكلة الدراسة فى محاولة إجابة التساؤل الرئيس الآتى: كيف يمكن تطوير تعليم المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في المدارس المصرية من خلال الاستفادة من الخبرة الأوروبية في هذا المجال، وبما يتناسب مع ظروف المجتمع المصرى.

واقتصرت الدراسة الحالية على تناول عملية تعليم السلامة على الإنترنت في المدارس من خلال تعرف التجربة الأوروبية والمصرية في هذا المجال.

وقد استخدم الباحث المنهج المقارن الذى يعد أنسب المناهج المستخدمة، وأكثرها دلالة على التربية المقارنة، وأكثرها شمولاً للمناهج الفرعية، كما أنه المنهج المناسب لمثل هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها:

١- تشابهت التجربتان في الاهتمام بتدريس موضوعات وقضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية في مصر ومعظم الدول الأوروبية.

٢- اختلفت التجربتان في أن المدارس الأوروبية تتحمل مسؤولية تخصيص عدد من الساعات لقضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت ووضع ترتيبات محددة لتوزيع المحتوى ما بين المقررات. أما في مصر فتتحمل هذه المسئولية الجهات العليا التي تشرف على التعليم.

٣- تشابهت التجربتان في تناول موضوعات محددة خاصة بالمواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت وتضمينها في المناهج الدراسية، مثل: التعدي الإلكتروني على الإنترنت، قواعد الاستخدام الآمن على الإنترنت، ووسائل الحماية على الإنترنت، وقضايا الخصوصية عبر الإنترنت، وقضايا التحميل وحقوق التأليف والنشر، والتواصل مع الغرباء على الشبكة.

٤- تشابهت التجربتان في وجود أشكال من التعاون بين سلطات التعليم والهيئات المحلية والدولية في مجال تدريب المعلمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى أساليب تدريس المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت.

٥- تشابهت التجربتان في مشاركة القطاعين العام والخاص في تنظيم حملات توعية في المدارس والمجتمع المحلي لتوعية الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وكافة أعضاء المجتمع بقضايا المواطنة الرقمية، والاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت.

٦- تشابهت التجربتان في وجود تعاون بين سلطات التعليم وبعض الجهات والمؤسسات التي تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال التوعية بقضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت وإعداد مواد تدريبية وتعليمية وتوزيعها على المدارس.

وقد أسفرت الدراسة عن صياغة بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد المدارس المصرية على تحسين ممارساتها وممارسات طلابها، والاستخدام الآمن للتقنيات الحديث وشبكة الإنترنت، وعدم التعرض لأية مخاطر محتملة أثناء تجوالهم على شبكة الإنترنت.

Abstract

Title: Education of Digital Citizenship in the Egyptian and European Schools (A Comparative Study).

Authors: Dr. Abdulaty Helkan Ahmed Abdulaziz.

Abstract: The current study aimed to try to take advantage of the European experience in the field of Digital Citizenship & Internet safety education in schools, and to formulate recommendations that could contribute to improve the practices of the pupils during the default roaming on the Internet.

And thus, the Study problem was identified in an attempt to answer the following key question: How can we develop the education Digital Citizenship and online safety in Egyptian schools through utilization of European expertise in this area, in line with the conditions of Egyptian society.

The current study was limited to dealing with Digital Citizenship and Internet safety education in schools through studying the European & Egyptian experience in this area.

The researcher used the comparative approach, which is the most suitable methods used, and the most significant on comparative education, and most comprehensive subsidiary of the curriculum, as he is the right approach to such a study.

The Study found a set of results, including:

1. **The two experiments were similar interest in the teaching of subjects and issues of Digital Citizenship and Internet safety in the school curriculum in Egypt and most European countries.**
2. **2. The two experiments differed in that the European schools are responsible for the allocation of the hours number of issues of Digital Citizenship and safety on the Internet and the development of specific arrangements for the distribution of content between courses. In Egypt the higher authorities of Education bear this responsibility.**
3. **The two experiments were similar in dealing with specific topics of Digital Citizenship and online safety and included in the curriculum, such as e-infringement on the Internet, the rules of safe use of the Internet, and means of protection on the Internet, issues of online privacy, issues of loading and copyright, and communicate with strangers on the Web.**
4. **The two experiments were similar in the presence of forms of cooperation between local education authorities and international bodies in the area of teacher training on information and communication technology, and on teaching methods of Digital Citizenship and online Safety.**
5. **The two experiments were similar in the participation of public and private sector in organizing awareness campaigns in schools and the community to raise awareness among students, teachers, parents and all members of the community on Digital Citizenship and safe use of the Internet.**
6. **The two experiments were similar in the presence of cooperation between education authorities and some agencies and institutions working in the field of communications and information technology in the field of awareness on online safety and preparing of training and educational materials and distribute them to schools.**

The study resulted in the formulation of some recommendations that can help Egyptian schools to improve their practices and practices of their students, and safe use of modern technologies and the Internet, and not to be subjected to any potential risks while roaming on the Internet.

أولاً: الإطار العام للدراسة

المقــدمة:

هناك العديد من التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة والتي فرضت نفسها على طبيعة الحياة فيها، وأسلوب عملها وعمل منظماتها المختلفة. ومن أبرز هذه التحديات ما تشهده تلك المجتمعات من تقدم في تقنيات المعلوماتية والاتصالات الحديثة، والتى أسهمت في تغيير طبيعة الحياة وشكل المؤسسات، ومن بينها المؤسسات التعليمية على نحو جذري. (وفاء مصطفى كفافى، مايو ٢٠٠٧م: ٣)

وتبرز الآثار السلبية للتقنية الحديثة في شكل التمرد على القواعد الأخلاقية والضوابط القانونية والمبادئ الأساسية التي تنظم شؤون الحياة الإنسانية. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في ظل ثورة الاتصالات الرقمية وما وفرته من تسهيل وسرعة في عمليات التواصل والوصول إلى مصادر المعلومات، ومع ما تحمله هذه الثورة من نتائج ذات آثار إيجابية على الفرد والمجتمع إذا تم استغلال وسائل الاتصال والتقنية الحديثة على الوجه الأمثل.

ومن أهم نقاط الضعف التي تنطوي عليها أنظمة التشغيل Operation Systems، والبرمجيات، والأوضاع الأمنية إمكانية القيام بأعمال تهدد الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وتسهيل التجسس الاقتصادي والتأثير على عمليات الحكومة. فهناك الفيروسات والديدان وهجمات منع الخدمة الموزعة وسرقة البيانات المشمولة بحقوق الملكية والرسائل الاقتحامية والتدليس، وكلها تقوض مصداقية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرة المجتمعات والاقتصادات على العمل. (الاتحاد الدولي للاتصالات، فريق الرصد الدائم لأمن المعلومات، الاتحاد العالمي للعلماء، يناير ٢٠١١م: ٢)

وتوفر الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال Information and Communication Technologies (ICT) عالماً من الإمكانيات للأطفال، كما تسهم بشكل واضح في توسيع آفاقهم وتوفير فرص تعلم أفضل لهم، والمساعدة في خلق هوياتهم وتعزيز المشاركة المجتمعية لديهم. في مقابل ذلك، يمكن أيضاً أن يتعرض هؤلاء الأطفال والشباب لمخاطر كثيرة، مثل خطر تعرض تفاصيل حياتهم الخاصة للاختراق والسرقة، والتسلط عليهم على الإنترنت أو استمالتهم من أجل الاعتداء عليهم جنسياً.

ويؤكد هذا الأمر قول أحد الخبراء: "إبحار الطفل عبر الشبكة يشبه سيره في حقل للألغام، والتنقل عبر المواقع الإلكترونية العادية قد يؤدي إلى متاهات صادمة ومضرة بكل المقاييس". لذا وجب علينا أن نعي المخاطر التي تحدق بالأطفال ونحرص على مناقشتها معهم. (غريس صوان وآخرون، ٢٠١٣م: ٧)

ويرتبط مفهوم المواطنة الرقمية بمنظومة التعليم بشكل قوي، لأنها الكفيلة بمساعدة المعلمين والتربويين عموما وأولياء الأمور لفهم ما يجب على الطلاب معرفته من أجل استخدام التكنولوجيا بشكل مناسب. والمواطنة الرقمية هي أكثر من مجرد أداة تعليمية، بل هي وسيلة لإعداد الطلاب للإنخراط الكامل في المجتمع والمشاركة الفاعلة في خدمة مصالح الوطن عموما وفي المجال الرقمي خصوصاً.

ونتيجة للمخاطر الناجمة عن الاستخدام السيء للتكنولوجيا فقد تنبهت العديد من الدول لخطورة هذا الأمر فبادرت إلى تصميم برامج دراسية ومقررات تُدرَّس في مدارسها مخصصة للمواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت. ففي دول متقدمة عديدة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكندا يدرس الطلاب في المدارس مواضيع خاصة بالمواطنة الرقمية في إطار منهج التربية الرقمية، كما نجد في نفس الإطار المشروع الذي وضعته أستراليا تحت شعار "الاتصال بثقة: تطوير مستقبل أستراليا الرقمي" والذي ينص على تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلاب مع تدريب الآباء والمعلمين عليها وفق خطة وطنية متكاملة، كما تخطط فرنسا لجعل موضوع المواطنة الرقمية قضية وطنية من الطراز الأول. (Rhea R. Borja, Oct. 11, 2006: P. 7)

وقد تم تضمين الموضوعات المرتبطة بـ"المواطنة الرقمية" وخاصة موضوعات السلامة على الإنترنت في مناهج المدارس الوطنية في أوروبا. فخلال العامين الدراسيين ٢٠٠٦/٢٠٠٧م و ٢٠٠٧/٢٠٠٨م أدرجت هذه الموضوعات في المناهج الدراسية الموجودة في أكثر من ٨٠٪ من البلدان الأوروبية. وقد تم تضمين هذه الموضوعات في المناهج الدراسية الأوروبية التي تلي مسارات ومستويات مختلفة الكثافة. كما يتم في العديد من الأنظمة التعليمية الأوروبية تقديم تلك الموضوعات من خلال قائمة من المهارات التي يجب تطويرها بواسطة مقرر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضاً من خلال مجموعة واسعة من

المقررات الأخرى التي تعزز وتبني الكفاءات الشخصية والاجتماعية والصحية والاقتصادية. (Nathalie Sonck & Jos de Haan, 2013: 75)

ويفرض هذا الواقع على كافة مؤسسات المجتمع في مصر – لاسيما المؤسسات التعليمية – اليقظة لمثل هذه المخاطر والاستعداد التام للتعامل معها من خلال توعية الطلاب بها وبكيفية التعامل معها وحماية أنفسهم من الوقوع في براثنها، وذلك بإدراج قضايا وموضوعات المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، وإعداد المعلمين وتدريبهم على تدريس مثل تلك الموضوعات، هذا إلى جانب الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المؤسسات في توعية أولياء الأمور بسبل حماية أبنائهم أثناء تجولهم عبر شبكة الإنترنت.

مشكلة الدراسة:

يشهد العصر الحالي ما لم يشهده عصر آخر من تقدم تقنى فى مناح متعددة من أهمها الثورة الهائلة التى حدثت فى تقنيات الاتصالات والمعلومات والتى توجت أخيراً بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). فلم يسبق لأداة منذ فجر التاريخ أن خدمت الإنسان بالدرجة التي خدم بها الحاسوب الآلي بشكل عام والإنترنت بشكل خاص تقدم الإنسان ورفعته.

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم ضرورة تشغل حيّزاً كبيراً من حياتنا اليومية، ولم تعد تقتصر على فئة عمرية معينة وأصبح استخدامها متوافراً للجميع، وأصبحت أداة تعليمية مهمة للأطفال لدرجة أن بعض المدارس أدخلت استخدامها في مناهجها الدراسية كوسيلة تربوية معاصرة إدراكاً منها أنها تساعد على تنمية مهارات الأطفال الذهنية والعقلية وقدرة الإبداع والابتكار والتحليل، بالإضافة إلى إكسابهم مهارات تعينهم على التعامل مع البيئة والمجتمع والمحيط. (الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، ٢٠١٣م: ١) لذلك فإننا نشهد إقبالاً متزايدًا من قِبل الأطفال على استخدامها بسهولة، ولكن للأسف الشديد من دون إشراف أو توجيه، فيصبح إبحار الطفل في هذا العالم الواسع كالسير وسط حقل مليء بالألغام وهنا يكمن لبُّ المشكلة.

ومن الواضح أن جرائم الإنترنت – على الرغم من حداثتها نسبياً – قد لقيتْ اهتماماً من قبل بعض الباحثين، حيث أُجريتْ العديد من الدراسات المختلفة، لمحاولة فهم هذه الظاهرة، ومن ثم التحكم فيها، ومنها دراسة أجراها تحالف منتجي برامج الكمبيوتر التجارية Business Software Alliance في الشرق الأوسط، حيث أظهرت أنّ هناك تبايناً بين

دول منطقة الشرق الأوسط في حجم خسائر جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، حيث تراوحت ما بين (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، و (١,٤٠٠,٠٠٠) في لبنان. (ذياب البداينة، ١٤٢٠هـ: ٩٨)

وتجدر الإشارة إلى أن جرائم الإنترنت التي يتعرض لها تلاميذ المدارس كثيرة ومتنوعة ويصعب حصرها ولكنها بصفة عامة تشمل الجرائم الجنسية كإنشاء المواقع الجنسية وجرائم الدعارة أو الدعاية للشواذ أو تجارة الأطفال جنسياً، وجرائم ترويج المخدرات أو زراعتها، وتعليم الإجرام أو الإرهاب كصنع المتفجرات، إضافة إلى جرائم الفيروسات واقتحام المواقع .. وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك فقد أسهم دخول الإنترنت إلى مجتمعنا في السنوات الأخيرة في خلق جيل جديد من الأطفال المدمنين على استخدامها. وبالتالي أضحت الشبكة العنكبوتية تمثل خطراً حقيقياً فيما لو تم استخدامها بإفراط، خاصة من قبل الأطفال وصغار السن، إذ إن حياة المدمنين من الأطفال على الإنترنت تنهار عادة بشكل مأساوي كما هو الحال مع المدمنين على المخدرات والكحول (نعيمة رحماني، فبراير ٢٠١٤م: ٦٩) فالإدمان على الإنترنت يمثل أحد مظاهر إشكالات الشخصية وذلك قد يمثل مرحلة تمهيدية للانتقال إلى عالم الأمراض والاضطرابات النفسية والتعقيدات.

كما يمكن أن يتعرض مرتادو شبكة الإنترنت من الأطفال أو الشباب لبعض جرائم الاعتداء الإلكتروني على النفس أو العرض. وتأخذ تلك الجرائم الأشكال الآتية: (عز الدين زين العابدين أحمد، ٢٠٠٩م: ٢٥)

- نشر صور إباحية لهم في أوضاع مشينة.
- الدعوة لممارسة الجنس المثلي أو الغيري مع الأطفال أو الشباب.
- التشهير بهم من خلال نشر صور إباحية لآخرين مركب عليها وجوههم.
- إنشاء مواقع إلكترونية عبر الإنترنت باسم الغير ونشر صور كاذبة بقصد تشويه السمعة.
- إنشاء مواقع لبث وممارسة الجنس عبر الإنترنت.
- استغلال شبكة الإنترنت في تجارة الرقيق الأبيض من خلال بيع الفتيات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة من أجل الجنس والمتعة.
- بث بعض المواقع التي تحرض على الانتحار أو قتل الغير.
- بث المعلومات المضللة أو الزائفة.

ويرى (عروب محمد حسين النمرات، ٢٠٠٢م: ٥٤) أن استخدام الأطفال والشباب للإنترنت يؤدي بهم إلى العزلة والاكتئاب ويؤثر على الاتصال الاجتماعي، فمستخدمو الإنترنت بشكل مكثف معرضون للشعور بالاكتئاب والوحدة.

ويعترف (K. Keltner, 1998: 417-439) بحقيقة أن المعلومات المتوافرة على شبكة الإنترنت ليست ذات مصداقية عالية كونها لا تخضع للرقابة. ومن ثم فإن مشكلة تلقي الطفل أو الشاب لمعلومات وأخبار كاذبة تصبح أكثر إمكانية عبر شبكة الإنترنت.

وقد أشارت نتائج دراسة (لمياء إبراهيم المسلماني، ٢٠١٤م: ١٥-٩٤) إلى ارتفاع نسبة الطلاب الذين يستخدمون التكنولوجيا بصورة يومية، وانخفاض نسبة أولياء الأمور ممن هم على وعي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وانخفاض نسبة الطلاب الذين تدربوا على استخدام التكنولوجيا بمساعدة الأسرة (٢٦,٧%) ومن خلال المدرسة (٢٦,٧%) وعدم اهتمام المدارس بقضية التكنولوجيا وضرورة تدريب الطلاب عليها، وأن نسبة كبيرة منهم (٤٦,٧%) يعتمدون على أصدقائهم في التدريب على استخدام التكنولوجيا وهو ما ينطوي على جانب من الخطورة فيما يتعلق بأصدقاء السوء وما لهم من دور في إفساد أقرانهم وإكسابهم سلوكيات غير أخلاقية، وأن ثلث العينة (٣٣,٣%) تعرضوا لتهديدات من خلال البريد الإلكتروني، كما تعرض نصف العينة تقريباً (٤٦,٧%) لسرقات من خلال الإنترنت، وأشار نحو (٦٠%) من أفراد العينة إلى أن استخدامهم للتكنولوجيا أدى إلى انطوائهم، كما تعلم (٤٦,٧%) منهم سلوكيات غير سليمة من خلال التكنولوجيا، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة تشير إلى انخفاض دور المعلم في تدريب الطلاب على المعايير الأخلاقية المرتبطة باستخدام التكنولجيا استخداماً آمناً، وكيفية التحقق من مصداقية المواقع التي يتصفحونها، حيث تراوحت النسب ما بين ١٣,٣% إلى ٢٠%.

ويشير (عزيز باكوش، ٢٠٠٧م: ٤٥) إلى أن الإفراط في استخدام الإنترنت يتسبب في متاعب جسمية وإرهاق نفسي كبير مما ينعكس على الأداء الوظيفي والتعليمي

كما يرى (أمجد أبو جدي، ٢٠٠٤م: ٣٣) أن الإنترنت قد تستغل في نشر الرذيلة والفساد الأخلاقي بين الشباب من خلال دخولهم إلى مواقع مشبوهة وغير مرغوب فيها اجتماعياً ودينياً، مثل ارتياد منتديات الحوار والدردشة، والارتباطات العاطفية بغرض التسلية والتلاعب بعواطف الآخرين حيث يخفون الاسم، والحالة الاجتماعية، والجنسية.

ويؤكد (Gardner, H., 2000: 30-32) على أن الاستخدام المفرط للإنترنت والمتكرر لفترة طويلة يؤثر في الصحة والعلاقات الاجتماعية والنفقات المادية، وقد يتعرض البعض للطرد من المدرسة أو الجامعة، أو حدوث خلافات بين الأزواج.

ومن الآثار السلبية الصحية على مستخدمي الإنترنت إرهاق العين أو ما يعرف بالإجهاد البصري بسبب الإشعاعات المنبثقة من الكمبيوتر (ليالي مساعدة، ٢٠٠٦م: ١٥-١٧) كما أن الجلوس لفترات طويلة أمام جهاز الحاسوب يسبب على المدى البعيد الكثير من المشكلات الصحية وأهمها ألم الظهر والعمود الفقري وما له من مضاعفات. (شذى سليمان الدركزلي، ١٩٩٧م: ٣٣-٤٢)

ويشير (علي عدنان الفيل، ٢٠١٢م: ٥٧٠) إلى أن مستخدم الإنترنت قد يقع فريسة للاحتيال عبر البريد الإلكتروني، من خلال قيام أحد لصوص الإنترنت بإرسال رسائل إلكترونية تحتوي على صفات وهمية وأسماء غير صحيحة، من شأنها حمل المجني عليهم على تسليم المال إلى الجاني اعتقاداً منهم بصحة هذه المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنترنت تبث معلومات هائلة عن أناس كثيرين، منهم من يدَّعون الإسلام بهدف التأثير في معتقدات الشباب لبث سمومهم إلى مسلمي العالم لتشكيكهم فيما يعتقدون. كما تنشر تلك المواقع الإلكترونية أفكاراً متطرفة فيها إساءة للإسلام والتشكيك في علماء المسلمين ورجال الدعوة، حيث تنتشر على شبكة الإنترنت وثائق ومستندات وكتب ومجلات تحوي معلومات مغلوطة عن الإسلام، يتضمن معظمها عقائد باطلة تدعي نسبتها إلى الإسلام. (محمد الخليفي، ٢٠٠١م: ٤٨٦)

كما توجد بعض المشكلات الأمنية التي قد يتعرض لها مستخدمو شبكة الإنترنت مثل صناعة ونشر الفيروسات، واختراق الأجهزة وشبكات الحاسب الآلي وتعطيلها، وكذلك انتحال الشخصية باستخدام هوية شخصية أخرى للاستفادة من مكانتها. هذا بالإضافة إلى المضايقة والملاحقة باستخدام البريد الإلكتروني والمحادثة عن طريق إرسال رسائل تهديد وتخويف ومضايقة، والتغرير والاستدراج (ضحاياه غالباً هم صغار السن)، وتشويه السمعة بنشر معلومات مضللة عن الضحية. (صلاح الدين حسني، ٢٠٠٥م: ٤٠٧-٤٠٩)

إلى جانب ذلك، قد يترتب على قضاء طلاب المدارس ساعات طويلة في زيارة مواقع الإنترنت المتعددة هروبهم من المدارس مما يؤدي إلى ضعف تحصيلهم الدراسي. حيث "تؤكد

الإحصاءات أن أغلب مدمني الإنترنت من الشباب قد تأثر مستواهم الدراسي ورجعوا القهقري بعد أن كان بعضهم من المتقدمين دراسياً". (القسم العلمي بدار الوطن، ١٤٣٢هـ: ٤)

ويؤكد (السيد عفيفي، ٢٠٠٠م: ١٢٩٣) على أن الإنترنت يسهم في هيمنة اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة الأساسية المستخدمة في الإنترنت، وما يترتب على ذلك من انفتاح فكري وثقافي أدى إلى "عجز كثير من الدول – وخاصة الدول النامية – عن التأثير في التيارات الثقافية الكونية المتدفقة بقوة عبر شبكة الإنترنت، مما جعلها تقف موقف المستقبل المستسلم لها، وأخذت هذه التيارات تعصف بعقول قطاعات عريضة من الشباب والصغار من أبناء تلك الأمم تصوغ فكرهم ووجدانهم المهيأين لقبولها. كما ينتج عن الإنترنت مجموعة من المخاطر تتمثل في سرقة المعلومات والكتب والتقارير عن طريق اعتراض رسائل إلكترونية وقراءتها وما قد يترتب عليه من ضياع حقوق النشر. (محمد الخليفي، ٢٠٠١م: ٤٨٧)

وفي دراسة أجراها (أمين سعيد، ٢٠٠٣م: ١٢١٩-١٢٦٧) على عينة شملت (٤٠٠) طالباً وطالبة من جامعات القاهرة والمنصورة والأزهر والجامعة الأمريكية بالقاهرة تم الكشفت عن أن حوالي (٧٤%) من الشباب يعتقدون أن هناك مخاطر أخلاقية للإنترنت، وأن استخدام الشباب لهذه التقنية سلبي إلى حد كبير ويساعد على نشر الإباحية والمحادثة والانضمام إلى جماعات عالمية مشبوهة. وما يؤكد ذلك ما تزعمه إحدى الشركات الإباحية من أن (٤,٧) مليون زائراً يتصفحون مواقعهم أسبوعياً. وأن موقعاً واحداً منها استقبل (٤٤) مليون زائراً خلال عامين. (صلاح الدين حسني، ٢٠٠٥م: ٤٠٥) وقد يدمن مستخدم الإنترنت ممارسة العادة السرية عند مشاهدته أو تذكره للصور والمشاهد الإباحية التي طالعها.

وتفرض كل المخاطر السابقة على الجهات المعنية بالتعليم في مصر إتخاذ إجراءات فاعلة للحد منها وحماية طلاب المدارس من سلبياتها، من خلال توعيتهم وأولياء أمورهم بها وتزويدهم بأدوات وأساليب التغلب عليها، وتضمين مناهج التعليم بها. وتحاول الدراسة الحالية التعرف على ملامح التجربة الأوروبية في مجال تعليم المواطنة الرقمية، وخاصة ما يتعلق بقضية السلامة على الإنترنت، من أجل توعية الطلاب بقضاياها وحمايتهم من أية مخاطر قد يتعرضون لها أثناء وجودهم على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى توعية المعلمين وأولياء الأمور وتدريبهم على كيفية التعامل معها، ومحاولة صياغة بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد في تطوير تعليم قضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في المدارس المصرية.

أسئلة الدراسة:

فى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى الأسئلة الآتية:

١- كيف يتم تعليم المواطنة الرقمية في المدارس الأوروبية؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في ذلك؟

٢- كيف يتم تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في ذلك؟

٣- كيف يمكن تطوير تعليم المواطنة الرقمية في مصر في ضوء التجربة الأوروبية؟

أهداف الدراسة:

تمثل الهدف الرئيس للدراسة في محاولة الاستفادة من التجربة الأوروبية في تطوير تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية. ويسهم في تحقيق هذا الهدف مجموعة الأهداف الفرعية الآتية:

- **تعرف التجربة الأوروبية في تعليم المواطنة الرقمية في المدارس في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في ذلك.**
- **تعرف التجربة المصرية في تعليم المواطنة الرقمية في المدارس في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في ذلك.**
- **عقد دراسة تحليلية مقارنة بين التجربتين الأوروبية والمصرية في مجال تعليم المواطنة الرقمية، واستخلاص بعض التوصيات التي قد تسهم في تطوير تعليم المواطنة الرقمية في مصر.**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها من البحوث والدراسات القليلة في الميدان التربوي التي تتناول قضية تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية من خلال الاستفادة من الخبرة الأوروبية. وتتضح أهمية الدراسة الحالية من خلال الجوانب الآتية:

- **تعد الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تتناول تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية، ومحاولة تطويره من خلال الاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا المجال.**

- قد تسهم الدراسة الحالية في تطوير الممارسات والأنشطة التي تمارس داخل المدارس المصرية والخاصة بتعليم المواطنة الرقمية. كما أنها تقدم للمهتمين بشئون التعليم فى مصر بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد في إحداث التطوير المرغوب في هذه الممارسات.
- أنها تقدم للمهتمين باستكشاف خبرات الدول المتقدمة في مجال تعليم المواطنة الرقمية نموذجاً متطوراً في هذا المجال هو النموذج الأوروبي.
- أنها تساعد القائمين على شئون التعليم في مصر ومديري المدارس على السير وفقاً لخطىً علمية محسوبة، وسبقت تجربتها فى دول أخرى، وذلك فى أثناء قيامهم بالتخطيط لتعليم المواطنة الرقمية فى جمهورية مصر العربية.
- تقدم لأولياء الأمور بعض النصائح والإرشادات الواجب عليهم اتباعها لحماية أبنائهم من التعرض للمخاطر المحتملة أثناء إبحارهم في شبكة الإنترنت.
- في عام ٢٠٠٦م صدر قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والتي تسعى إلى ضمان جودة التعليم، وتطويره المستمر من خلال إصدارها لمجموعة من المجالات العامة والفرعية والمعايير والمؤشرات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسة التعليمية حتى تحصل على الاعتماد الأكاديمي. ولعل أهم مجال من تلك المجالات ما يتعلق بالطالب المتعلم، من حيث الاهتمام به وتوعيته وتثقيفه وحمايته من أية أخطار تتهدده سواء داخل المدرسة أم خارجها، لا سيما تلك الأخطار التي ظهرت مؤخراً بعد الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت وتزايد أعداد المستخدمين لها من طلاب وطالبات المؤسسات التعليمية، وما صاحب ذلك من تعرضهم لمخاطر جسيمة أثناء إبحارهم فيها. لذا جاءت هذه الدراسة لتبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه المدارس في توعية الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور بسبل الاستخدام الآمن للإنترنت، وكيف يمكن الارتقاء بهذا الدور من خلال تعرف خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة علي تناول الوضع الراهن لتعليم إحدى قضايا المواطنة الرقمية وهي قضية السلامة على الإنترنت في المدارس المصرية والأوروبية.

مصطلحات الدراسة:

من أهم مصطلحات الدراسة الحالية، ما يلى:

١ - المواطنة Citizenship:

المواطنة في اللغة مشتقة من (وطن)، ووطن بالمكان: أي أقام به، وواطنه على الأمر: أي أضمر فعله معه ووافقه عليه (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤م، ١٠٤٢). وهو مصطلح يقابل في اللغة الإنجليزية Citizenship، بمعنى أن تكون مواطناً في دولة ما له حقوق وعليه واجبات (The New International Webster's Comprehensive Dictionary of the English Language, 1999: 242).

والمواطنة هي شكل من أشكال الهوية الاجتماعية السياسية (Derek Heater, 2004: 1)، يشترك فيها كافة أفراد المجتمع بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو أسلوب الحياة (Rainer Baubock, 2008: 3). وهي تنطوي على عدد من الحقوق والواجبات التي تمنح للأفراد كافة الصلاحيات كأعضاء داخل دولة ما (Rainer Baubock, 2008: 3; Dan Remenyi, 2007: 23). وهو ما يعني أن المواطنة تشير إلى مركز شرعي يعني العضوية في مجتمع ما والولاء له (United States Citizenship and Immigration Services, 2004: 2). وبذلك يتضح أن جوهر المواطنة هو الالتزام من جانب الدولة بضمان حقوق مواطنيها، ومن جانب المواطنين بتحمل مسئولية المشاركة في المجتمع والحرص على خدمته.

٢ - الرقمي Digial:

يقصد به العرض الإلكتروني للمعلومات المختلفة (The New International Webster's Comprehensive Dictionary of the English Language, 1999: 358).

٣ - المواطنة الرقمية Digital Citizenship:

تعرف بصوة عامة بأنها استخدام المصادر الإلكترونية في إنجاز الأعمال. كما تعني القدرة على المشاركة في المجتمع الشبكي (Karen Mossberger, et al., 2008: 1). وهي مصطلح يعبر عن الاستخدام المسئول والأخلاقي والآمن من جانب الأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأعضاء في المجتمع القومي وكمواطنين في المجتمع العالمي (Literacy with

(ICT, 2009: 1). كما تعرف أيضاً بأنها أسلوب يساعد المعلمين والقادة على فهم ما الذي يجب أن يعرفه الطلاب كي يستخدموا التكنولوجيا الاستخدام الأمثل، فبدلاً من التركيز على عملية الاتصال الرقمي للمعلومات (Mike Ribble, 2013: 2).

ومن المعروف أن هناك مجموعة من المفاهيم والقضايا المرتبطة بالمواطنة الرقمية، أهمها (Mike Ribble, 2004, 2; Alberta Education, 2012: 18-38):

- السلوك الرقمي Digital Etiquette.
- الاتصال الرقمي Digital Communication.
- التربية الرقمية Digital Education.
- الإتاحة الرقمية Digital Access.
- التجارة الرقمية Digital Commerce.
- المسئولية الرقمية Digital Responsibility.
- الحقوق الرقمية Digital Rights.
- السلامة الرقمية Digital Safety.
- الأمن الرقمي (Digital Security (Self Protection.

وتعرف المواطنة الرقمية في الدراسة الحالية بأنها إعداد الطلاب لمجتمع مليء بالتكنولوجيا، من خلال تدريبهم على الالتزام بمعايير السلوك المقبول عند استخدام التكنولوجيا بالمدرسة وخاصة تكنولوجيا الشبكة العنقودية (الإنترنت).

٤ - الإنترنت Internet:

عبارة عن مجموعة من الشبكات العالمية المتصلة بملايين الأجهزة حول العالم، لتشكل مجموعة من الشبكات الضخمة، والتي تنقل المعلومات الهائلة بسرعة فائقة بين دول العالم المختلفة، وتتضمن معلومات دائمة التطور (جمال عبدالعزيز الشرهان، ٢٠٠٣م: ١٣٤).

ويعرف آخرون الإنترنت بأنه شبكة دولية للمعلومات تتفاهم باستخدام بروتوكولات تتعاون فيما بينها لصالح جميع مستخدميها، وتحتوي على العديد من الإمكانات مثل البريد الإلكتروني، وإقامة المؤتمرات بالفيديو، وقوائم البريد بالإضافة إلى الملايين من مجموعات الأخبار والعديد من الملفات المتاحة لنقلها واستخدامها بطريقة شخصية وكذلك آلات البحث المرجعي. (سعد غالب ياسين، ٢٠٠٦م: ٥٥)

وتعرف الدراسة الحالية الإنترنت بأنه الاتصال بشبكة الاتصالات العالمية التي تضم الملايين من أجهزة الحاسب الآلي المتصلة مع بعضها البعض عن طريق خطوط هاتفية تعمل على مدار الساعة وبواسطتها يستطيع الطالب/ الطلاب الحصول على المعلومات المطلوبة من أجل تدعيم عملية البحث العلمي للعملية التعليمية.

٥ - السلامة على الإنترنت:

تعرفها الدراسة الحالية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والإرشادات التي تهدف إلى توفير بيئة آمنة - قدر المستطاع - للأطفال والشباب أثناء تصفحهم شبكة الإنترنت، ويتوجب عليهم الالتزام بها لوقاية أنفسهم من المخاطر المحتملة على الشبكة.

مبررات اختيار التجربة الأوروبية:

تضافرت مجموعة من المبررات، كانت السبب الرئيس وراء اختيار الباحث للتجربة الأوروبية كعينة لإجراء دراسته المقارنة، ولعل أهم هذه المبررات ما يلي:

- تعد الدول الأوروبية من الدول المتقدمة بصفة عامة، وفي مجال التعليم واستخدام التقنيات الحديثة على وجه الخصوص.
- يعد الشباب الأوروبي من بين أكثر الفئات – على مستوى العالم - استخداماً لتقنيات الإنترنت والهاتف المحمول مما يجعلهم أكثر عرضة لمخاطر التعامل مع شبكة الإنترنت.
- سبقت الدول الأوروبية غيرها من الدول أو التجمعات الدولية في مسألة نشر ثقافة المواطنة الرقمية، وخاصة ثقافة السلامة على الإنترنت في المدارس وبين أولياء الأمور، بل وإدراجها كقضايا يتم تدريسها بصورة منفردة أو كجزء من بعض المقررات الدراسية، وتدريب المعلمين على تدريسها. فقد تبنت المفوضية الأوروبية – في وقت سابق - العديد من البرامج التي تخدم هذا الغرض، منها: برنامج الاستخدام الآمن للإنترنت، ويوم الاستخدام الآمن للإنترنت، وغيرها، هذا إلى جانب البرامج والفعاليات الموجودة في كل دولة على حدة. كما وقعت دول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، بالإضافة إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، وحماية الأطفال من الإيذاء على الإنترنت.

الدراسات السابقة:

قسم الباحث الدراسات السابقة التي تناولت المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية، ورتبها من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

أ- الدراسات العربية:

يمكن عرض الدراسات العربية على النحو الآتي:

- **دراسة رهان حمد علي محمد (٢٠٠٦م): هدفت الدراسة إلى إبراز أهم الآثار السلبية على الشباب وقيمهم الإسلامية المترتبة على استخدام شبكة الإنترنت؛ والتعرف على القواعد التربوية التي يمكن أن تسهم في تحجيم هذه السلبيات، وتسليط الضوء على دور كل من الأسرة والمؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية والثقافية في تربية الشباب وحمايتهم من هذ السلبيات. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي. وتوصلت الدراسة إلى وجود آثار سلبية للإنترنت على المجتمع وعلى الأفراد في النواحي الصحية والاجتماعية والسلوكية والاقتصادية؛ ومن ثم يقع على كاهل الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية، والإعلامية والثقافية دور كبير في مواجهة تلك السلبيات والقضاء عليها، وجعل الإنترنت مكاناً افتراضياً آمناً.**
- **دراسة يوسف عبدالصبور عبداللاه (٢٠٠٦م): هدفت الدراسة إلى تحديد مظاهر السلوك اللاسوي لدى مستخدمي الإنترنت من تلاميذ التعليم الأساسي، وتحديد مستوى إدراك التلاميذ والوالدين والمعلمين لهذه السلوكيات، وتحديد الاحتياجات الإرشادية لمواجهة هذا السلوك، ووضع خطوط عريضة لبرنامج إرشادي يلبي المطالب الإرشادية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف الظاهرة وتحليلها والتعرف عليها. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائياً بين الذكور والإناث في انتشار السلوك اللاسوي لدى التلاميذ مستخدمي الإنترنت لصالح الذكور، كما أن معدل إدراك الوالدين للسلوك اللاسوي عند الأبناء وكذلك معدل إدراك المعلمين للتلاميذ مستخدمي الإنترنت كان ضعيفاً. بالإضافة إلى وجود فروق في اهتمام الوالدين بالجوانب الإرشادية من وجهة نظر الأبناء لصالح الذكور.**
- **دراسة منى عمران (٢٠٠٨م): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تعرض المراهقين للمواد الإباحية على الإنترنت والقنوات الفضائية في ممارستهم للانحرافات الجنسية. واستخدمت**

الدراسة المنهج الوصفي مع الاستعانة بأداة الاستبانة لجمع البيانات اللازمة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها استخدام ٢٦,٩% من أفراد عينة الدراسة يستخدمون الإنترنت بمعدل ساعتين يومياً بنسبة ٤٠,٦% أو ساعة يومياً بنسبة ٣٧,٦%، وأن كثافة تعرض المراهقين للإنترنت أثناء الأجازات كانت أعلى منها أثناء الدراسة. وأن من أهم أسباب تعرض المرهقين للمواد الإباحية على الإنترنت هو إشباع حاجاتهم الجنسية.

- دراسة عز الدين زين العابدين أحمد (٢٠٠٩م): هدفت الدراسة إلى الوقوف على تطور الجرائم الإلكترونية في مصر ودور وزارة الداخلية في مكافحتها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتشخيص مشكلة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعديل التشريعات القانونية المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات، واتباع الطرق والوسائل التكنولوجية الحديث في التأمين من الجرائم الإلكترونية، وتفعيل الدور الأمني لوزارة الداخلية في مكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال وضع المعايير والاشتراطات الأمنية اللازمة لكل هيئة أو مؤسسة قبل البدء في مزاولة أنشطتها.
- دراسة عبدالقوي سالم الزبيدي (٢٠٠٩م): هدفت الدراسة إلى الكشف عن أبرز إيجابيات وسلبيات معطيات الثورة الرقمية والمعلوماتية كما وردت في الأدبيات والدراسات السابقة وكما يدركها العاملون في الميدان التربوي العماني. واستخدمت الدراسة المنهج الإجرائي واستعانت بالاستبانة في رصد إيجابيات وسلبيات الثورة الرقمية والمعلوماتية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الإيجابيات والسلبيات لكل من الهاتف النقال، الإنترنت، الفضائيات، البلوتوث، MP3، MP4، الألعاب الإلكترونية، تم ترتيب أهميتها حسب استجابة أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة.
- دراسة وسام عزت محمد عباس (٢٠١٠م): هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات النفسية الناتجة عن إدمان الإنترنت لدى المراهقين، وأهم المشكلات النفسية المرتبطة باستخدامهم للإنترنت، وإلقاء الضوء على بعض العوامل التي تؤدي بالبعض لإدمان الإنترنت، ومعرفة هل هناك اختلاف بين المراهقين من الجنسين في درجة إدمانهم للإنترنت. واعتمدت الدراسة على منهج سيكومتري كلينيكي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائياً عند مستوى ٠,١ بين درجات المراهقين على مقياس إدمان الإنترنت، ودرجاتهم على جميع أبعاد مقياس الصحة النفسية للشباب، وأن الذكور

أكثر عرضة لإدمان الإنترنت من الإناث. ووجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,١ بين متوسطات درجات مدمني الإنترنت والمستخدمين العاديين على جميع أبعاد مقياس الصحة النفسية للشباب عدا بعدي السلوك المعياري والشعور بالأمن فجاءا دالان عند مستوى الدلالة ٠,٠٥.

- دراسة محمد بن سالم محمد القرني (٢٠١١م): هدفت الدراسة إلى التعرف على إدمان الإنترنت وعلاقته ببعض الاضطرابات النفسية لدى عينة من طلاب جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية (الاكتئاب، والقلق الاجتماعي، والوحدة النفسية). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستعانت بالأدوات التالية: استبانة جمع البيانات الأولية من إعداد الباحث، مقياس إدمان الإنترنت من إعداد الباحث، ومقياس الاضطرابات النفسية ويتضمن (القلق الاجتماعي، الاكتئاب، الوحدة النفسية) من إعداد الباحث. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة احصائياً بين إدمان الإنترنت والاكتئاب، ووجود علاقة ارتباطية موجبة بين إدمان الإنترنت والقلق الاجتماعي، كما توجد علاقة ارتباطية موجبة بين إدمان الإنترنت والوحدة النفسية، كما لا توجد فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات التخصصات العلمية والتخصصات الأدبية في إدمان الإنترنت.
- دراسة هاجر على محمد بخيت (٢٠١٢م): هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الشبكة العنكبوتية على الأطفال. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لأنها أنسب أنواع الدراسات لهذا الموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أن التصفح في النت ينقل الطفل نقله حضارية قوية وينمي مهاراته الإيجابية ويساعده في التعرف على العالم من حوله وعلى واقع الأطفال في العالم مما يولد لديه الطموح والرغبة في التجويد والمنافسة والطموح، وأن جلوس الأطفال لساعات طويلة يؤثر على صحتهم الجسمية والذهنية ويؤدي إلى ضعف علاقاتهم داخل الأسرة والتمرد على السلطة الوالدية والمدرسية، كما أكَّد معظم الأطفال أنهم يداومون على الصلاة وأنهم يحبون بلدهم السودان، وأن معظم الأطفال لم يشغلهم النت عن المذاكرة بل أضاف لمعلوماتهم، وأن معظم الأطفال يهربون من المدرسة أثناء الدوام المدرسي.
- دراسة أمجد محمد هياجنة وناصر بن سليمان الحوسني (٢٠١٢م): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة إدمان الإنترنت، وكشف العلاقة التنبؤية بينه وبين العزلة

الاجتماعية. وتكونت عينة الدراسة من ٣٤٦ طالباً وطالبة من جامعة نزوى في سلطنة عمان. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مستعينة بمقياسين: الأول مقياس إدمان الإنترنت، والثاني مقياس العزلة الاجتماعية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً في متوسط درجات أفراد العينة على مقياس إدمان الإنترنت تعزى للنوع الاجتماعي لصالح الطالبات، وإلى وجود فروق دالة إحصائياً تعزى للتخصص الدراسي لصالح كلية الغلوم والآداب. كما كشفت نتائج الدراسة أن إدمان الإنترنت يفسر ما نسبته (١٥,١%) من التباين الحاصل في درجة العزلة الاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة، وهو ما يدل على أن إدمان الإنترنت يمكن أن يتنبأ بالعزلة الاجتماعية وأبعادها، ولكن بصورة منخفضة.

- دراسة جعفر حسن جاسم الطائي (٢٠١٢م): هدفت الدراسة إلى التعريف بالعصر الرقمي وإظهار آثاره على الهوية الثقافية للفرد والأسرة العربية، وإماطة اللثام عن واقع وقدرة وكيفية تأثير الثورة المعلوماتية على الشباب والأسرة العربية، كشف النقاب عن الانتقادات الموجه للثورة المعلوماتية، ومحاولة وضع رؤية جديدة لحماية الأسرة العربية في ظل العصر الرقمي أو الثورة المعلوماتية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن حماية الأسرة العربية بشكل عام والشباب العربي بشكل خاص من خلال وضع إستراتيجية متكاملة تتضافر فيها جهود كل من الأسرة ذاتها وكل مؤسسات الدولة ذات العلاقة ولاسيما وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- دراسة عماد علي مصطفى عبدالرازق وآخرَيْن (٢٠١٢م): هدفت الدراسة إلى الكشف عن تباين نسبة الاستخدام المفرط للإنترنت وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية والتنبؤ ببعض متغيرات الشخصية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على ٣٨٠ تلميذا بالصف السادس الابتدائي بمدارس المدينة المنورة الحكومية. واستعانت الدراسة باستمارة بيانات عامة عن الطفل ومقياس الإفراط في استخدام الإنترنت، واستبيان تقدير الشخصية للأطفال. وكشفت نتائج الدراسة عن أن متوسط درجات العينة الأساسية على مقياس الاستخدام المفرط للإنترنت لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بلغ ما نسبته (٥٢,٥٧%)، وهي نسبة تدل على عدم الإفراط في استخدام التلاميذ للإنترنت. ووجود علاقة ارتباطية دالة بين الدرجة الكلية لمقياس

تقدير الشخصية والدرجة الكلية لمقياس الإفراط في استخدام الإنترنت. كما كشفت النتائج أنه من خلال الاستخدام المفرط للإنترنت يمكن التنبؤ ببعض متغيرات الشخصية.

- دراسة لمياء إبراهيم المسلماني (٢٠١٤م): هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المواطنة الرقمية، ومدى الحاجة إليه في هذا العصر الذي يتميز بالإقبال الشديد على استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات، وتقديم رؤية مقترحة لدعم دور التعليم في غرس قيم المواطنة الرقمية في نفوس الطلاب، بهدف التغلب على ما قد يترتب على الاستخدام السيىء للتكنولوجيا من مشكلات تنعكس بصورة سلبية على شخصيات الطلاب. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت الدراسة باستبانة للكشف عن اتجاه طلاب التعليم الثانوي في مصر نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: ارتفاع نسبة الطلاب الذين يستخدمون التكنولوجيا بصورة يومية، انخفاض نسبة أولياء الأمور ممن هم على وعي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، انخفاض نسبة الطلاب الذين تدربوا على استخدام التكنولوجيا بمساعدة الأسرة (٢٦,٧%) ومن خلال المدرسة (٢٦,٧%) وعدم اهتمام المدارس بقضية التكنولوجيا وضرورة تدريب الطلاب عليها، وأن نسبة كبيرة منهم (٤٦,٧%) يعتمدون على أصدقائهم في التدريب على استخدام التكنولوجيا وهو ما ينطوي على جانب من الخطورة فيما يتعلق بأصدقاء السوء وما لهم من دور في إفساد أقرانهم وإكسابهم سلوكيات غير أخلاقية، وأن ثلث العينة (٣٣,٣%) تعرضوا لتهديدات من خلال البريد الإلكتروني، كما تعرض نصف العينة تقريباً (٤٦,٧%) لسرقات من خلال الإنترنت، وأشار نحو (٦٠%) من أفراد العينة إلى أن استخدامهم للتكنولوجيا أدى إلى انطوائهم، كما تعلم (٤٦,٧%) منهم سلوكيات غير سليمة من خلال التكنولوجيا، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة تشير إلى انخفاض دور المعلم في تدريب الطلاب على المعايير الأخلاقية المرتبطة باستخدام التكنولجيا استخداماً آمناً، وكيفية التحقق من مصداقية المواقع التي يتصفحونها، حيث تراوحت النسب ما بين ١٣,٣% إلى ٢٠%. وقد انتهت الدراسة إلى صياغة رؤية مقترحة لدعم دور التعليم في غرس قيم المواطنة الرقمية في نفوس الطلاب.

ب- الدراسات الأجنبية:

تمثلت أهم الدراسات السابقة الأجنبية فيما يلي:

- دراسة Michael J. Berson & Ilene R. Berson, (2003): هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تقوم به بعض المدارس الأمريكية لضمان سلامة الشباب على الإنترنت، وأهم الدروس المتعلمة من تجارب تلك المدارس، بالإضافة إلى تعرف دور المعلمين وأولياء الأمور في حماية هؤلاء الشباب من الأخطار التي يمكن أن يتعرضون لها على شبكة الإنترنت. وقد استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة قيام المدارس والمعلمين وأولياء الأمور بواجبهم التوعوي والتثقيفي والتربوي تجاه حماية الأطفال والشباب وضمان حمايتهم على الإنترنت.
- دراسة Shaheen Shariff, (2005): هدفت الدراسة إلى التعرف على الالتزامات القانونية للمدارس في مجال المراقبة والإشراف على شبكة الإنترنت، وتحقيق التوازن بين كل من: سلامة الطلاب، والتعليم، والتفاعل في الفضاء الافتراضي. كما تقدم الدراسة نبذة عن التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت Cyber-bullying وشروطه، كما تناقش أهم الاستجابات المؤسسية لقضايا التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى أن إصدار قوانين صارمة قد يوفر مبادئ توجيهية لمساعدة المدارس على الحد من التعدي الإلكتروني والتسلط عبر الإنترنت من خلال الوسائل التعليمية التي تحمي الطلاب وتجنب التقاضي.
- دراسة John Barnett, (2005): هدفت الدراسة إلى استقصاء آراء مجموعة من المعلمين قبل الخدمة عن تصوراتهم للسلامة على الإنترنت في المدارس في جنوب أونتاريو على وجه التحديد. ومن ثم فقد حاولت الدراسة معرفة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الطلاب على الإنترنت، والخطوات التي يمكن أن تتخذها المدارس للحفاظ عليهم آمنين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالإضافة إلى الاستعانة بأدوات استقصائية مثل الاستبانة والمقابلات الشخصية. وخلصت الدراسة إلى أن هؤلاء المعلمين يرون أن الطلاب يقضون وقتاً كبيراً وبصورة ثابتة على شبكة الإنترنت، وأن استخدامهم للإنترنت يرتبط بالعمر الزمني، وأنهم أثناء وجودهم على الشبكة قد لا يحصلون على إشراف وتوجيه كاف. كما يرى هؤلاء المعلمين أن سلامة الطلاب على شبكة الإنترنت هي مهمة المعلم قبل أن تكون مهمة الإدارة المدرسية.

- دراسة Andrew Hope, (2006): هدفت الدراسة إلى استكشاف وجهات نظر المعلمين حول مخاطر الإنترنت. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى وجود قلق شديد لدى هؤلاء المعلمين بشأن المواد الإباحية الموجودة على شبكة الإنترنت، والمواقع التي تحض على الكراهية والتمييز، وتلك التي تعلم كيفية صنع القنابل والمخدرات، بالإضافة إلى قلقهم حول الاتصالات الإلكترونية، والمسائل الأمنية وانتهاك حقوق الطبع والنشر. وقد اختلفت تفسيراتهم حول الطلاب الأكثر عرضة لتلك المخاطر، إلا أنهم اتفقوا على أن ذلك يرتبط بصورة أكبر بعمر الطالب.
- دراسة Andrew V. Beale and Kimberly R. Hall, (2007): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا في حياة المراهقين، وتأثيرها في ابتكار طرق عديدة للتسلط والتعدي الإلكتروني عبر الإنترنت. كما حاولت الدراسة الوقوف على أهم أدوات التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت مثل: استخدام البريد الإلكتروني والرسائل الفورية ومواقع الإنترنت، ومنصات التصويت، وغرف الدردشة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. ومن أهم نتائج الدراسة ضرورة القضاء على هذه الظاهرة من خلال فهم المربين لطبيعة الطلاب، والإلمام بالجوانب المختلفة لعملية التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت، وأن يكونوا على علم بكافة الإجراءات الواجب عليهم القيام بها لمنع التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت في المدارس.
- دراسة Derek O' Reilly, (2008): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإنترنت في حياة الأطفال والشباب، خاصة مع التسارع الكبير في المجال المعرفي والتقني في العصر الحديث، وما يتطلبه هذا التسارع من ضرورة أن يكون هؤلاء الأطفال والشباب على اطلاع بكل ما يجري على الساحة التقنية وأهمها مجال الإنترنت. كما حاولت الدراسة الوقوف على محاولات إدخال شبكة الإنترنت إلى المدارس في أيرلندا، وإفادة الطلاب من المعلومات والأنشطة المتاحة عليها مما يؤدي إلى تنمية عقولهم. وحاولت الدراسة كذلك إجابة الأسئلة الآتية: كيف يمكن توفير بيئة آمنة لأطفال المدارس الابتدائية الأيرلندية على شبكة الإنترنت؟ ومن هم الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت؟ وما المعلومات التي من الممكن الكشف عنها عبر الإنترنت؟ واستندت في ذلك إلى دراسة

استطلاعية تحليلية أجريت على عدد ٦٤٥ طفلاً من تلاميذ المدارس الابتدائية الأيرلندية في فبراير ٢٠٠٧م.

- دراسة Sue Cranmer et al., (2009): هدفت الدراسة إلى فحص الخبرات والتفاهمات الخاصة بتلاميذ الصف السادس من التعليم الابتدائي ذات الصلة بقضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت وأهم المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء استخدامهم اليومي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتم الاستعانة بدراسة استقصائية ومقابلات مع مجموعة من التلاميذ تتراوح أعمارهم بين ٧ إلى ١١ سنة في خمس مدارس ابتدائية إنجليزية. ومن تحليل بيانات هذا الاستقصاء تبين وجود مخاطر وتهديدات حقيقة يتعرض لها هؤلاء التلاميذ جراء استخدامهم لشبكة الإنترنت. كما تشير هذه البيانات إلى أن المفاهيم الرسمية للسلامة الإلكترونية تظل مفاهيماً مجردة وغير مفهومة بالنسبة لكثير من التلاميذ. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة توجيه موضوع ولهجة الخطابات الرسمية المحيطة بالسلامة الإلكترونية؛ وزيادة التدخلات التربوية في المدارس الابتدائية التي تهدف إلى تعزيز مهارات القراءة والكتابة الخاصة بالتلاميذ؛ وإقامة حوار جاد ودائم بين التلاميذ والمعلمين والآباء حول السلامة والمخاطر عند استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- دراسة Fotis Lazarinis, (2010): هدفت الدراسة إلى تقديم نظرة ثاقبة للعوامل التي تقوض أمن الوصول للإنترنت بالنسبة للطلاب. حيث أصبحت مسألة الوصول الآمن إلى الإنترنت من المسائل الأكثر إثارة خلال السنوات الأخيرة مع ازدياد نسبة الأطفال المستخدمين للشبكة العالمية. كما حاولت الدراسة الوقوف على أهم المخاطر المحتملة التي تهدد الطلاب على الإنترنت. واعتمدت الدراسة على مدخل تم من خلاله استعراض الدراسات السابقة في مجال مشكلات السلامة على الإنترنت للأطفال. كما تم إعداد قائمة بالتهديدات المتوقعة أثناء الإبحار على شبكة الإنترنت استناداً إلى مجموعة من الدراست السابقة وعلى معلومات تم تجميعها من مواقع الإنترنت التي تتناول الوصول الآمن للإنترنت. بعد ذلك – واعتماداً على تلك القوائم – تم تحليل سجل وصول طلاب المدارس الثانوية إلى الإنترنت الغير خاضع للرقابة من أجل فهم أي من هذه المخاطر يمكن تحديدها. وقد نتج عن استعراض الدراسات والأعمال السابقة حول موضوع الوصول

الآمن للإنترنت قائمةً بالمشكلات الناتجة عن وصول الأطفال إلى الإنترنت بصورة غير خاضعة للرقابة. وتوضح نتائج تقييم ملفات السجل أن العديد من المخاطر التي تم تحديدها على الإنترنت موجودة في مواقع الويب التي يزورها الطلاب، وأن هؤلاء الطلاب قادرون على تجاوز القيود المفروضة على زيارة المواقع التي يفضلونها. ويمكن استخدام قائمة المخاطر على الإنترنت من قبل الباحثين، والمعلمين والآباء، وأخصائيي التكنولوجيا التعليمية، ومصممي الويب، ومديري المدارس والمكتبات للحصول على رؤية أكثر وضوحاً لقضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت. علاوة على ذلك، يمكن أن تستخدم هذه القائمة لتوجيه المشروعات المستقبلية للبحث عن الآثار الاجتماعية لاستخدام الأطفال للإنترنت.

- دراسة (2010) ,S. Jaimee Tsim: هدفت الدراسة إلى الوقوف على ملامح العرض التقديمي الذي قدمته إدارة الشرطة في مينلو بارك–كاليفورنيا ,Menlo Park California لطلاب المدارس المتوسطة، في سبيل منع الإيذاء عبر الإنترنت، والتوعية بأهم السلوكيات المحفوفة بالمخاطر على شبكة الإنترنت، وأنواع الإيذاء عبر الإنترنت، وأهمية الإبلاغ عن حالات الإيذاء للطلاب الملتحقين بالمدارس في مينلو بارك، كاليفورنيا. وقد استند العرض التقديمي على مفهوم نموذج الوقاية "الانتقائي" لاستهداف شريحة الشباب الأكثر عرضة لخطر الإيذاء على الإنترنت على أساس الفئة العمرية، واستخدام الإنترنت. وقد تم جمع البيانات في شكل استبيان ذاتي تقريري للوقوف على مدى احتفاظ المشاركين بالمعلومات الخاصة بالمواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت فور انتهاء العرض، وكذلك أثناء فترة تقييم ومتابعة مدتها ستة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، هدف الاستبيان إلى تقييم مدى تغير سلوك المشاركين عبر الإنترنت من بداية العام الدراسي. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة تحسناً عاماً في معظم السلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تم تحديدها على الإنترنت بين المشاركين في فترة المتابعة (الستة أشهر)، وأن الكثير من أطفال المدارس المتوسطة يمتلكون خدمة الإنترنت في منازلهم، وأن الذكور منهم كانوا أكثر عرضة من الإناث للانخراط في سلوكيات محفوفة بالمخاطر عبر الإنترنت.

- دراسة Jason J. Burrow-Sanchez et al., (2011): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مستشاري المدارس في الحد من التعدي على الطلاب على الإنترنت. وتؤكد الدراسة أنه على الرغم من أن شبكة الإنترنت أداة مفيدة، إلا أن بعض الشباب يتعرضون لخطر الوقوع ضحايا للحيوانات المفترسة على الإنترنت. ويعمل مستشارو المدرسة على المساعدة في الجهود الرامية إلى منع التعدي على الطلاب على الإنترنت بسبب تفاعلها المستمر مع الطلبة والآباء والأمهات، وأعضاء هيئة التدريس الآخرين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوفر هذه الدراسة لمستشاري المدرسة معلومات حول استخدام الشباب لشبكة الإنترنت؛ وعوامل الخطر المرتبطة بالضحايا على الإنترنت؛ ومجموعة من التوصيات التي تساعد الشباب، والآباء، والأسر في تحسين ممارسات السلامة على الإنترنت.
- دراسة Panagiotes S. Anastasiades and Elena Vitalaki, (2011): هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي يقوم به معلمو المدارس الابتدائية اليونانية في تعزيز المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت لطلابهم، والتحقق من كيفية قيامهم بتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه الطلاب عند تصفح شبكة الإنترنت لمختلف الأغراض التعليمية أو الشخصية، بالإضافة تقييم مهاراتهم التكنولوجية من حيث قدرتهم على تعزيز وعي طلاب المرحلة الابتدائية بقضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت، وكيفية حماية أنفسهم عند تصفح الإنترنت داخل مبنى المدرسة. حيث أثار إدخال الإنترنت إلى المدارس اليونانية تحديات تربوية جديدة تواجه المربين في محاولة لتوعية الأطفال بالأخطار المحتملة عند تصفحهم للإنترنت. واستخدمت الدراسة الاستبانة لمسح آراء ١٧٩ معلماً بالمدارس اليونانية. وأظهرت البيانات أن المعلمين الذين يميلون لدمج التكنولوجيا في عاداتهم اليومية الشخصية أو المهنية كانوا أكثر فعالية في تعزيز قضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت داخل الصف، مثل المناقشات مع الطلاب أو تعليم الأطفال السلوكيات الأخلاقية عند التنقل على شبكة الإنترنت. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز الوعي بتلك القضايا في المدارس الابتدائية.
- دراسة Ellen Vanderhoven, (2014): سعت هذه الدراسة شبه التجريبية إلى قياس أثر تدخل المدرسة لتشارك الآباء في توعية التلاميذ، وتعديل اتجاهاتهم ونواياهم وسلوكهم

على شبكات التواصل الاجتماعي. حيث تتيح شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك الكثير من الفرص، ولكن في الغالب لا يدرك المراهقون الآثار السلبية الممكنة لنشر معلومات شخصية أو جنسية، أو مهينة وجارحة. ولذلك، تمارس المدارس والآباء والأمهات دوراً مهماً في تثقيف الأطفال حول المخاطر المحتملة على شبكات التواصل الاجتماعي. وتعطي النتائج الكمية والنوعية للدراسة إجابة على سؤالين مهمين تم طرحهما، وهما: هل التدخل بإشراك أولياء الأمور سيكون فعالاً لتعليم المراهقين كيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بأمان؟ وهل يعد تنظيم المعلومات طريقة فعالة لإشراك الآباء في البرامج المدرسية؟

تعقيب على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت تعليم المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في تحديد المشكلة، واختيار التجربة الأوروبية في مجال تعليم المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت. كما اتضحت الأمور الآتية:

(١) **فيما يتعلق بالدراسات العربية:**

- ركزت جميع الدراسات السابقة العربية على تناول المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال والمراهقون أثناء تجولهم الافتراضي على شبكة الإنترنت، والجرائم المرتكبة والسلوكيات الغير السوية التي قد تمارس من خلالها، ودور المؤسسات المجتمعية المختلفة في التصدي لها. بينما لم تقع يد الباحث على أي دراسة منها تتناول واقع تعليم المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في مصر، والذي هو موضوع الدراسة الحالية.
- تشابهت الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية في الهدف العام لكل منها، والمتمثل في حماية الأطفال والشباب وتلاميذ المدارس وكافة مستخدمي الإنترنت من المخاطر والتهديدات التي قد يتعرضون لها على الشبكة.
- تشابهت الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية في إبرازها للتهديدات والجرائم التي يمكن أن ترتكب على شبكة الإنترنت، وكيفية مواجهتها والوقاية منها.
- اختلفت الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم، حيث استعانت الدراسات السابقة العربية بالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الإجرائي، والمنهج السيكومتري الإكلينيكي. واستعان بعضها بأدوات مقننة لجمع البيانات كالاستبانة،

ومقاييس تتميز بالثبات كمقياس إدمان الإنترنت ومقياس العزلة الاجتماعية. في حين استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن، والذي يناسب طبيعة ومجال الدراسة.

- اختلفت الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية في عينة الدراسة، ففي الوقت الذي ركزت الدراسة الحالية على تناول الخبرتين الأوروبية والمصرية في تعليم إحدى قضايا المواطنة الرقمية وهي قضية السلامة على الإنترنت، لم تتناول الدراسات السابقة العربية هاتين الخبرتين بأي شكل من الأشكال. كما لم تتعرض الدراسات السابقة لأي خبرة دولية في هذا المجال.

(٢) فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية:

- اختلفت الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم، حيث استعانت الدراسات السابقة الأجنبية بالمنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب دراسة الحالة، والدراسات الاستقصائية، والدراسات الاستطلاعية التحليلية. واستعان بعضها بأدوات مقننة لجمع البيانات كالاستبانة، والمقابلات الشخصية. في حين استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن، والذي يناسب طبيعة ومجال الدراسة.
- تشابهت الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية في تناولها لبعض الخبرات الدولية في مجال السلامة على الإنترنت أو المواطنة الرقمية بصفة عامة. فعلى سبيل المثال تناولت دراسة Michael J. Berson & Ilene R. Berson, (2003) الدور الذي تقوم به بعض المدارس الأمريكية لضمان سلامة الشباب على الإنترنت، وسعت دراسة John Barnett, (2005) إلى استقصاء آراء مجموعة من المعلمين قبل الخدمة عن تصوراتهم للسلامة على الإنترنت في المدارس في جنوب أونتاريو، كما هدفت دراسة S. Jaimee Tsim, (2010) إلى الوقوف على ملامح العرض التقديمي الذي قدمته إدارة الشرطة في مينلو بارك-كاليفورنيا لطلاب المدارس المتوسطة، في سبيل منع الإيذاء عبر الإنترنت، والتوعية بأهم السلوكيات المحفوفة بالمخاطر على شبكة الإنترنت. أما دراسة Derek O' Reilly, (2008) فحاولت إجابة الأسئلة الآتية: كيف يمكن توفير بيئة آمنة لأطفال المدارس الابتدائية الأيرلندية على شبكة الإنترنت؟ ومن هم الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت؟ وما المعلومات التي من الممكن الكشف عنها عبر الإنترنت؟ وهدفت دراسة Sue Cranmer et al., (2009) إلى فحص الخبرات والتفاهمات الخاصة بتلاميذ الصف السادس من التعليم

الابتدائي بالمملكة المتحدة ذات الصلة بقضايا السلامة على الإنترنت وأهم المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء استخدامهم اليومي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وسعت دراسة Panagiotes S. Anastasiades and Elena Vitalaki, (2011) إلى الوقوف على الدور الذي يقوم به معلمو المدارس الابتدائية اليونانية في تعزيز السلامة على الإنترنت لطلابهم.

- تشابهت بعض الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع تعليم السلامة على الإنترنت في المدارس. ومن هذه الدراسات: دراسة Michael J. Berson & Ilene R. Berson, (2003)، ودراسة John Barnett, (2005)، ودراسة Panagiotes S. Anastasiades and Elena Vitalaki, (2011).
- تشابهت الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية في الهدف العام لكل منها، والمتمثل في حماية الأطفال والشباب وكافة مستخدمي الإنترنت من المخاطر والتهديدات التي قد يتعرضون لها على الشبكة.
- تشابهت بعض الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية – جزئياً – في عينة الدراسة. حيث تناولت هذه الدراسات خبرات بعض الدول الأوروبية (عينة الدراسة الحالية) في مجال السلامة على الإنترنت بصفة عامة، وتعليمها على وجه الخصوص. منها دراسة Derek O' Reilly, (2008) والتي حاولت إجابة الأسئلة الآتية: كيف يمكن توفير بيئة آمنة لأطفال المدارس الابتدائية الأيرلندية على شبكة الإنترنت؟ ومن هم الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت؟ وما المعلومات التي من الممكن الكشف عنها عبر الإنترنت؟ وهناك أيضاً دراسة Sue Cranmer et al., (2009) التي حاولت فحص الخبرات والتفاهمات الخاصة بتلاميذ الصف السادس من التعليم الابتدائي بالمملكة المتحدة ذات الصلة بقضايا السلامة على الإنترنت وأهم المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء استخدامهم اليومي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى دراسة Panagiotes S. Anastasiades and Elena Vitalaki, (2011) التي حاولت الوقوف على الدور الذي يقوم به معلمو المدارس الابتدائية اليونانية في تعزيز السلامة على الإنترنت لطلابهم.

منهج الدراسة وخطواتها:

استخدم الباحث في دراسته المنهج المقارن، أثناء تناوله لقضية مهمة من قضايا المواطنة الرقمية، وهي قضية تعليم السلامة على الإنترنت في المدارس الأوروبية والمصرية. وتسير الدراسة باستخدام المنهج المقارن وفق الخطوات الآتية: (عبد الغنى عبود وآخرون، ٢٠٠٥م: ٩٦- ٩٨)

(١) **موضوع الدراسة**: والذى يشمل (مشكلة الدراسة، والغرض منها)، على أن يكون هذان الأمران محددين منذ البداية وواضحين، لأنهما سوف يقودان الدراسة فيما بعد. وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في تعرض أطفالنا وشبابنا في المدارس المصرية أثناء إبحارهم في شبكة الإنترنت لبعض المخاطر التي تتهددهم والتي تؤثر على سلامة وأمن وسمعة أبنائنا في المدارس، وهو ما ينعكس في النهاية بالسلب على تحصيلهم الدراسي وعلى العملية التعليمية برمتها. أما الغرض من الدراسة الحالية فيتمثل في محاولة وضع بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد في تطوير عملية تعليم المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في المدارس المصرية في ضوء التجربة الأوروبية.

(٢) **الإطار الأيديولوجي**: الذى يحيط بالمشكلة، والذى أظهرها على ما بدت عليه، ويتمثل الإطار الأيديولوجي للدراسة الحالية فى محاولة وصف وتحليل واقع تعليم المواطنة الرقمية وخاصة ما يتعلق بقضايا السلامة على الإنترنت في المدارس الأوروبية والمصرية، وأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.

(٣) **تفسير الظواهر**: وذلك بالربط بين المشكلة أو المشكلات موضوع الدراسة، والمتمثلة في الوقوف على واقع تعليم المواطنة الرقمية وخاصة القضايا ذات الصلة بالسلامة على الإنترنت في المدارس الأوروبية والمصرية.

(٤) **المقارنة**: حيث تتم المقارنة بين المشكلة أو المشكلات موضوع الدراسة، فى الدول التى تم وصف الظاهرة فيها من قبل.

(٥) **التعميم**: حيث يتم الخروج من أوجه الشبه والاختلاف، وتفسيرها بالقواعد العامة التى تحكم الظاهرة، أو المشكلة موضوع الدراسة، مما يقودنا إلى مجموعة من القواعد التى يمكن تعميمها، واتخاذها إطاراً مرجعياً يفيدنا فيما نقدمه بعد ذلك من توصيات ورؤىً مستقبلية.

(٦) **التنبؤ**: حيث الثمرة الحقيقية للتربية المقارنة، وحيث يمكن من خلال الدراسة بالمنهج المقارن وضع صورة مستقبلية للظاهرة، أو المشكلة موضوع الدراسة، حيث تعتمد على الدراسة العملية، ولا تعتمد على مجرد الحدس والتخمين.

خطوات السير في الدراسة:

تسير الدراسة الحالية وفق المنهج المقارن، لذا فهى تتبع الخطوات الآتية:

- الخطوة العامة، وتتضمن الإطار العام للدراسة، والذى يشتمل على: مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أسئلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، حدود الدراسة، مبررات اختيار التجربة الأوروبية، منهج الدراسة، مصطلحات الدراسة، الدراسات السابقة، خطة السير في الدراسة.
- الخطوة الثانية للدراسة الحالية (تفسير الظواهر)، وتتمثل في دارسة واقع تعليم المواطنة الرقمية وخاصة القضايا ذات الصلة بالسلامة على الإنترنت في أوروبا ومصر. وبذلك يكون الباحث قد أجاب السؤالين الأول والثاني من أسئلة الدراسة.
- أما الخطوة الثالثة، والمتمثلة في (المقارنة، والتعميم، والتنبؤ)، وفيها يقوم الباحث ببيان أوجه الشبه والاختلاف في تعليم السلامة على الإنترنت في أوروبا ومصر، ثم استخلاص بعض النتائج التى أسفرت عنها الدراسة، وأخيراً محاولة صياغة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفيد في تطوير تعليم قضايا المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في المدارس المصرية في ضوء التجربة الأوروبية. وبذلك يكون الباحث قد أجاب السؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

ثانياً: تعليم المواطنة الرقمية في أوروبا

مقـــــدمة:

من أكثر الفئات المستخدمة لتكنولوجيات الإنترنت والهاتف المحمول في أوروبا الشباب. لقد فتحت الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال **Information and Communication Technologies (ICT)** عالماً من الإمكانيات للأطفال، وكان لها إسهامها الواضح في توسيع آفاقهم وتوفير فرص أفضل لهم للتعلم، والمساعدة في خلق هوياتهم وتعزيز المشاركة المجتمعية لديهم. في مقابل ذلك، يمكن أيضاً أن يتعرض هؤلاء الأطفال والشباب لمخاطر كثيرة،

مثل خطر تعرض تفاصيل حياتهم الخاصة للاختراق والسرقة، والتعدي الإلكتروني عليهم عبر الإنترنت أو استمالتهم من أجل الاعتداء عليهم جنسياً.

وقد قامت "المفوضية الأوروبية the European Commission" بتطوير برنامج أطلق عليه "برنامج الإنترنت الأكثر أماناً The Safer Internet Programme" يهدف إلى تمكين الشباب عبر الإنترنت وحمايتهم، من خلال تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت وغيرها من تقنيات الاتصال، وأيضاً من خلال محاربة المحتوى والسلوك الغير القانوني والضار عبر الإنترنت. ولكي يتم تنفيذ هذا البرنامج، تسعى المفوضية الأوروبية لتحديد كيفية تعامل نظم التعليم الوطنية الأوروبية مع قضايا المواطنة الرقمية خاصة قضية السلامة على الإنترنت Online Safety (OS) التي يواجهها الأطفال، وماذا يمكن أن يتعلمه هؤلاء حول السلامة على الإنترنت في المدرسة. (Sharon Judge, 2010, 69)

ومن ثم سيقتصر الباحث في الصفحات القادمة على دراسة واقع تعليم السلامة على الإنترنت والتي تعد إحدى قضايا المواطنة الرقمية المهمة.

١- المواطنة الرقمية في أوروبا:

لا تزال هناك زيادة مستمرة في استخدام شبكة الإنترنت والتكنولوجيات الأخرى عبر الإنترنت في جميع أنحاء أوروبا، ولا يزال الشباب من بين أكثر الفئات التي تستخدم وتتناول التقنيات والخدمات الجديدة. ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٥م، فإن حوالي ٧٠% من الفئات العمرية ما بين ٦ – ١٧ سنة في دول الاتحاد الأوروبي يستخدمون شبكة الإنترنت. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٠٨م، هذا إلى جانب الزيادة الرهيبة في نسبة استخدام الأطفال الأصغر سناً للإنترنت (٦٠%). إن استخدام الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات الأخرى يمكن أن يعزز كثيراً من التعليم وخبرات الحياة للملايين من الشباب، فهي تفتح فرصاً جديدة أمام الشباب، وتعزز إبداعاتهم، وتسهم بقوة في تحقيق الأهداف الخاصة بتعزيز المهارات الإلكترونية، والكفاءة الرقمية في كافة أرجاء أوروبا. (Giovanna Mascheroni & Kjartan Ólafsson, 2013, 4-5)

ومع ذلك، فإن التطورات التكنولوجية واستخدامها من قبل الأطفال والشباب تشكل مخاطر وتحديات راهنة مرتبطة بخمسة مجالات رئيسة مشتركة بين البلدان الأوروبية هي: إتاحة المعلومات الشخصية؛ ومشاهدة المواد الإباحية، والعنف أو المحتويات المفعمة بالكراهية على

الإنترنت؛ والتعرض للمعاملة القاسية (أي: التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت)؛ وتلقي التعليقات الجنسية غير المرغوب فيها؛ وتلبية طلبات التواصل أثناء عدم الاتصال بالإنترنت Offline. ولكي يبقى الأطفال والشباب في أمان فهم بحاجة إلى أن يكونوا على علم سواء بالفرص أو حتى بالمخاطر الموجودة على الإنترنت، وكيفية التعامل مع هذه المخاطر، فهم في حاجة إلى تمكينهم من استخدام الإنترنت بطريقة آمنة ومسؤولة.

ومنذ إطلاقه من قبل المفوضية الأوروبية في عام ١٩٩٩م، سعى "برنامج الإنترنت الأكثر أماناً" للتعامل مع هذه القضايا. فالبرنامج يتم تمويله – بصورة تعاونية – من قبل ٢٧ مركزاً من مراكز الإنترنت الأكثر أماناً، مع وجود تفويض للقيام بأعمال التوعية المتعلقة بأنشطة السلامة على الإنترنت التي تستهدف الأطفال، والآباء والأمهات والمعلمين من أجل تمكين الأطفال والشباب من استخدام الإنترنت وغيرها من التقنيات عبر الإنترنت بطريقة آمنة ومسؤولة. (Duygu Nazire Kasikci, et al., 2014, 237)

ويهدف "برنامج الإنترنت الأكثر أماناً" إلى مواجهة هذه التحديات الجديدة من أجل تمكين الأطفال وحمايتهم، وزيادة التفاعل والتنقل عبر مواقع الجيل الثاني (ويب ٢,٠)، وخفض سن مستخدمي الإنترنت.

٢- المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية:

حتى بداية العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م كانت هناك إحدى عشرة دولة أوروبية لا تشتمل مناهجها الدراسية في المستوى المركزي على موضوعات "السلامة على الإنترنت". ومع ذلك، فأربعة من هذه البلدان بدأت في التخطيط لتقديم موضوعات "السلامة على الإنترنت" ابتداءًا من ذلك العام الدراسي، وهذه البلدان أو المناطق هي: بلجيكا (المجتمع الناطق بالألمانية)، اليونان، رومانيا، وأيسلندا. ففي بلجيكا على سبيل المثال تدرج موضوعات "السلامة على الإنترنت" في مقررات التعليم ومقررات الإعلام. وفي أيسلندا يتم تدريس موضوعات "السلامة على الإنترنت" في بعض المدارس سواء في المرحلتين الابتدائية أم الثانوية، (Ed Gabrys, 2011, 12-19). ولكن لا توجد معلومات مركزية حول هذا الموضوع.

أما بالنسبة لهولندا والسويد والبلدان ذات المستويات العالية من الحكم الذاتي فلا يتم على المستوى المركزي تضمين قضايا "السلامة على الإنترنت" كموضوع يدرس بالمناهج. ومع

ذلك، فإنه يمكن أن تدرج تلك الموضوعات في المنهج المدرسي إذا قررت السلطة المحلية أو مدير المدرسة ذلك. ففي هولندا يتم تدريس موضوعات "السلامة على الإنترنت" في المدارس على المستويين الابتدائي والثانوي كجزء من موضوعات "Mediawijsheid محو الأمية الإعلامية"، والكفايات المعلوماتية. (Eurydice European Unit, 2012 L, 33-36)

وفي السويد قد تتكامل موضوعات "السلامة على الإنترنت" في موضوعات تشكل جزءًا من المنهج الدراسي إذا ما قررت سلطة المدارس المحلية أو مدير المدرسة ذلك. ولا توجد خطط فورية لإدخال "السلامة على الإنترنت" باعتبارها موضوعاً قائماً بذاته في مناهج المدارس السويدية. ومع ذلك، فإن الوكالة الوطنية السويدية للتعليم Swedish National Agency for Education قد تكفلت بدعم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس وتشجيع الاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلوك الآمن عبر الإنترنت، وتسليط الضوء على قضايا الخصوصية وتعزيز المناقشات المهمة حول استخدام المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت. (Eurydice European Unit, 2012 Q, 31)

وفي الدنمارك، لا توجد خطط فورية لتطوير موضوعات خاصة بـ "السلامة على الإنترنت" في المناهج الدراسية. ومع ذلك، فإن وزارة التعليم قامت بتشكيل فريق من الخبراء من أجل إعادة تعريف أهداف التعلم الإلزامية في المناهج الدراسية في مدارس التعليم الابتدائي والمدرسة الثانوية الدنيا (التي يطلق عليها الأهداف المشتركة)، بما في ذلك القضايا الأمنية المتعلقة بالاتصالات. وقد ركز الفريق على الجوانب الأمنية المتعلقة بالعمل في الفضاء الإلكتروني، وخاصة ما يتعلق بالاتصالات. ولا يوجد حالياً في الدنمارك أي قرار نهائي بشأن تضمين موضوعات "السلامة على الإنترنت" في المناهج الدراسية. ولا يتضمن محتوى المناهج الدراسية الإيطالية في الوقت الحاضر أي تدريب نوعي له علاقة بموضوع "السلامة على الإنترنت"، باستثناء بعض المبادرات أو التجارب التي تبنتها بعض المدارس بصورة فردية وفقاً لاستقلاليتها. (Eurydice European Unit, 2012 D, 42-43)

أما في المجر فتتولى لجنة المناهج الأساسية الوطنية The National Core Curriculum (NCC) مسئولية وصف القيم المشتركة التي توجه عملية تطوير المناهج الدراسية. ويتم تطوير المناهج الدراسية المحلية بواسطة المدارس بناءً على ما تقره لجنة المناهج الأساسية الوطنية، ويوافق عليه أعضاء هيئة التدريس والمشرفون بتلك المدارس.

ويمكن للمعلمين إضافة تحديثات إلى تلك الموضوعات عند كتابة خطط الدرس الفعلية الخاصة بهم. (Eurydice European Unit, 2012 H, 27)

وبصفة عامة تم تضمين الموضوعات المرتبطة بـ"السلامة على الإنترنت" في مناهج المدارس الوطنية في معظم دول الاتحاد الأوروبي. فخلال العامين الدراسيين ٢٠٠٦/٢٠٠٧م و ٢٠٠٧/٢٠٠٨م أدرجت هذه الموضوعات في المناهج الدراسية الموجودة في أكثر من ٨٠٪ من البلدان الأوروبية. والجدول التالي يوضح الدول التي تُضَمِّن موضوعات السلامة عبر الإنترنت في مناهج التعليم قبل الجامعي بمدارسها، وتلك التي لا تهتم بذلك وكذلك الدول التي تخطط لإدراجها في مناهجها الدراسية.

جدول (١) تعليم "السلامة على الإنترنت" في المناهج الدراسية بالمرحلتين الابتدائية والثانوية خلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م

الدولة / الممارسة	أسبانيا	إستونيا	ألبانيا	ألمانيا	أيرلندا	البرتغال	الترويج	بلغاريا	بولندا	التشيك	النمسا	سلوفينيا	سويسرا	فرنسا	فنلندا	لوكسمبورج	لاتفيا	لتوانيا	المملكة المتحدة	السويد	المجر	سلوفاكيا	هولندا	إيطاليا	الدنمارك	بلجيكا	أيسلندا	اليونان	رومانيا
يتم تدريس "السلامة على الإنترنت" في المناهج الدراسية	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√										
لا يتم تدريس "السلامة على الإنترنت" في المناهج الدراسية																				√	√	√	√	√	√	√			
هناك خطة لتدريس "السلامة على الإنترنت" في المناهج الدراسية																											√	√	√

Source: (S. Jaimee Tsim, 2010, 7)

أ - المواطنة الرقمية في التعليم قبل الجامعي:

في التعليم الثانوي يتم التعامل مع القضايا ذات الصلة بالسلامة على الإنترنت في جميع البلدان والمناطق التي تهتم بتضمين مثل هذه الموضوعات في مناهجها المدرسية، ويتم تدريس السلامة على الإنترنت بطريقة أكثر تنظيماً كجزء من موضوعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو علوم الكمبيوتر أو غيرها من الموضوعات الأكثر عمومية. كما أن تدريس الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالتعامل مع قضايا "السلامة على الإنترنت" يتم فقط في المرحلة الثانوية في بلغاريا، وألمانيا، وقبرص، وليتوانيا، والنمسا، وسلوفينيا. أما في مرحلة التعليم الابتدائي فقد تم إدراج قضايا "السلامة على الإنترنت" كموضوع رئيس عبر المناهج الدراسية في معظم هذه البلدان والمناطق. كما يمكن تقديم هذه القضايا بصورة غير رسمية أو كجزء من مشروعات تعليمية محددة أو مجموعات العمل. (Bob L. Taylor and Monika M. Strauss, 2011, 53). وهو ما يبدو أكثر وضوحاً من خلال الجدول التالي.

جدول (٢) "السلامة على الإنترنت" كجزء من المناهج الدراسية في التعليم الابتدائي والثانوي، خلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م

الدولة / الممارسة	أسبانيا	إستونيا	ألبانيا	ألمانيا	أيرلندا	البرتغال	الترويج	بلغاريا	قبرص	بولندا	التشيك	النمسا	سلوفينيا	سويسرا	فرنسا	فنلندا	لوكسمبورج	لاتفيا	ليتوانيا	المملكة المتحدة	السويد	النجر	سلوفاكيا	هولندا	إيطاليا	الدنمارك	بلجيكا	أيسلندا	اليونان	رومانيا
يتم تضمين "السلامة على الإنترنت" في التعليم الابتدائي				√				√				√	√				√		√											
يتم تضمين "السلامة على الإنترنت" في التعليم الثانوي	√	√	√		√	√	√		√	√	√			√	√	√		√		√							√			
لا يتم تضمين "السلامة على الإنترنت"																					√	√	√	√	√	√		√	√	√

Source: (S. Jaimee Tsim, 2010, 9)

ومن الملاحظ أن الصفوف الدراسية والفئات العمرية التي يتم تقديم قضايا السلامة على الإنترنت لها تختلف اختلافا كبيراً من بلد إلى آخر. ففي بلجيكا، طورت بعض المدارس مناهجاً خاصة بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT تتضمن بعض قضايا السلامة على الإنترنت خصوصاً في المدارس الثانوية (Stefaan De Rynck, 2009, 488). وفي ألمانيا وليتوانيا يتم تدريس قضايا السلامة على الإنترنت بشكل عام في المدارس الابتدائية على المستوى غير الرسمي (المشروعات، مجموعات العمل، جزء من المقررات الأخرى) (Duygu Nazire Kasikci, et al., 2014, 232). وفي لوكسمبورغ Luxembourg أُدرجت قضايا السلامة على الإنترنت في التعليم الابتدائي لمدة عامين كممارسة تجريبية من الصف الثالث إلى الصف السادس بالتعليم الأساسي enseignement fondamental. (Eurydice European Unit, 2012 K, 43)

وفي النمسا يتم تدريس موضوع تعليم تكنولوجيا المعلومات Informationstechnische Grundbildung في أنظمة الشبكات Vernetzten Systemen على أساس طوعي للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ سنوات في المدارس بصورة نشطة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنسبة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٨، يتم تدريس موضوع تكنولوجيا الشبكات مع التمارين Netzwerktechnik mit Übungen مع تركيز أكبر على الجوانب التقنية. (Eurydice European Unit, 2012 A, 21-22)

أما في رومانيا فقد تم تضمين قضايا السلامة على الإنترنت في كل من مناهج المدارس الابتدائية والثانوية بداية من العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م (Eurydice European Unit, 2012 O, 30). وفي أيسلندا Iceland يتم تدريس قضايا السلامة على الإنترنت في بعض المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية (Eurydice European Unit, 2012 I, 25). وفي ليختنشتاين Liechtenstein يتم تضمين بعض موضوعات الاستخدام الآمن لأجهزة الكمبيوتر أيضاً على مستوى التعليم قبل الابتدائي. (Bob L. Taylor and Monika M. Strauss, 2011, 54)

ب - تدريس المواطنة الرقمية في مناهج التعليم:

يتم تضمين موضوعات السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية التي تلي مسارات ومستويات مختلفة الكثافة. وفي العديد من الأنظمة التعليمية، يتم تقديم موضوعات السلامة على الإنترنت من خلال قائمة من المهارات التي يجب تطويرها بواسطة مقرر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضاً من خلال مجموعة واسعة من المقررات الأخرى التي تعزز وتبني الكفاءات الشخصية والاجتماعية والصحية والاقتصادية. وفي مجموعة أخرى من البلدان الأوروبية يتم استكمال هذا النهج العام بواسطة تعريفات ومفاهيم محددة.

ففي مجتمع الفلامون أو الفلامنج في بلجيكا Flemish Community of Belgium [٥]، على سبيل المثال، تم تصميم موضوع "السلامة الإلكترونية" خصيصاً في المناهج الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تنطوي على مجموعة واسعة من الكفايات والاتجاهات. وتشمل هذه الاتجاهات: العمل بدقة وبعناية؛ والاهتمام بالمعدات والبرمجيات؛ واليقظة بشأن المحتوى الضار أو التمييزي؛ الإلمام بأنواع الفيروسات المختلفة، والبريد المزعج والنوافذ والإعلانات المنبثقة؛ وتمييز الرسائل غير العادية والغير موثوق فيها (Eurydice European Unit, 2012 B, 27-31). وفي إسبانيا، يتم تضمين موضوعات السلامة على الإنترنت كموضوعات محددة من مقرر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الثانوي الإلزامي الأدنى Compulsory Lower Secondary Education، بالإضافة إلى تقديمها ضمن كفايات رئيسة من المناهج العامة يطلق عليها "العملية المعلوماتية والكفاءة الرقمية Information process and Digital Competence". (Xavier Bonal, 2012, 215)

وتستلزم هذه المهارة شخصاً يتمتع بالاستقلالية، والكفاءة والمسؤولية والحسم وسرعة رد الفعل عندما يتعلق الأمر باختيار المعلومات ومصادرها، والتعامل معها، واستخدامها، وكذلك الأدوات التكنولوجية المختلفة. كما أنها تخلق اتجاهات نقدية للمواقف المتعلقة بتقييم المعلومات، والتحقق من ذلك عند الضرورة، واحترام قواعد السلوك الاجتماعي المتفق عليها في إطار تنظيم استخدام المعلومات ومصادرها.

---

(٥) مجموعات بشرية تسكن النطاق الشمالي من بلجيكا وتتحدث اللغة الهولندية وتشكل حوالي (٦٠%) من عدد السكان، وتطالب بحكم ذاتي.

وفي جمهورية التشيك Czech Republic ، يتم تضمين تدابير السلامة على الإنترنت في بنية البرامج التعليمية على نطاق أوسع، بهدف منع كراهية الأجانب، والقضاء على العنصرية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (Eurydice European Unit, 2012 C, 17). وفي فنلندا والمملكة المتحدة، يتم تضمين موضوعات السلامة على الإنترنت في المقررات ذات الصلة بتطوير القدرات الإعلامية والاتصالات (Bob L. Taylor and Monika M. Strauss, 2011, 56). وأخيراً، في هولندا – حتى إن لم يكن هناك تعريف مباشر للسلامة على الإنترنت في الكفايات الخاصة بالمؤهلات – يتعلم الطلاب كيفية العناية بأنفسهم، والآخرين والبيئة. وعلاوة على ذلك، فإنهم يتعلمون كيفية التأثير بشكل إيجابي على سلامة الفرد في مختلف المواقف الحياتية (Eurydice European Unit, 2012 L, 39).

ويوجد – في معظم البلدان الأوروبية – جدول زمني مرن للسلامة على الإنترنت، والتي يجري تدريسها كموضوع أفقي من بين مجموعة واسعة من الموضوعات المتخصصة. وتتحمل المدارس – بصفة عامة – مسؤولية تخصيص عدد من الساعات لقضايا السلامة على الإنترنت ووضع ترتيبات محددة لتوزيع المحتوى ما بين المقررات.

وعلى العكس من ذلك، يأتي موضوع السلامة على الإنترنت في بلغاريا وقبرص ولاتفيا، كجزء وحيد من مناهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكتقدير يستند إلى البرنامج العام المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتم تدريس قضايا السلامة على الإنترنت في هذه البلدان بمتوسط من ٥ – ١٠ ساعات في السنة. (Fotis Lazarinis, 2010, 162)

وفي فرنسا، ليتوانيا، مالطا، بولندا والمملكة المتحدة، يتم تضمين القضايا المتعلقة بالسلامة على الإنترنت – بصورة أساسية – كجزء من مناهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكنها موجودة أيضاً في بعض المقررات الأخرى. ففي المملكة المتحدة (سكوتلاندا) على سبيل المثال يتم إدراج السلامة الرقمية في مناهج الصحة والرفاهية والخبرات التقنية (Eurydice European Unit, 2012 T, 45). وفي بولندا تُدرَّس قضايا السلامة على الإنترنت في المدارس الابتدائية في الصفوف من الأول حتى الثالث، في إطار عملية تدريسية متكاملة. وفي الغالب يتم إدراج موضوعات السلامة على الإنترنت في الصفوف ذات المعلم المخصص لتدريس قضايا السلوك والتوجيه. (Eurydice European Unit, 2012 M, 51)

وفي البرتغال تُدرج موضوعات السلامة على الإنترنت في مقرر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الصفين التاسع والعاشر) وفي مقرر التربية المدنية (الصف الخامس). أما في الصف الثامن، فإن عدداً متزايداً من المدارس يقوم بتعزيز موضوعات السلامة على الإنترنت في مقرر يطلق عليه "مجال المشروع Project Area" (Sofia Viseu, 2005, 44). أما في السويد فقد تُقرِّر السلطة المحلية للمدارس أن تُدرِّس موضوعات السلامة على الإنترنت ضمن مقررات أخرى. (Eurydice European Unit, 2012 Q, 32)

ومن بين الدول الأوربية التي لا توجد بها توصية مركزية بشأن إدراج قضايا السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية: بلجيكا (المجتمع الناطق بالألمانية) والتي توجد بها مدارس تهتم بتضمين موضوعات السلامة على الإنترنت كجزء من مقرر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Eurydice European Unit, 2012 B, 37). وفي هولندا، يتم دمج هذه الموضوعات ضمن مجموعة أخرى من المقررات (Eurydice European Unit, 2012 L, 41). بالإضافة إلى ذلك، تشتمل خطط تنفيذ "السلامة على الإنترنت" في المدارس الرومانية على موضوعات مختلفة من قضايا السلامة على الإنترنت مثل التربية المدنية (في المرحلة الابتدائية)، وتقديم المشورة والتوجيه (في المرحلة الثانوية). (Eurydice European Unit, 2012 O, 23)

جدول (٣) الوسائل التي يتم استخدامها في تدريس السلامة على الإنترنت

الدولة / الممارسة	أسبانيا	إستونيا	ألبانيا	ألمانيا	أيرلندا	النرويج	البرتغال	قبرص	بلغاريا	بولندا	التشيك	النمسا	سلوفينيا	فرنسا	فنلندا	لوكسمبورج	لاتفيا	لتوانيا	المملكة المتحدة	السويد	المجر	سلوفاكيا	هولندا	إيطاليا	الدنمارك	بلجيكا	أيسلندا	اليونان	رومانيا
"السلامة على الإنترنت" جزء من مقررات التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات								√	√								√												
"السلامة على الإنترنت" جزء أساسي من مقررت							√			√				√				√	√										

التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمقررات الأخرى																											
"السلامة على الإنترنت" موضوع أفقي ضمن مجموعة واسعة من الموضوعات	√	√		√	√	√							√	√		√	√	√									
لا يتم تضمين "السلامة على الإنترنت"			√												√				√	√	√	√	√	√	√	√	√

Source: (S. Jaimee Tsim, 2010, 10)

جـ- قضايا السلامة على الإنترنت المتضمنة في المناهج الدراسية:

يشمل تعليم "السلامة على الإنترنت" في المدارس الأوروبية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الموضوعات أهمها: السلوك الآمن عبر الإنترنت Online Safe Behaviour، قضايا الخصوصية عبر الإنترنت Privacy Issues، قضايا التحميل من الإنترنت وحقوق التأليف والنشر Download and Copyright Issues، التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت Cyberbullying، الاستخدام الآمن للهواتف النقالة Safe use of Mobile Phones، والتواصل مع الغرباء Contact with Strangers. وفيما يلي وصف موجز لتلك الموضوعات: (Teddy Moline, 2009, 256-258; Rebecca R. Reed, 2007, 134-135; Jason J. Burrow-Sanchez, et al., 2011, 5-7)

(١) السلوك الآمن على الإنترنت Online safe behavior:

يُقدَّم موضوع السلوك الآمن عبر الإنترنت كموضوع رئيس في جميع البلدان التي تقوم بتضمين قضايا السلامة على الإنترنت بشكل ما في مناهجها المدرسية. ويسعى هذا الموضوع لمنع الأشخاص ممن لديهم اهتمامات جنسية أو أية اهتمامات أخرى غير شرعية من استغلال الأطفال المستخدمين للتقنيات والتقرب منهم، أو ما يسمى "الاستمالة Grooming". ففي ثنايا موضوع السلوك الآمن على الإنترنت، يدرس الطلاب ويتعلمون عدم الكشف عن أي معلومات شخصية للآخرين، والامتناع عن إعطائهم عناوينهم أو واسم

مدارسهم، أو أرقام الهواتف، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تبني بعض المبادرات في المدارس لمساعدة الأطفال على تحديد المخاطر المحتملة التي توجد في مواقع الشبكات الاجتماعية، والدردشات، والمدونات الإلكترونية.

(٢) **قضايا الخصوصية عبر الإنترنت** Privacy Issues:

وهو موضوع يرتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع السلوك الآمن عبر الإنترنت في جميع البلدان تقريباً، حيث تحرص معظم هذه الدول على تضمينه في مناهجها الدراسية. ويوضح هذا الموضوع للطلاب كيفية تطوير قدراتهم للحفاظ على حياتهم وشؤونهم الشخصية بعيداً عن الرأي العام، والتحكم في عملية تدفق المعلومات الخاصة بهم.

وثمة نهج مكمل في هذا الصدد يتمثل في تجنب نشر معلومات شخصية على المدونات الإلكترونية والصفحات الرئيسة للدخول على مواقع الشبكات الاجتماعية. وفي المقررات الأكثر تقدماً يتم أيضاً تفسير كيف تقوم الشركات والوكالات بجمع المعلومات عن أي شخص، وكيف تستخدمها في حالات أخرى غير تلك التي يكون الشخص قد سمح لهم بها.

(٣) قضايا التحميل وحقوق التأليف والنشر Download and Copyright Issues:

تعد قضايا التحميل من الإنترنت وحقوق التأليف والنشر العنصر الثاني من موضوعات السلامة على الإنترنت الموجودة في جميع البلدان الأوروبية تقريباً. وتحاول الأنشطة التي تم تضمينها في هذا الصدد إقناع الأطفال بشأن وجود حقوق للطبع والنشر خاصة ببعض المواد على الإنترنت، وأن حقوق الطبع والنشر تمنح المؤلفين الحق الحصري لتوزيعها واستنساخها وجعل أعمالهم متاحة للجمهور. وفي حالة تبادل الملفات بشكل غير قانوني يُنصح التلاميذ بأن عملية تحميل وتنزيل الموسيقى والأفلام من دون موافقة مسبقة من صاحب الحق أمر غير قانوني في الدول الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل شبكات الند للند The Peer-to-Peer Networks، ويتم تعليم الأطفال أن هذه الشبكات تسمح للناس بتبادل الملفات التي يتم تخزينها على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم مع الآخرين المتصلين على بالشبكة، وتوفر شبكات الند للند إمكانية عدم كشف الفرد عن هويته، ومن ثم فإن عملية تبادل الملفات في هذه الحالة غالباً ما تتم بصورة غير مشروعة، وهو ما يتم تعليمه للأطفال بحيث يكونوا على علم بتلك القضايا.

(٤) **التواصل مع الغرباء** Contact with strangers:

إن التعليمات التي تدور حول كيفية التعامل مع قضايا التواصل مع الغرباء من الموضوعات التي تقدم في ٨٠٪ من المناهج الدراسية الوطنية التي تتضمن بعض موضوعات السلامة على الإنترنت. ويتم توعية الأطفال بأن عملية التقرب منهم في كثير من الحالات تحدث من خلال التلاعب والإقناع، دون أن يلاحظ الطفل ذلك. ولتجنب أي نوع من الإصابات الجسدية، ينصح الأطفال أبداً بعدم لقاء أي شخص تعرف عليه على الإنترنت دون إخبار أحد البالغين بهذا اللقاء، وأن تتم المقابلة دائماً في مكان عام.

(٥) **التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت** Cyberbullying:

أصبحت البلطجة أو التعدي الإلكتروني **Bullying** في المدارس موضوعاً متنامي الأهمية خلال السنوات القليلة الماضية. في مقابل ذلك، مع المزيد والمزيد من الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت والهواتف المحمولة، أصبحت البلطجة موجودة أيضاً في هذا المجال تحت مفهوم "**التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت Cyberbullying**". وفي البلدان التي تناقش هذا الموضوع كجزء من موضوعات السلامة على الإنترنت يتم توعية الطلاب بالطرق التي يمكن أن يتم التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت من خلالها مثل: البريد الإلكتروني، أو الرسائل الفورية؛ نشر صور سيئة أو رسائل عن الآخرين في المدونات الإلكترونية والصفحات الشخصية أو على مواقع الإنترنت؛ استخدام اسم شخص آخر كاسم مستخدم لنشر الشائعات أو الأكاذيب عن الآخرين (الهوية المسروقة). في جميع الحالات، يُنصح الأطفال بالتواصل مع والديهم والمعلمين في المدارس وعدم التزام الصمت إزاء أي حادث يمرون به. في العديد من البلدان الأوروبية، تتم معالجة هذا الموضوع أيضا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تنشط داخل المدارس في بعض الحالات.

(٦) **الاستخدام الآمن للهواتف النقالة** Safe use of Mobile Phones:

يعد موضوع الاستخدام الآمن للهواتف النقالة من أقل موضوعات السلامة على الإنترنت تناولاً في المناهج الدراسية في أوروبا، إلا أن هناك بعض المبادرات التكميلية الموجودة في العديد من البلدان الأوروبية التي تخدم هذا الغرض. يستخدم الشباب الهواتف النقالة للتحدث من خلالها، وإرسال الرسائل النصية (**SMS**) ، واستلام وإرسال الصور، ولعب الألعاب، وغيرها. وعلى الرغم من أن استخدام الهواتف النقالة يمنحهم فرصاً كبيرة فإن هناك أيضاً بعض المخاطر المرتبطة بذلك الاستخدام. فمن خلال العديد من الهواتف النقالة يمكن

الدخول الكامل إلى شبكة الإنترنت حيث يمكن للأطفال والشباب استخدام وصلات الإنترنت الثابتة والهواتف النقالة بطريقة ديناميكية. ولذلك، فإن نفس تدابير السلامة المستخدمة مع شبكة الإنترنت أصبحت مهمة أيضاً مع استخدام الهواتف النقالة (حماية البيانات الشخصية، والمحتوى الضار، وحماية المستهلك، والألعاب، وغيرها). وبشكل عام، يُنصح الأطفال بالامتناع عن إقراض هواتفهم النقالة للآخرين، وعدم الكشف عن كلمة المرور الخاصة بهم أو إرسال المعلومات الشخصية لأحد، وما إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يُنصح الطلاب بالتحدث مع والديهم أو مع أي شخص يثقون به لمساعدتهم إذا ما تعرضوا لأي نوع من البلطجة أو أي أنشطة ضارة أخرى.

وتوجد في العديد من البلدان الأوروبية بعض الموضوعات الأخرى المتضمنة في مناهج السلامة على الإنترنت، والتي يمكن أن تشمل موضوعات خاصة بقضايا الجرائم الإلكترونية أو إدمان ألعاب الكمبيوتر (كما هو الحال في لاتفيا)، أو بعض القضايا القانونية المتعلقة بالتسوق عبر الإنترنت (كما هو الحال في ألمانيا). كما يتم في مجموعة أخرى من البلدان الأوروبية إدراج بعض الموضوعات الأخرى الخاصة بالسلامة على الإنترنت في المناهج مثل: القضايا المتعلقة بفيروسات الكمبيوتر والبرامج الضارة الأخرى التي يتم نشرها على شبكة الإنترنت. (Bob L. Taylor and Monika M. Strauss, 2011, 53-55)

وفي البلدان الأوروبية التي لا تعترف بإدراج قضايا السلامة على الإنترنت في مناهجها الدراسية يتم تقديم بعض الموضوعات التي تمت مناقشتها من قبل في برامج المدارس الموجودة فيها. ففي بلجيكا (المجتمع الناطق بالألمانية) يتم تضمين بعض هذه الموضوعات في العديد من المقررات مثل: (السلوك الآمن عبر الإنترنت، قضايا الخصوصية، قضايا التحميل وحقوق التأليف والنشر، التواصل مع الغرباء) (Eurydice European Unit, 2012 B, 38). وفي هولندا، يمكن لسلطة المدرسة البت في الموضوعات المختلفة التي يمكن تضمينها في المناهج الدراسية حتى إذا لم تكن هناك توصية مركزية في هذا الصدد (Eurydice European Unit, 2012 L, 43). وفي رومانيا، تتناول خطط إدراج قضايا السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية تدريس جميع الموضوعات المشار إليها سابقاً. (Eurydice European Unit, 2012 O, 26)

وفي لوكسمبورغ أُدرجت في المناهج الدراسية موضوعات أخرى مثل حماية كلمات السر، وتحديث نظم المعلومات، وإدارة التطبيقات وجدار الحماية. وفي البرتغال ترتبط الموضوعات الأخرى المدرجة في المناهج الدراسية – بصورة أساسية – بأمن البيانات، والنسخ الاحتياطي، والفيروسات المعلوماتية. وفي المملكة المتحدة يتم أحياناً تضمين قضايا أخرى في عملية تدريس المحتوى الخاص بالسلامة على الإنترنت مثل: النزعة التجارية، ومحو الأمية الإعلامية، ومحو الأمية الرقمية، والموثوقية، والتحيز. وأخيراً، وفي ليختنشتاين يتم إدراج قضايا أخرى في المناهج الدراسية مثل: الأخلاق والإنترنت، الوصول إلى التكنولوجيا، الجوانب الاجتماعية وتكافؤ الفرص في الإنترنت، الاعتماد على الإنترنت وتدفق المعلومات (المصادر، المحتوى، المصداقية). (Bob L. Taylor and Monika M. Strauss, 2011, 52-56)

جدول (٤) محتوى برامج "السلامة على الإنترنت" المقدم في المناهج الدراسية حسب الدولة، خلال العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م

الدولة / المحتوى المقدم	أسبانيا	إستونيا	ألمانيا	أيرلندا	الترويج	البرتغال	قبرص	بلغاريا	بولندا	التشيك	النمسا	سلوفينيا	ليختنشتاين	لوكسمبورج	فرنسا	لتفيا	لتوانيا	المملكة المتحدة	السويد	المجر	سلوفاكيا	هولندا	إيطاليا	الدنمارك	بجيكا(المجتمع الناطق بالألمانية)	بجيكا(المجتمع الناطق بالفلمنكية)	بجيكا(المجتمع الناطق بالفرنسية)	أيسلندا	اليونان	رومانيا
السلوك الآمن على الإنترنت	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	×	×	×	×	×	×	×	√	×	×	×	×
قضايا الخصوصية	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	؟	√	√	√	√	√	√	√	×	×	×	×	×	×	×	√	×	×	×	×
التعدي الإلكتروني على الإنترنت	؟	√	√	√	√	√	؟	؟	√	√	√	√	√	√	√		√	√	×	×	×	×	×	×	×	√	×	×	×	×
قضايا التحميل وحقوق التأليف والنشر	√	√	√	؟	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	×	×	×	×	×	×	×	√	×	×	×	×
الاستخدام الآمن للهواتف النقالة	؟	؟	√	√	√	√	؟	؟	؟	√	؟	؟	√	√	√	؟	؟	√	×	×	×	×	×	×	×	؟	×	×	×	×
التواصل مع الغرباء	؟	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√	√	√	؟	√	√	×	×	×	×	×	×	×	√	×	×	×	×
موضوعات أخرى	؟	؟	√	√	؟	√	؟	؟	√	؟	√	√	√	√	؟	√	√	√	×	×	×	×	×	×	×	√	×	×	×	×

√: يتم تقديم المحتوى في المناهج الدراسية ×: لا يتم تقديم المحتوى في المناهج الدراسية ؟: لا تتوفر معلومات

Source: (S. Jaimee Tsim, 2010, 11)

٣- تدريب المعلمين على تدريس المقررات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية:

إن مسؤولية تدريس موضوعات السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية في غالبية الدول الأوروبية مسئولية مشتركة بين معلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعلمي المقررات الآخرى.

ففي بلغاريا وقبرص ولاتفيا وبولندا، يتحمل معلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحده مسؤولية تدريس هذا المحتوى. وفي البلدان التي يتم تدريس موضوعات "السلامة على الإنترنت" كجزء من المقررات الأخرى يضطلع المعلمون، ومدير المدرسة بمسئوولية تحديد المحتوى الذي سيتم تدريسه وطرق تدريس هذا المحتوى. ويلاحظ أنه عندما يتم تدريس محتوى "السلامة على الإنترنت" في المدارس الابتدائية كجزء من عملية التدريس المتكامل، فإن معلم الصف يكون هو المسؤول عن ذلك الأمر. وفي بعض البلدان، يوجد خبراء خارجيون يقومون بمساعدة المعلمين في تدريس محتوى "السلامة على الإنترنت" في إطار مجموعة من المشروعات أو مجموعات العمل. وتقوم السلطات المركزية أو المحلية للمدارس - في مجموعة أخرى من البلدان الأوروبية - بتحديد المعلم الذي سيتعامل مع هذه الموضوعات تبعاً لتوزيع البرنامج المدرسي وتخصيص الوقت. (S. Jaimee Tsim, 2010, 41-46)

جدول (٥) نوعية المعلمين المسئولين عن تدريس موضوعات السلامة على الإنترنت في المدارس، خلال العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

الدولة / المعلمون المسئولون	أسبانيا	إستونيا	ألبانيا	ألمانيا	أيرلندا	البرتغال	الترويج	قبرص	بلغاريا	بولندا	التشيك	النمسا	سلوفينيا	سويسرا	فرنسا	فنلندا	لاتفيا	لتوانيا	سكوتلاندا	إنجلترا	السويد	المجر	سلوفاكيا	هولندا	إيطاليا	الدنمارك	بلجيكا	أيسلندا	اليونان	رومانيا
معلمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√										
معلمو مقررات مختلفة																			√											
قضايا "السلامة على الإنترنت" غير متضمنة																					√	√	√	√	√	√	√	√	√	√

Source: (S. Jaimee Tsim, 2010, 15)

وتشترط جميع الدول الأوروبية في المعلمين الذين يتحملون مسئولية تدريس قضايا السلامة على الإنترنت حصولهم على المؤهلات العامة اللازمة لممارسة مهنة التدريس، وفي بعض الحالات عليهم الحصول على تدريب إضافي محدد يتعلق بقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي حالة ما إذا تم تضمين قضايا السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية، يتلقى المعلمون – بشكل مستقل – شكلاً من أشكال التدريب الخاص على موضوعات مماثلة. وفي جميع البلدان الأوروبية تقريباً، توجد مقررات محددة للتأهيل المهني تشتمل على قضايا السلامة على الإنترنت على المستوى التربوي والتقني والتنظيمي، إلا أن هذه المقررات تكون اختيارية في معظم الحالات. وتقدم هذه المقررات من قبل معاهد إعداد المعلمين أو عن طريق اتحادات مسؤولة عن تعزيز الوعي حول السلامة على الإنترنت. ففي اليونان، تضطلع وزارة التعليم – بصورة مباشرة – بمسئولية تطوير مجموعة من الدورات التدريبية عبر البرنامج التربوي الوطني لمعلمي علوم الحاسب الآلي The National ducational Programme for Computer Science Teachers. (P. S. Anastasiades, & E. Vitalaki, 2011, 73)

وفي فرنسا، يتم توفير التدريب من خلال مرحلتين: الأولى تتمثل في تدريب مديري المدارس، والثانية تتمثل في نقل المعرفة من مديري المدارس إلى فرق التدريس. ويعمل مديرو المدارس في تلك الحالات بتعاون وثيق مع مستشاري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الإقليمي. وفي هولندا، تهدف المقررات الحالية إلى تدريب المعلمين لاتخاذ موقف تجاه وسائل الإعلام والمعلومات الرقمية وتهدف إلى اعتبار المعلم وسيطاً إعلامياً (معلوماتياً). وكما هو الحال بالنسبة للتدريب الإضافي في العديد من البلدان الأوروبية، توفر السلطات المسؤولة مواداً للدراسة الذاتية للمعلمين ومعلومات وتدريبات محددة من أجل تنفيذها داخل الصف، وفي بعض الحالات تقدم لهم دورات تفاعلية عبر الإنترنت (كما هو الحال في كل من: أسبانيا ولوكسمبورغ والسويد والمملكة المتحدة). (Bob L. Taylor and Monika M. Strauss, 2011, 51-56)

وفي النمسا يمكن أن يتلقى المعلمون مساعدة من قبل ميسري المعلوماتية Informatics-Facilitators عند تدريس موضوعات "السلامة على الإنترنت"

(Eurydice European Unit, 2012 A, 35). وفي بولندا تُدرَّس قضايا السلامة على الإنترنت في المدارس الابتدائية في الصفوف من ١ إلى ٣، في إطار عملية تدريسية متكاملة. وفي الغالب يتم إدراج موضوعات السلامة على الإنترنت في الصفوف ذات المعلم المخصص لتدريس قضايا السلوك والتوجيه. (Eurydice European Unit, 2012 M, 28)

٤- الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز المواطنة الرقمية:

يوجد في جميع البلدان الأوروبية – تقريباً – شكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز أنشطة السلامة على الإنترنت. ويمكن التعبير عن هذا التعاون في شكل مشاركات متفرقة من الجهات الخاصة في المؤتمرات وورش العمل أو من خلال إقامة أنشطة طويلة الأجل تتصل بالبنية التحتية أو المشروعات المنهجية في المدارس.

وخلال تنظيم فعاليات "يوم الإنترنت الأكثر أماناً the Safer Internet Day" (عادة ما يتم في شهر فبراير من كل عام)، تتعاون الشركات الخاصة للقيام بحملات توعية وإعلام أولياء الأمور والأطفال بسبل السلامة أثناء وجودهم على شبكة الإنترنت وكيفية تجنب المخاطر التي قد تواجههم. كما تعقد – عادة – مجموعة متنوعة من المؤتمرات التي تدور حول سلامة الأطفال والشباب عبر شبكة الإنترنت ومشكلات معالجة المحتوى غير القانوني والضار على شبكة الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت السلطات التعليمية في العديد من البلدان الأوروبية بعضاً من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن تعزيز السلامة على الإنترنت للشباب بشكل عام وفي المدارس على وجه الخصوص. وفي بعض البلدان، تقدم الشركات الخاصة دعماً للسلطات العامة لشراء تجهيزات الحاسب الآلي والبرمجيات المخصصة لحماية الاتصال بالإنترنت ورصد الوصول الخارجي غير المرغوب فيه إلى أجهزة الكمبيوتر والشبكات المدرسية.

ففي إيطاليا، طورت المديرية العامة لنظم المعلومات التابعة لوزارة التعليم اتحاداً واسعاً يشمل شرطة الاتصالات السلكية واللاسلكية، واتحاد الجامعات لبرمجة تطبيقات البحوث الجامعية Inter universities Consortium for Supercomputing Applications for University and Research (CASPUR) لتأسيس مشروع

يطلق عليه "الصبية وشبكة الإنترنت I ragazzi e il web" بهدف توعية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٦ عاماً بطرق الاستخدام الآمن للإنترنت، مع إشراك المعلمين وأولياء الأمور في هذا الشأن. (Eurydice European Unit, 2012 J, 41-43)

ومع بداية العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، تم أيضاً إنشاء اتحاد في سلوفاكيا لتطوير مشروع الإنترنت الآمن the Safety Internet project ، حيث يتم تنسيق عمل الاتحاد وتمويله من قبل شركة مايكروسوفت Microsoft ، وبنك تاترا Tatra banka. وفي إطار هذا المشروع يتم تدريب الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور بشكل مستمر على كافة القضايا المتعلقة بالسلامة على الإنترنت. ويصل العدد الإجمالي للتلاميذ الذين ينبغي أن يشاركوا في هذا المشروع إلى حوالي ١٥ ألف طالب بالإضافة إلى ٥٠٠ معلم. (Eurydice European Unit, 2012 R, 27-28)

وفي بولندا، قدمت وزارة التربية الوطنية Ministry of National Education مجاناً عبر موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت للمدارس برامج معينة يمكنها منع الوصول إلى المواقع التي تتضمن محتوى ضاراً أو غير مرغوب فيه. وقد شارك الصندوق الاجتماعي الأوروبي The European Social Fund في تمويل هذا المشروع. إلى جانب ذلك، فقد تلقت حوالي ٢٠ ألف مدرسة مثل هذه البرامج في إطار مشروع فصول الحاسب الآلي the Computer Classroom Project ، كما استلمت حوالي ١٢ ألف مكتبة مدرسية مثل هذه البرامج أيضاً في إطار مشروع المكتبات المدرسية the School Libraries Project. بالإضافة إلى ذلك، توصلت وزارة التربية الوطنية إلى اتفاق مع فرع شركة مايكروسوفت في بولندا لدعم تنفيذ "استراتيجية تطوير مجتمع المعلومات في بولندا حتى عام ٢٠١٣ Strategy of Development of Information Society in Poland until the year 2013"، وخاصة في المدارس والمؤسسات التعليمية. ومن ناحية أخرى، تم إنشاء فريق مكافحة التمييز للشباب في وسائل الإعلام الإلكترونية، يضم ممثلين عن ٧٠ مؤسسة عامة ومنظمة غير حكومية، بالإضافة إلى ممثل عن وزارة التربية الوطنية. ويتبع هذا الفريق فريق فرعي منفصل مهتم بقضايا السلامة على الإنترنت وإعداد مقترحات القوانين، وبنود التعاون، ومشروعات الحملات التربوية، ورصد الوضع المتعلق بالأطفال والشباب ووسائل الإعلام. (Eurydice European Unit, 2012 M, 55-57)

وفي فرنسا، توجد شبكة محددة يطلق عليها Renater هدفها الجمع بين قطاعي التعليم والبحث العلمي. ويمكن للسلطات المحلية ربط شبكاتها بالشبكات الخاصة بالمدارس الابتدائية والثانوية من خلال وساطة مكاتب العمداء Rectorats. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال شراكات مماثلة وبالتعاون مع فرق التدريس تم إطلاق (مبادرة Kidsmart) في دور الحضانة. وتهدف هذه المبادرة لقيادة مناقشة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم الفوائد الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التربوية في مجال التعلم. (John Gardner & John Salters, 2011, 14)

وفي اليونان، أنشأت وزارة التربية الوطنية والشئون الدينية Ministry of National Education and Religious Affairs شبكة المدارس اليونانية (GSN) the Greek School Network والتي تربط بين المدارس بالمرحلتين الابتدائية والثانوية، ومدارس الفرصة الثانية، ومعاهد التدريب الإقليمية، ومراكز التشخيص والتقويم والدعم، ومراكز تعليم الكبار، ومراكز التربية البيئية، والمحفوظات العامة للدولة، والمكتبات العامة، ومراكز الاستشارات الشبابية. وتعد شبكة المدارس اليونانية شبكة إنترنت محلية Intranet تقدم الخدمات الأساسية والمتقدمة للاتصالات من بعد، كما تقوم أيضاً بتحليل بعض القضايا المتعلقة بتبادل البيانات، الفيروسات، الجدران النارية، الشهادات الرقمية، والمعاملات الآمنة. (Eurydice European Unit, 2012 G, 22-23)

وفي بلغاريا تم اعتماد مجموعة من الإجراءات الأخرى في هذا الصدد، حيث إن وزارة التعليم البلغارية عضو في مجلس مكافحة المحتوى غير القانوني والضار على شبكة الإنترنت the Council for Fighting illegal and Harmful Content on the Internet (Stefaan De Rynck, 2009, 489). وفي المملكة المتحدة أيضاً، تم تشكيل "مجلس سلامة الطفل على الإنترنت Council for Child Internet Safety"، يجمع العديد من أصحاب المصلحة لجعل البلاد مكاناً أكثر أمناً للأطفال، كما يتم تنظيم شراكات بين القطاعين العام والخاص عموماً على مستوى المدرسة/ البلدية لتعزيز أنشطة السلامة على الإنترنت (Eurydice European Unit, 2012 S, 52). وفي الدنمارك، وفي إطار عملية إدراج قضايا السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية، تم الاستعانة بخبراء من القطاع الخاص وقطاع البحوث لتقديم المشورة في هذا الصدد. (Eurydice European Unit, 2012 D, 29)

وفي لوكسمبورج، تشارك شركات الهاتف المحمول بصورة نشطة في إعداد المواد التعليمية وفي تعريف التقارير السنوية. بالإضافة إلى ذلك هناك رصد مؤسسي نشط لكافة قضايا السلامة على الإنترنت من جانب العديد من الوزارات والمؤسسات القانونية. (Eurydice European Unit, 2012 K, 28-31)

وفي البرتغال، تتحمل شركة الاتصالات البرتغالية Portugal Telecom مسئولية تزويد البلاد بخدمة الإنترنت التي تربط المدارس العامة بشبكة الإنترنت، وهي أيضاً جزء من المركز الوطني للإنترنت الأكثر أماناً SeguraNet(*) والذي يقوم بتنسيق عملية نشر ثقافة أمن الإنترنت في المجتمع التربوي والتعليمي. ويعد فرع شركة مايكروسوفت في البرتغال شريك آخر في في عملية التوعية بقضايا السلامة على الإنترنت، والعمل بنشاط على تعزيز الوعي بطرق التنقل الآمن عبر الإنترنت، والتدريب عليه. (Eurydice European Unit, 2012 N, 39-40)

جدول (٦) الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز "السلامة على الإنترنت" في المدارس، خلال العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

الدولة / الممارسة	أسبانيا	إستونيا	ألبانيا	ألمانيا	أيرلندا	البرتغال	التروبج	قبرص	بلغاريا	بولندا	التشيك	النمسا	سلوفينيا	سويسرا	فرنسا	فنلندا	لاتفيا	لتوانيا	سكوتلاندا	انجلترا	المجر	السويد	سلوفاكيا	هولندا	إيطاليا	الدنمارك	بلجيكا	أيسلندا	اليونان	رومانيا
شراكات تم تنفيذها					√			√	√	√		√		√	√	√		√		√	√	√	√	√			√	√	√	√
لا توجد شراكات رسمية بين القطاعين العام والخاص	√						√						√						√							√	√			
لا توجد معلومات متوفرة على المستوى المركزي		√		√							√						√													

Source: (S. Jaimee Tsim, 2010, 17)

(*) تتحمل المديرية العامة للتعليم بالبرتغال مسئولية الإشراف على المركز الوطني للإنترنت الأكثر أماناً *SeguraNet*. والذي يعد جزءا من اتحاد القطاعين العام والخاص لمركز الإنترنت الأكثر أماناً، ويدخل هذا الفريق في شراكة مع مؤسسة العلوم والتكنولوجيا *Foundation for Science and Technology* ، والمعهد البرتغالي للشباب والرياضة *Portuguese Institute of Sport and Youth* وفرع شركة مايكروسوفت في البرتغال، وتتم هذه الشراكة في إطار برنامج الإنترنت الأكثر أماناً التابع للمفوضية الأوروبية.

٥- التعاون بين السلطات التعليمية ومراكز الإنترنت الأكثر أماناً:

يتم تمثيل وزارات التعليم أو السلطات التعليمية الأخرى عادة في المراكز الوطنية للإنترنت الأكثر أماناً المدعومة من قبل البرنامج الأوروبي للإنترنت الأكثر أماناً the Safer Internet Programme. وبشكل عام، يتم التعاون تحت إشراف مراكز الإنترنت الأكثر أماناً the Safer Internet Centres والتي تعقد اجتماعات منتظمة مع جميع المعنيين الشركاء وتبادل المعلومات والخبرات. وتعد المشاركة النشطة في فعاليات "يوم الإنترنت الأكثر أماناً the Safer Internet Day" واحدة من الآثار المباشرة في القطاع التربوي، ولكنها ليست الوحيدة، لأن هناك العديد من المبادرات الأكثر كثافة في كثير من البلدان الأوروبية أيضاً. فعلى سبيل المثال تم في بلجيكا وضع إجراءات تطبيق بطاقات الأعمال الإلكترونية V-cards(*)، وحزمة SI العائلية؛ وفي جمهورية التشيك، وخلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، تم تنظيم منافسات بين الطلاب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٦ عاماً تركز على أخلاقيات العمل في الفضاء الإلكتروني. (Duygu Nazire Kasikci, et al., 2014, 236-238)

وفي ألمانيا، تم إطلاق مبادرة Klicksafe كمشروع تعاوني مقدم من قبل هيئتين، هما: الجهاز المركزى للإعلام والاتصال في ولاية راينلاند بالاتينات the Central Authorityfor Media and Communication-Rhineland-Palatinate (LMK)، والذي يعمل كمنسق لمشروع المبادرة، والهيئة الإعلامية لولاية شمال الراين ويستفاليا the Media Authority for North Rhine-Westphalia (LfM). وعلى أساس من التعاون الفعال بين السلطات التعليمية في الولاية Länder تم توزيع كتيبات المبادرة داخل المدارس، والتي تستخدم بصورة نشطة في جميع المقررات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (Laura Greifner, 2007, 9)

وفي إستونيا نظمت وزارة التعليم، بالتعاون مع مؤسسة قفزة النمر the Tiger Leap Foundation، واللجنة الوطنية للإنترنت الأكثر أماناً the national Safer Internet Committee، منافسات تتعلق بملامح الوسائط المتعددة تحت اسم: "الخديعة

(*) عبارة عن تنسيق قياسي لملفات بطاقات الأعمال الإلكترونية. وفي الغالب يتم إرفاق هذه البطاقات في رسائل البريد الإلكتروني، ولكن يمكن تبادلها أيضاً بطرق أخرى، مثل شبكة الويب العالمية أو المراسلات الفورية. كما يمكن أن تتضمن معلومات حول الاسم و العنوان وأرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني وعناوين صفحات الإنترنت الشخصية والشعارات والصور الفوتوغرافية والملفات الصوتية.

في عالم الإنترنت Traps in the Internet" لتوعية الطلاب، وذلك من خلال جمع قصص عن ما قد يحدث للصغار أثناء وجودهم على شبكة الإنترنت في حالة تقديمهم معلومات شخصية عن أنفسهم. وكنتيجة لهذه المنافسات، يوجد حالياً عدد ٢٢٠ حالة مختلفة مقدمة كأعمال تعاونية وإسهامات فردية. (Eurydice European Unit, 2012 E, 13-14)

وفي إسبانيا يوجد المركز الإسباني للإنترنت الأكثر أماناً SAFENETII، والذي تقوم جمعية Protégeles بتنسيق العمل فيه. وقد وقع المركز اتفاقاً مع كل من: الاتحادات الرئيسة لجمعيات أولياء الأمور Parents' Associations، أمين شكاوى الأطفال Ombudsman for Children، شركة RED.es(*)، وكذلك مع نقابات المعلمين الرئيسة في البلاد. ويقدم الاتفاق أساساً واسعاً للتعاون في المدارس وينطوي أيضاً على جوانب وقائية مهمة من خلال حملات، ودراسات ومواد تتناول – مباشرة – العناصر الرئيسة المتضمنة في الميدان التربوي والمتمثلة في: التلاميذ وأولياء الأمور والمعلمين. (Eurydice European Unit, 2012 P, 29-31)

وفي الدنمارك، يتحمل مجلس وسائل الإعلام الدنماركي the Danish Media Council مسئولية تنسيق عمل المركز الدنماركي للإنترنت الأكثر أماناً the Danish Safer Internet Centre، والذي يرتبط بدوره باتفاقيات تعاون مع المركز الدنماركي لتكنولوجيا المعلومات التربوية the Danish IT Centre for Education (UNIC) تحت إشراف وزارة التعليم عبر قسم موجود على شبكة الإنترنت يحوي مواداً تعليمية، ومهاماً خاصة بالطلاب، ومبادئ توجيهية ومعلومات للمعلمين حول بعض الموضوعات ذات الصلة بأخلاقيات التعامل عبر شبكة الإنترنت وقضايا أمن تكنولوجيا المعلومات للمعلمين موجودة كلها على أكبر بوابة تعليمية في الدنمارك (www.emu.dk/) . (Eurydice European Unit, 2012 D, 41-42)

(*) شركة مساهمة عامة تابعة لوزارة الصناعة الإسبانية (MINETUR)، تتولى تطوير مجموعة واسعة من البرامج لصالح المجتمع الإسباني بالكامل ليستفيد من كافة الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

جدول (٧) التعاون بين السلطات التعليمية و "مراكز الإنترنت الأكثر أماناً"، خلال العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

الدولـة / الممارسة	أسبانيا	إستونيا	ألبانيا	ألمانيا	أيرلندا	البرتغال	النرويج	بلجاريا	بولندا	التشيك	النمسا	سلوفينيا	سويسرا	فرنسا	فنلندا	لوكسمبورج	لاتفيا	لتوانيا	المملكة المتحدة	السويد	المجر	سلوفاكيا	هولندا	إيطاليا	الدنمارك	بلجيكا	أيسلندا	اليونان	رومانيا
التعاون في تقدم	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√		√	√	√	√	√
لا يوجد تعاون على المستوى المركزي حتى الآن																					√			√					

Source: (S. Jaimee Tsim, 2010, 20)

وتعد وزارة التعليم البرتغالية جزءًا من المركز الوطني للإنترنت الأكثر أماناً SeguraNet. ويوفر هذا المركز أيضاً تدريباً في مجال أمن الإنترنت بمساعدة من الشرطة الجنائية (Judiciária Polícia). ولمواجهة نمو الاحتياجات وزيادة الطلب من المدارس على هذه القضايا، أنشأ الاتحاد مؤخراً "ممثلين إقليميين لمركز SeguraNet" في كل إدارة من الإدارات التعليمية الإقليمية التابعة لوزارة التعليم مع تحديد بعض المهام على المستوى الإقليمي. (Sofia Viseu, 2005, 61-62)

وفي بولندا وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا، وكذلك في بلدان أوروبية أخرى، يعمل مركز الإنترنت الأكثر أماناً the Safer Internet Centre كشريك نشط في مجال تدريب المعلمين وتعريفهم بقضايا السلامة على الإنترنت بالإضافة إلى توزيع المواد التعليمية (الملصقات والبطاقات البريدية على المدارس، والمنشورات على أولياء الأمور، وما إلى ذلك). (S. Jaimee Tsim, 2010, 12-17). كما تم تقديم بعض التعاون من أجل توجيه عملية تعزيز السلامة على الإنترنت نحو الجمهور العام.

وفي فرنسا، على سبيل المثال، تم إطلاق برنامج "فينز و لو على الإنترنت Vinz et Lou sur Internet"، وهو عبارة عن برنامج للتوعية ببعض الموضوعات الرئيسة في المجتمع، مثل المواطنة، والغذاء، والإنترنت، والإعاقة، والبيئة، إلخ. وقد تم إنشاؤه من قبل

مؤسسة Tralalère[•] بدعم من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي في فرنسا Ministry of National Education, Higher Education and Research (SDTICE). وللبرنامج موقع على شبكة الإنترنت يمكن من خلاله إيجاد إجابات عن كيفية التصرف في حالات معينة من الحياة اليومية، مثل كيفية التعامل مع شبكة الإنترنت وكيفية تصفحها بطريقة آمنة. ويقدم البرنامج سلسلة مكونة من ١٥ رسماً كاريكاتيرياً تتناول بعض الأنشطة التفاعلية والمواد التعليمية. (Eurydice European Unit, 2012 F, 43-44)

وفي سلوفاكيا، هناك تعاون بين السلطات التعليمية ومركز الإنترنت الأكثر أماناً the Safer Internet Centre بهدف الترويج لحملة إعلامية واسعة وإنتاج برنامج تليفزيوني تعليمي خاص مع التركيز على ثمانية مجالات تمثل أكثر الإشكاليات ذات الصلة بالاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت. (Eurydice European Unit, 2012 R, 23)

٦- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في تعليم المواطنة الرقمية في المدارس الأوروبية:

إن فهم النظام التعليمى لدولة ما، والتعرف على جوانبه المختلفة، ظاهرة كانت أم كامنة، إنما يتأتى بالتعرف على القوى والعوامل التى تؤثر فيه وتشكل عناصره المختلفة. وبما أن النظام التعليمى بكافة مستوياته جزء من المجتمع الذى يحوى عدداً من العناصر (اجتماعية – اقتصادية – سياسية – تاريخية، وغيرها) تكون فى حالة تفاعل دائم ومستمر مع بعضها البعض، لذلك فهو يتأثر بهذه العناصر ويؤثر فيها، وهو الأمر الذى ينطبق على تعليم المواطنة الرقمية، وخاصة السلامة على الإنترنت بمؤسسات التعليم قبل الجامعي.

أ- العامل التاريخي:

أحدثت الإنترنت ثورة في عالم الكمبيوتر والاتصالات لم يسبق لها مثيل. وتعد الإنترنت بمثابة قدرة بث فوري في جميع أنحاء العالم، وآلية لنشر المعلومات، ووسط للتعاون والتفاعل بين الأفراد وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

وقد نشأت الفكرة الأساسية للإنترنت والمتمثلة في ربط مجموعة من أجهزة الكمبيوتر مع بعضها في شبكة واحدة على يد القوات المسلحة الأمريكية في عام ١٩٦٠م عندما قامت

(•) خبراء متخصصون في إنتاج الوسائط المتعددة للأطفال والمحتوى التعليمي الرقمي بالشراكة مع اللاعبين الرئيسيين في إنتاج موسيقى الشباب.

بعملية وصل أجهزة الكمبيوتر العسكرية المنتشرة عبر الولايات المتحدة عن طريق شبكة اتصال أطلق عليها اسم ARPANET ، وكانت هذه الشبكة هي الشكل الأصلي لما يعرف اليوم بشبكة الإنترنت. (Steve Duncan, 2005: 397)

وبعد عدة سنوات استخدمت المؤسسة الوطنية للعلوم الأمريكية نفس التقنية التي استخدمت في ARPANET في عمل شبكة أخرى عام ١٩٨٥م وقد سميت هذه الشبكة باسم NSFNet وقد كان الهدف من وراء إنشاء هذه الشبكة تسهيل عملية الاتصال بين الجامعات والمدارس وانتقال المعلومات فيما بينها. ولكن بسبب كثرة المعلومات التي حملت بها هذه الشبكة والضغط الكبير عليها لم يعد باستطاعتها تحمل هذا القدر من المعلومات والاتصال فيما بينها كما كان في بداياتها، مما استدعى ضرورة تطويرها من قبل المؤسسة الوطنية للعلوم الأمريكية، وسميت هذه الشبكة فيما بعد باسم INTERNET . (ياسر بن عبد الله الخبراء، ١٤٢٤هـ: ١٢)

وفي أواخر سبعينيات القرن العشرين – مع إدراك أن نمو الإنترنت كان يصاحبه النمو في حجم المجتمع البحثي المهتم وبالتالي زيادة الحاجة إلى آليات للتنسيق – تم تكوين العديد من هيئات التنسيق في هذا المجال مثل: مجلس التعاون الدولي (International Co-operation Bank – ICB)، الذي عمل على تنسيق الأنشطة مع بعض الدول الأوروبية المتعاونة حول أبحاث الحزمة الفضائية. كما تم إنشاء المجلس الفيدرالي للشبكات The Federal Networking Council FNC، والذي حرص على التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل RARE في أوروبا، من خلال اللجنة المنسقة المعنية بشبكات الأبحاث القارية CCIRN، لتنسيق دعم الإنترنت لمجتمع الأبحاث في جميع أنحاء العالم. (Robert Kahn et al., 1997: 134-135)

ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين تم إنشاء شبكة عالمية ضمن الإنترنت عرفت باسم الشبكة العالمية الموسعة World Wide Web ، وهي تختصر بالأحرف (www)والتي تكتب في العنوان الرئيس لأي صفحة على هذه الشبكة، ويبدأ هذا العنوان بالأحرف (:http) وهذه الأحرف هي اختصار للجملة Hyper Text Transfer Protocol بمعنى: بروتوكول الانتقال من نص إلى آخر مرتبط به. وأنشئت هذه الشبكة العالمية الموسعة في أوروبا، وكان الغرض الرئيس منها خدمة العلماء والباحثين وتسهيل

الحصول على المعلومات وكذلك تيسير الاتصال فيما بينهم، بعد ذلك أخذت هذه الشبكة في الاتساع وأنشئت عليها ملايين المواقع حتى وصلت للشكل الذي نعرفها عليه اليوم. (ياسر بن عبد الله الخبراء، ١٤٢٤هـ: ١٢)

وفي الوقت الحالي، ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٥م، فإن حوالي ٧٠% من الفئات العمرية ما بين ٦ – ١٧ سنة في أوروبا يستخدمون شبكة الإنترنت. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٠٨م، هذا إلى جانب الزيادة الكبيرة في نسبة استخدام الأطفال الأصغر سناً للإنترنت (٦٠%). (Giovanna Mascheroni & Kjartan Ólafsson, 2013, 4–5)

وفي مجال حماية الأطفال والشباب في أوروبا من الأخطار المحتملة أثناء إبحارهم داخل شبكة الإنترنت، أنشأت المفوضية الأوروبية EC عام ١٩٩٩م برنامج الإنترنت الأكثر أماناً، بهدف تعزيز الاستخدام الآمن والمسئول للإنترنت من قبل الأطفال والشباب، وحمايتهم من المحتوى غير القانوني والضار على الإنترنت. ويدار البرنامج من قبل المديرية العامة للمعلومات والمجتمع والإعلام the Directorate General for Information, Society and Media. ويسلط الضوء على المسئولية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية، وهيئات إنفاذ القانون والصناعة والأسر في مبادرات السلامة على شبكة الإنترنت في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ومنذ إطلاقه سعى "برنامج الإنترنت الأكثر أماناً" للتعامل مع القضايا ذات الصلة بالسلامة على الإنترنت. فالبرنامج يتم تمويله – بصورة تعاونية – من قبل ٢٧ مركزاً من مراكز الإنترنت الأكثر أماناً، مع وجود تفويض للقيام بأعمال التوعية المتعلقة بأنشطة السلامة على الإنترنت التي تستهدف الأطفال، والآباء والأمهات والمعلمين من أجل تمكين الأطفال والشباب من استخدام الإنترنت وغيرها من التقنيات عبر الإنترنت بطريقة آمنة ومسؤولة. (Duygu Nazire Kasikci, et al., 2014, 237) ويهدف "برنامج الإنترنت الأكثر أماناً" إلى مواجهة هذه التحديات الجديدة من أجل تمكين الأطفال وحمايتهم، وزيادة التفاعل والتنقل عبر مواقع الجيل الثاني (ويب ٢,٠)، وخفض سن مستخدمي الإنترنت.

وفي إطار برنامج الإنترنت الأكثر أماناً، أُنشئت شبكة Insafe في عام ٢٠٠٤م لتقوم بدور توعوي بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال والشباب الأوروبي على الإنترنت. وتتكون شبكة Insafe الأوروبية من ٣٠ مركزاً وطنياً للإنترنت الأكثر أماناً في

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأيسلندا والنرويج وروسيا. ويتحمل كل مركز وطني من هذه المراكز مسئولية التوعية، وتنفيذ حملات تثقيفية، وإدارة بعض خطوط المساعدة، وهي تعمل بشكل وثيق مع الشباب، وأصحاب المصلحة من أجل خلق بيئة إنترنت أفضل. (Nicole C. Miller et al., 2009: 23)

وخلال أول عام من إنشائها تولت شبكة Insafe (www.saferinternet.org) تنظيم يوم الإنترنت الأكثر أماناً Safer Internet Day-SID. ولا تزال فعاليات هذا اليوم تقام حتى الآن في فبراير من كل عام لتعزيز استخدام أكثر أماناً وأكثر مسؤولية للتكنولوجيا والهواتف النقالة عبر الإنترنت، وخاصة بين الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم. وقد أصبح يوم الإنترنت الأكثر أمانا حدثاً بارزاً في مجال السلامة على الانترنت في المجتمع الأوروبي بل وفي معظم دول العالم.

كما تم خلال العامين الدراسيين ٢٠٠٦/٢٠٠٧م و ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إدراج موضوعات السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية الموجودة في أكثر من ٨٠٪ من البلدان الأوروبية.

ب- العامل السياسي:

الاتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلاّ في الدول الفدرالية والكونفدرالية. كما أنه ليس بمنظمة دولية حكومية عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية. وهو ليس بمنظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات. (حسن نافعة، ٢٠٠٤م: ٣٦)

والأمر المثير للإنتباه أكثر من غيره، هو أن خارطة أوروبا أعيد رسمها للمرة الأولى، ليس بناء على أمزجة الدبلوماسيين أو بواسطة أسلحة القوات المحتلة، وإنما من خلال عملية ديمقراطية تحتاج إلى موافقة الشعوب في كل الدول والمراحل. (نك بتلر، ٢٠٠٣م: ٧٣)

ولم يضع الاتحاد الأوروبي بادىء الأمر أي شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الإتفاقيات المؤسِّسة للإتحاد. لكن الفرق الشاسع في المستوى الإقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد

دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٣م ليضع ما يعرف بشروط كوبنهاغن، وهي: (Wikipedia, 2015: 1)

١- شروط سياسية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية، وعلى دولة القانون أن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

٢- شروط إقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

٣- شروط تشريعية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

وتضم البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات: المؤسسات الرئيسة لصنع القرار وتشمل المجلس (بشقيه المجلس الأوروبي على مستوى القمة ومجلس الوزراء)، والمفوضية والبرلمان؛ والمؤسسات والهيئات الرقابية، وتشمل: محكمة العدل الأوروبية، وجهاز المحاسبات (أو محكمة المراجعين)؛ والأجهزة والفروع الأخرى وتنقسم إلى قسمين: المؤسسات والأجهزة الإستشارية المعاونة وتشمل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم، والمؤسسات والأجهزة المستقلة ذات الطابع الفني وتشمل: البنك المركزي وبنك الاستثمار وغيرهما. (حسن نافعة، ٢٠٠٤م، ٣٧)

يضاف إلى ما سبق وجود العديد من الوكالات المتخصصة مثل: المركز الأوروبي للتدريب المهني، الوكالة الأوروبية للتدريب، الوكالة الأوروبية للبيئة، المركز الأوروبي للرقابة على المخدرات والإدمان، الوكالة الدولية للتعمير، المكتب الأوروبي للتنوع النباتي. أما على مستوى تجمعات رجال الأعمال والصناعيين الأوروبيين، فقد تم إنشاء العديد من الاتحادات والتنظيمات التي تتخذ من بروكسل مقراً لها بالقرب من مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتكون قادرة على ممارسة النفوذ والتأثير والتعبير عن مصالح أعضائها. ومن أمثله ذلك: اتحاد تجار الجملة والتجزئة الأوروبي، اتحاد التجارة الخارجية، اتحاد الغرف التجارية الأوروبية والشركات الأوروبية، اتحاد الصناعات. (ناصر حامد، ٢٠٠٤م: ٥٣)

ويرتكز الاتحاد في عمله على المبادئ الآتية: (كمال عبد العزيز ناجي، ٢٠٠٧م: ٣)

- احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم فيها أنظمة الحكم على المبادئ الديمقراطية.

- احترام الحقوق الأساسية التي كفلتها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونتيجة للعوامل سابقة الذكر فقد تم تضمين الموضوعات المرتبطة بـ"السلامة على الإنترنت" في مناهج المدارس الوطنية في معظم دول الاتحاد الأوروبي. فخلال العامين الدراسيين ٢٠٠٦/٢٠٠٧م و ٢٠٠٧/٢٠٠٨م أدرجت هذه الموضوعات في المناهج الدراسية الموجودة في أكثر من ٨٠٪ من البلدان الأوروبية. ويتم تقديم موضوعات السلامة على الإنترنت من خلال قائمة من المهارات التي يجب تطويرها بواسطة مقرر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضاً من خلال مجموعة واسعة من المقررات الأخرى التي تعزز وتبني الكفاءات الشخصية والاجتماعية والصحية والاقتصادية. وفي مجموعة أخرى من البلدان الأوروبية يتم استكمال هذا النهج العام بواسطة تعريفات ومفاهيم محددة.

جـ- العامل الاقتصادي:

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية في الوقت الراهن، ويعد النموذج الأمثل والبارز بين التكتلات الاقتصادية، بل إنه وصل إلى أعلى مراتب ودرجات التكامل والاندماج. ولقد تطور مسار الاتحاد الأوروبي بشكل ملفت للانتباه سواء من حيث تدرجه في الأشكال التكاملية، بحيث انتقل من شكل منطقة التبادل الحر إلى شكل الاندماج والاتحاد الاقتصادي وهذا في فترة زمنية ليست بالبعيدة، أو من حيث تضاعف عضوية الدول فيه بحيث انتقل من ستة أعضاء وفقاً لمعاهدة روما سنة ١٩٥٧م إلى ما هو عليه الآن بحيث أصبح اليوم يتكون من ٢٨ دولة عضواً.(Wolfgang Jagodzinski, 2010: 87)

كما وصل الاتحاد الأوروبي إلى أقصى مراتب التكامل وذلك من خلال الوصول إلى الوحدة النقدية بحيث أصبحت هناك (١٨) دولة تتعامل اليوم بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو EURO). ويمثل الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية مهمة تؤثر على موازين القوى العالمية في شتى المجالات الاقتصادية، تجارية كانت أم نقدية ومالية، وتمثل صادراته مرة ونصف صادرات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. (Marcello Verga, 2008: 357)

ومن أهم المنتجات الصناعية في أوروبا السيارات والآلات والفولاذ. كما تزايد اهتمام الأوروبيين – منذ منتصف القرن العشرين الميلادي – بالصناعات الخدمية كالصناعة المصرفية والرعاية الصحية. والحقيقة أن هناك أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الأوروبية تعمل في مجال

صناعة الخدمات يفوق عددهم ما هو موجود في أي نشاط آخر. بالإضافة إلى ذلك تنتج الأراضي الأوروبية الزراعية الشاسعة ذات التربة الخصبة كميات كبيرة من القمح والمحصولات الزراعية الأخرى. (Wolfgang Jagodzinski, 2010: 92-93)

وبشكل عام يمكن القول بأن أوروبا هي موطن الصناعات الحديثة التي بدأت أثناء الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر الميلادي، وانتشرت في أنحاء أوروبا وشمالي أمريكا في القرن التاسع عشر الميلادي.

وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الأهمية الاقتصادية بين المناطق الصناعية المهمة في العالم. ولعل أهم الدول الصناعية الكبرى في أوروبا الغربية فرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. أما الدول الصناعية الكبرى في أوروبا الشرقية فهي روسيا وبولندا وأوكرانيا. (Wolfgang Jagodzinski, 2010: 96-98)

وفي مجال التعدين تنتج المناجم الأوروبية نحو نصف إنتاج العالم من الفحم الحجري، والثلث من خام الحديد والغاز الطبيعي، والسدس من إنتاج البترول العالمي. وتقع أغنى حقول الفحم الحجري في أوروبا في بولندا وروسيا وألمانيا. وتعد السويد وروسيا من دول الصدارة في العالم في ميدان تعدين الحديد. كما أن روسيا وهولندا وبريطانيا من بين الدول الأولى المنتجة للغاز الطبيعي. أما الدول الرئيسة في إنتاج البترول فهي بريطانيا، والنرويج وروسيا. ومن أهم المعادن الأخرى الموجودة في أوروبا البلاتين والبوتاس والرصاص والزنك والفضة والكروم والمنجنيز والنيكل ومعظمها تنتج بصورة رئيسة في روسيا. (Marcello Verga, 2008: 356)

وقد وصل حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في منطقة أوروبا، الشرق الأوسط وأفريقيا، إلى ١,١٥٤ تريليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٣م، بنمو نسبته ١,٤% مقارنة بحجم الإنفاق في ٢٠١٢م، والذي بلغ ١,١٣٨ تريليون دولار. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها القارة حالياً، إلا أن قطاع تكنولوجيا المعلومات في أوروبا لا يزال يمتلك إمكانات للنمو، مدفوعاً بصورة أساسية بالطلب القوي على الأجهزة والبرمجيات. (Alina Payne, 2015: 128)

ولقد تأثر التعليم بصفة عامة، وتعليم تكنولوجيا المعلومات والاستخدام الآمن لها بالظروف الاقتصادية في القارة العجوز. حيث نجد أن تعليم "السلامة على الإنترنت" في

المدارس الأوروبية يشمل مجموعة كبيرة ومتنوعة من الموضوعات أهمها: السلوك الآمن عبر الإنترنت، قضايا الخصوصية عبر الإنترنت، قضايا التحميل من الإنترنت وحقوق التأليف والنشر، التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت، الاستخدام الآمن للهواتف النقالة، والتواصل مع الغرباء.

كما تعد قضايا التحميل من الإنترنت وحقوق التأليف والنشر العنصر الثاني من موضوعات السلامة على الإنترنت الموجودة في جميع البلدان الأوروبية تقريباً. وتحاول الأنشطة التي تم تضمينها في هذا الصدد إقناع الأطفال بشأن وجود حقوق للطبع والنشر خاصة ببعض المواد على الإنترنت، وأن حقوق الطبع والنشر تمنح المؤلفين الحق الحصري لتوزيعها واستنساخها وجعل أعمالهم متاحة للجمهور. وفي حالة تبادل الملفات بشكل غير قانوني يُنصح التلاميذ بأن عملية تحميل وتنزيل الموسيقى والأفلام من دون موافقة مسبقة من صاحب الحق أمر غير قانوني في الدول الأوروبية.

وتوجد في العديد من البلدان الأوروبية بعض الموضوعات الأخرى المتضمنة في مناهج السلامة على الإنترنت، والتي يمكن أن تشمل موضوعات خاصة بقضايا الجرائم الإلكترونية أو إدمان ألعاب الكمبيوتر (كما هو الحال في لاتفيا)، أو بعض القضايا القانونية المتعلقة بالتسوق عبر الإنترنت (كما هو الحال في ألمانيا).

وفي جميع البلدان الأوروبية – تقريباً – يوجد شكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز أنشطة السلامة على الإنترنت. ويمكن التعبير عن هذا التعاون في شكل مشاركات متفرقة من الجهات الخاصة في المؤتمرات وورش العمل أو من خلال إقامة أنشطة طويلة الأجل تتصل بالبنية التحتية أو المشروعات المنهجية في المدارس. وخلال تنظيم فعاليات "يوم الإنترنت الأكثر أماناً the Safer Internet Day" (عادة ما يتم في شهر فبراير من كل عام)، تتعاون الشركات الخاصة للقيام بحملات توعية وإعلام أولياء الأمور والأطفال بسبل السلامة أثناء وجودهم على شبكة الإنترنت وكيفية تجنب المخاطر التي قد تواجههم. كما تعقد – عادة – مجموعة متنوعة من المؤتمرات التي تدور حول سلامة الأطفال والشباب عبر شبكة الإنترنت ومشكلات معالجة المحتوى غير القانوني والضار على شبكة الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت السلطات التعليمية في العديد من البلدان الأوروبية بعضاً من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن تعزيز السلامة على الإنترنت للشباب بشكل عام وفي المدارس على وجه الخصوص. وفي بعض البلدان، تقدم الشركات الخاصة دعماً للسلطات العامة لشراء تجهيزات الحاسب الآلي أو البرمجيات المخصصة لحماية الاتصال بالإنترنت ورصد الوصول الخارجي غير المرغوب فيه إلى أجهزة الكمبيوتر والشبكات المدرسية.

د- العامل الاجتماعي:

يعيش في أوروبا نحو ٧٠٨ مليون نسمة، ما يعادل ثُمن سكان العالم. ويُتوقع أن تشهد العديد من البلدان انخفاضاً في أعداد سكانها خلال العقود القادمة. ويبلغ معدل الكثافة السكانية في أوروبا ٦٧ نسمة تقريبًا لكل كم^{٢} واحد. وتعد أوروبا من أكثر قارات العالم من حيث الكثافة السكانية. ويتميز توزيع السكان في أوروبا بعدم التساوي. فمعظم أجزاء القارة تقل فيها كثافة السكان عن المعدل، بينما تزيد الكثافة عن المعدل في أجزاء أخرى. فالمناطق الشمالية الواسعة مثلاً، تكاد تكون خالية تمامًا من السكان، بينما تبلغ الكثافة في كل من موناكو وهولندا ٣٨٥ نسمة لكل كم^{٢}، مما يجعلها من أعلى دول العالم كثافة في السكان. (Koenraad Matthijs and Karel Neels, 2015: 16-19)

وفي أوروبا الغربية، ينظم العمال والمزارعون وملاك الأراضي وأرباب الصناعة أنفسهم في نقابات منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي. وقد اكتسبت الطبقات الفقيرة مزيدًا من القوة خلال القرن العشرين الميلادي. وفي أوروبا الشرقية حاولت الحكومات الشيوعية حتى نهاية القرن العشرين التخلص من الفروقات الطبقية بين المواطنين، إذ يفترض أن تتاح فرص متساوية في التعليم والعمل لجميع أفراد المجتمع تبعًا للنظام الشيوعي. والحقيقة أن الهوة لا تبدو واسعة بين الأرياف والمدن في أوروبا، ذلك لأن التطورات العلمية التي حدثت في مجال الزراعة والصناعة، وانتشار التعليم وتوفير الخدمات الصحية في الأرياف أدت إلى وجود تشابه في الحياة بين المدن والأرياف. (Gerard Boucher and Yunas Samad, 2015: 33, 57)

وتعد المسيحية أكبر ديانة في أوروبا، فاستنادًا إلى إحصائية يوروبارومیتر Eurobarometer لعام ٢٠١٢م يُشكّل المسيحيون حوالي ٧٢% من سكان أوروبا،

والكاثوليك هم أكبر جماعة دينية في القارة بنسبة ٤٨% من مجمل السكان، أما البروتستانت فيشكّون ١٢%، بينما تصل نسبة الأرثوذكس إلى ٨%، أما المسيحيون من الطوائف الأخرى فيمثلون ٤% من سكان القارة. ويمثل المسلمون حوالي ٢%، ويبلغ عدد اليهود حوالي مليون نسمة، في حين تصل نسبة الملحدين واللادينين إلى ٢٣% من سكان أوروبا. (Christian Joppke, 2015: 134)

وتوجد في أوروبا حوالي خمسين لغة وأكثر من مائة لهجة. ويتحدث جميع الأوروبيين تقريبًا بلغات تنتمي إلى أسرة اللغات الهندو–أوروبية. ولأسرة اللغات الهندو–أوروبية ثلاثة فروع رئيسة في أوروبا، هي: البلطية–السلافية، واللغات الجرمانية، واللغات الرومانسية. ويتحدث معظم الناس في أوروبا الشرقية باللغات البلطية–السلافية التي تشمل البلغارية والروسية. أما اللغات الجرمانية كالدنماركية والإنجليزية والألمانية والسويدية فهي بصفة رئيسة لغات دول أوروبا الغربية الشمالية، واللغات الرومانسية تشمل اللغة الفرنسية والإيطالية والإسبانية. (Stephen Barbour and Cathie Carmichael, 2002: 112–114, Roger D. Woodard, 2008: 34)

ويعد الأوروبيون من أكثر الشعوب المتعلمة في العالم. فمعظمهم يعرفون القراءة والكتابة، حيث يستطيع ٩٠% من سكان أوروبا القراءة والكتابة. ويختلف التعليم من دولة إلى أخرى، ففي البرتغال مثلاً، يتوجب على الأطفال قضاء ست سنوات فقط بالمدارس. بينما يقضي الأطفال البلجيكيون ١٢ عاماً على الأقل بالمدرسة. ولفرنسا نظام تعليم مركزي لأقصى حد، تقوم بإدارته حكومة البلاد الوطنية. أما في سويسرا، فتقوم حكومات الولايات بالإشراف على التعليم. ويتلقى معظم الأطفال في الدول الشمالية لغربي أوروبا – كبريطانيا والنرويج والسويد – التعليم نفسه حتى يبلغوا سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة. وفي تلك السن قد يترك بعض الأطفال المدرسة أو يلتحقون بالمدارس المهنية، وقد يستمر البعض الآخر في مواصلة دراستهم الأكاديمية لتأهيل أنفسهم للتعليم الجامعي. (European Commission, 2014: 8–26)

ويتميز التعليم في أوروبا بصفة عامة بمستوى مرتفع في المناطق الشمالية أكثر مما هو عليه في المناطق الجنوبية، كدول اليونان والبرتغال وبلغاريا وألبانيا، فهذه الدول أكثر فقراً من دول الشمال، لذلك فمن الصعب عليها إجراء تحسينات مستمرة في البرامج التعليمية. ويقضي أطفال هذه الدول سنين أقل بالمدرسة عما يقضيه أقرانهم في دول الشمال.

ولا تزال هناك زيادة مستمرة في استخدام شبكة الإنترنت والتكنولوجيات الأخرى عبر الإنترنت في جميع أنحاء أوروبا، ولا يزال الشباب من بين أكثر الفئات التي تستخدم وتتناول التقنيات والخدمات الجديدة. ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٥م، فإن حوالي ٧٠% من الفئات العمرية ما بين ٦ – ١٧ سنة في دول الاتحاد الأوربي يستخدمون شبكة الإنترنت. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٠٨م، هذا إلى جانب الزيادة الرهيبة في نسبة استخدام الأطفال الأصغر سناً للإنترنت (٦٠%).

ومع ذلك، فإن التطورات التكنولوجية واستخدامها من قبل الأطفال والشباب تشكل مخاطر وتحديات راهنة مرتبطة بخمسة مجالات رئيسة مشتركة بين البلدان الأوروبية هي: إتاحة المعلومات الشخصية، ومشاهدة المواد الإباحية، والعنف أو المحتويات المفعمة بالكراهية على الإنترنت، والتعرض للمعاملة القاسية (أي: التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت)، وتلقي التعليقات الجنسية غير المرغوب فيها، وتلبية طلبات التواصل أثناء عدم الاتصال بالإنترنت Offline. ولكي يبقى الأطفال والشباب في أمان فهم بحاجة إلى أن يكونوا على علم سواء بالفرص أو حتى بالمخاطر الموجودة على الإنترنت، وكيفية التعامل مع هذه المخاطر، فهم في حاجة إلى تمكينهم من استخدام الإنترنت بطريقة آمنة ومسؤولة، وهنا تأتي مناهج التعليم الأوروبية لتقوم بهذا الدور.

ففي التعليم الثانوي يتم التعامل مع القضايا ذات الصلة بالسلامة على الإنترنت في جميع البلدان والمناطق التي تهتم بتضمين مثل هذه الموضوعات في مناهجها المدرسية، ويتم تدريس السلامة على الإنترنت بطريقة أكثر تنظيماً كجزء من موضوعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو علوم الكمبيوتر أو غيرها من الموضوعات الأكثر عمومية. كما أن تدريس الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالتعامل مع قضايا "السلامة على الإنترنت" يتم فقط في المرحلة الثانوية في بلغاريا، وألمانيا، وقبرص، وليتوانيا، والنمسا، وسلوفينيا. أما في مرحلة التعليم الابتدائي فقد تم إدراج قضايا "السلامة على الإنترنت" كموضوع رئيس عبر المناهج الدراسية في معظم هذه البلدان والمناطق. كما يمكن تقديم هذه القضايا بصورة غير رسمية أو كجزء من مشروعات تعليمية محددة أو مجموعات العمل.

كما يُقدَّم موضوع السلوك الآمن عبر الإنترنت كموضوع رئيس في جميع البلدان التي تقوم بتضمين قضايا السلامة على الإنترنت بشكل ما في مناهجها المدرسية. بالإضافة إلى

ذلك فإن التعليمات التي تدور حول كيفية التعامل مع قضايا التواصل مع الغرباء من الموضوعات التي تقدم في ٨٠٪ من المناهج الدراسية الوطنية التي تتضمن بعض موضوعات السلامة على الإنترنت. وفي البلدان التي تناقش موضوع التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت كجزء من موضوعات السلامة على الإنترنت يتم توعية الطلاب بالطرق التي يمكن أن يتم التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت من خلالها مثل: البريد الإلكتروني، أو الرسائل الفورية؛ نشر صور سيئة أو رسائل عن الآخرين في المدونات الإلكترونية والصفحات الشخصية أو على مواقع الإنترنت؛ استخدام اسم شخص آخر كاسم مستخدم لنشر الشائعات أو الأكاذيب عن الآخرين (الهوية المسروقة).

وتوجد في العديد من البلدان الأوروبية بعض الموضوعات الأخرى المتضمنة في مناهج السلامة على الإنترنت، والتي يمكن أن تشمل موضوعات خاصة بقضايا الجرائم الإلكترونية أو إدمان ألعاب الكمبيوتر (كما هو الحال في لاتفيا)، أو بعض القضايا القانونية المتعلقة بالتسوق عبر الإنترنت (كما هو الحال في ألمانيا). كما يتم في مجموعة أخرى من البلدان الأوروبية إدراج بعض الموضوعات الأخرى الخاصة بالسلامة على الإنترنت في المناهج مثل: القضايا المتعلقة بفيروسات الكمبيوتر والبرامج الضارة الأخرى التي يتم نشرها على شبكة الإنترنت.

هـ- التقدم العلمي والتقني:

يصنف المراقبون للعلم التطور التاريخي للتقنية إلى ثلاث ثورات تقنية؛ بدأت بعصر الميكنة، ومرت بعصر الأوتوماتيكية، وانتقلت إلى عصر التقنية الراقية أو كما يقال التقنية المتفوقة Super-technology ، ذلك العصر الذي نعيشه منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، والذي يمكن أن نطلق عليه – مجازاً – الثورة التقنية الثالثة، حيث إنه من الصعب أن نضع حدوداً فاصلة بين الثورات العملية التقنية؛ فقد اتخذ التطور التقني شكلاً تدريجياً في الارتقاء من مستوى إلى مستوى أفضل. (Oscar G. Brockett and Margaret Mitchell, 2010: 11)

وإذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد زودت الإنسان بإمكانيات عضلية وعقلية ممثلة في الروافع والماكينات، وإذا كانت الثورة الصناعية الثانية قد أعفته من القيام بالأعمال

الروتينية المكررة، فإن الثورة الصناعية والتقنية الثالثة هي الثورة الخطيرة التى ستفرض السيادة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية للدول التي تحتكر معطياتها ومقوماتها.

إن العالم اليوم يعيش عصر الثورة التقنية الثالثة، العصر الذي لا نعرف كم من العقود سوف يستغرق، ذلك لأن الأحداث العلمية تتوالى بسرعة مذهلة وآثارها لا يكاد يدركها خيال. العصر الذي تزيد إنجازات العقد الواحد فيه في الكيف والكم والقيمة عن إنجازات ألوف السنين التي عاشها الإنسان من قبل.

وقد أدخلت هذه الثورة التتقنية بُعداً جديداً يتزايد ثقله، ألا وهو القيمة المستحدثة مثل إنتاج شرائح الإلكترونات من سليكون الرمال وما تبعها من وسائل اتصال ومعلومات وإنسان آلي. وتتمثل الثورة التقنية الثالثة في عدد من المجالات العلمية والتقنية الجديدة والمستخدمة، والتي تبذل فيها جهود مكثفة في مراكز التمييز الدولي للدول الصناعية المتقدمة نظراً للاختبارات العملية المهمة التي تنطوي عليها، والتطبيقات التقنية المرتقبة من ورائها والتي يصعب اليوم تصور مداها وأثرها على الإنسانية. ويأتي على رأس هذه العلوم علوم الاتصالات والمعلومات، والتي تضم الإلكترونات الدقيقة والليزر والألياف الضوئية وتقنية الفضاء، ثم المواد الجديدة، ثم صناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة، وأخيراً التقنية الحيوية والهندسة الوراثية. (Alina Payne, 2015: 260-261)

ومنذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي أصبحت وتيرة التقدم العلمي والتقني – خاصة ما يتعلق بالاتصالات – أكثر سرعة من أي عصر من عصور البشرية على مدى التاريخ، وأصبحت التكنولوجيا بالغة الحداثة في متناول أي شخص عادي، إذ لا يخلو منزل من أجهزة مثل الهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر. ومثل أي اختراعات حديثة فإن هذا التقدم جعل الحياة أكثر سرعة وسهولة ورفاهية ولكن بطبيعة الحال لم يخل الأمر من بعض الأمور التي يمكن أن تكون شديدة السلبية خاصة على الأطفال سواء من الناحية الصحية أو الاجتماعية أو النفسية.

والمتأمل في دول العالم المتقدم يجد تفاوتاً كبيراً فيما بينها في مدى استجابة الحكومات للمرحلة التي مرت حتى الآن من عمر ثورة نظم المعلومات والاتصالات. ففي أماكن مثل أوروبا الغربية وأمريكا وماليزيا واليابان نجد تصوراً واضحاً للمرحلة القادمة واستعداداً حثيثاً لها، وذلك بمباشرة الحكومات بتطوير البنية التحتية الضرورية لخدمة المرحلة المقبلة وخاصة ما يعرف بطريق

المعلومات فائق السرعة The Information Superhighway. (مصطفي مصمودي، ١٩٩٨م: ١٥)

ويعد سوق الأجهزة المتنقلة في أوروبا حالياً المجال الأكثر نجاحاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث تخطت مبيعات الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية بصورة كبيرة مبيعات أجهزة الكمبيوتر الشخصي التقليدية.

ومن المتوقع أنه وبحلول عام ٢٠١٦م، سيكون لدى ثلثي القوى العاملة في أوروبا إما هاتفاً ذكياً أو جهازاً لوحياً، الأمر الذي سيغير من طريقة شراء المستهلكين للبرمجيات ويسهم في إحداث تحول في السوق. ومن المتوقع نمو حجم الإنفاق على البرمجيات في قطاع تكنولوجيا المعلومات بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ليصل إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٦م، كما سينمو حجم المعلومات بصورة كبيرة ومتسارعة، مدفوعاً بمجموعة قوى التغيير المترابطة. (Oscar G. Brockett and Margaret Mitchell, 2010: 224-225)

وعلى الرغم من أن استخدام الهواتف النقالة يمنح المستخدمين فرصاً كبيرة، فإن هناك أيضاً بعض المخاطر المرتبطة بذلك الاستخدام. فمن خلال العديد من الهواتف النقالة يمكن الدخول الكامل إلى شبكة الإنترنت حيث يمكن للأطفال والشباب استخدام وصلات الإنترنت الثابتة والهواتف النقالة بطريقة ديناميكية. ولذلك، فإن نفس تدابير السلامة المستخدمة مع شبكة الإنترنت أصبحت مهمة أيضاً مع استخدام الهواتف النقالة (حماية البيانات الشخصية، والمحتوى الضار، وحماية المستهلك، والألعاب، وغيرها).

وتشجَع جميع الدول الأوروبية على أن تصبح أطرافاً في اتفاقية الجرائم الحاسوبية لمجلس أوروبا وفي بروتوكولها الإضافي، وكذلك في اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد بالنسبة للمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، أو على الأقل الاسترشاد بمبادئها وقواعدها في تشريعاتها الوطنية وسياساتها العامة وممارساتها. وقد أوصت لجنة وزراء مجلس أوروبا في رسالتها الموجهة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ٢٠٠٣م بضرورة وضع مبادئ توجيهية، بالتعاون مع الوزراء الأوروبيين للتعليم، من أجل تبني تكامل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي في أوروبا، وإعداد مجموعة أدوات تعليمية بشأن التثقيف في مجال الإنترنت، تمكيناً لجميع أفراد المجتمع من استخدام الإنترنت

بشكل مأمون وبنّاء وخلاق. (الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات، الندوة العالمية لمجتمع المعلومات، ٢٠٠٣م: ٦، ١١)

وتأتي مسؤولية تدريس موضوعات السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية في غالبية الدول الأوروبية كمسئولية مشتركة بين معلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعلمي المقررات الآخرى. وفي البلدان التي يتم تدريس موضوعات "السلامة على الإنترنت" كجزء من المقررات الأخرى يضطلع المعلمون، ومدير المدرسة بمسئوولية تحديد المحتوى الذي سيتم تدريسه وطرق تدريس هذا المحتوى. وتشترط جميع الدول الأوروبية في المعلمين الذين يتحملون مسئولية تدريس قضايا السلامة على الإنترنت حصولهم على المؤهلات العامة اللازمة لممارسة مهنة التدريس، وفي بعض الحالات عليهم الحصول على تدريب إضافي محدد يتعلق بقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثاً: تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية

مقـدمة:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات – حسبما أقرت جميع الدول والمنظمات والمؤسسات الحكومية والغير حكومية – المحرك الرئيس لعملية العولمة من حيث جعل العالم قرية صغيرة مما ساعد علي سهولة وسرعة استخدام ونقل المعلومات على نطاق واسع في كافة المجالات العلمية والعملية وكسر القيود التقليدية لبعد المسافة واختلاف الثقافة. وإذا تأملنا قليلا نجد أن الشباب هم المستفيد الأول والمستخدم الأكثر لهذه الأداة نظرا لأنها توفر لهم قدراً كبيراً من الإبداع والابتكار كما أنها تنطوي على إمكانيات هائلة لتخفيف الحواجز بين الثقافات والمجتمعات.

ومن بين الأهداف التي تسعى الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢-٢٠١٧م في مصر إلى تحقيقها التعاون مع الوزارات الأخرى لنشر ثقافة الاتصالات والاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يرتبط باستخدام تلاميذ المدارس لها. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ٥)

لذلك، سيكتفي الباحث بالوقوف على واقع تعليم السلامة على الإنترنت في المدارس المصرية، وهي إحدى قضايا المواطنة الرقمية ذات الأهمية البالغة، وسيتم تناولها على النحو الآتي:

المواطنة الرقمية في مصر:

تحرص وزارتا التربية والتعليم، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر على توفير عنصر الأمان لمستخدمي شبكة الإنترنت في مصر من الأطفال والشباب؛ ومن ثم فقد اتخذت الوزارتان العديد من الخطوات الملموسة لإنشاء قاعدة تفاعلية الهدف منها تبادل المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع والوقوف على أفضل الممارسات والتعرف على أخطار الاستخدام وتحديد الموارد المتاحة في هذا الصدد، خاصة في مدارس ومعاهد التعليم قبل الجامعي. ومن هذا المنطلق، تم وضع العديد من الإجراءات الكفيلة بتفعيل دور الحوار داخل المجتمع المصري تجاه هذه القضية.

حيث تم تأسيس اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال في عام ٢٠١٣م بهدف توحيد وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الموضوع، وذلك من منطلق أن مسؤولية عالم الإنترنت تقع على عاتق المجتمع والذي يجب أن يضع على رأس قائمة أولوياته واهتماماته السعي لتوفير أفضل السبل لحماية الأسر ووقاية الطفل من الاستغلال الجنسي والحفاظ على خصوصية المستخدمين. ومن الأهداف الرئيسة لهذه المجموعة أيضاً تعزيز عنصر الأمان في عالم الإنترنت لكل من الأطفال وأسرهم، فضلاً عن وقايتهم من المخاطر المرتبطة بعالم الإنترنت، وذلك من خلال تحديد وتطوير الأدوات والأساليب المتبعة التي من شأنها تحقيق الأمن والسلامة في هذا العالم الافتراضي. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م (ب): ١٥)

مشروع الاستخدام الآمن للإنترنت:

بدأ مشروع الاستخدام الآمن للإنترنت في الأول من سبتمبر ٢٠٠٧م في شرم الشيخ على هامش فعاليات المنتدى الدولي للشباب؛ حيث نجح هذا المشروع في إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهدافه الكلية، والتي تمثلت في تمكين الشباب من جميع الأقطار للنهوض بدورهم كمقومات للتغيير من خلال وسائل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

وهدف هذا المشروع إلى تعزيز "ثقافة السلام" التي عرَّفتها الأمم المتحدة بأنها مجموعة من القيم والمواقف والسلوكيات وكذلك أساليب الحياة التي تنبذ العنف وتمنع الصراعات من خلال دراسة الأسباب الجذرية لها بهدف حل المشكلات عبر الحوار والتفاوض بين الأفراد والجماعات والأمم. (International Telecommunication Union–ITU, 2014:

(12 واعتمد هذا المشروع أيضاً على الاستفادة من روح الإبداع لدى الشباب في ابتكار محتوى ونظم أساسية دائمة التغير للإنترنت، وهي الجوانب التي ينبغي لها مواكبة التغيرات السياسية الاجتماعية ومختلف التطورات في الحياة.

اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال

بدأت اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال عملها في يونيو ٢٠١٣م، وهي تعد استكمالاً لمسيرة عمل فريق العمل الوطني المعني بالاستخدام الآمن للإنترنت The National e-Safety Working Group والذي كان مشكلاً من ذي قبل في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٩م إلى يناير ٢٠١٢م بهدف وضع وتفعيل إستراتيجية قومية لحماية الأطفال على الإنترنت وتمكينهم من استخدامه National Strategy for Protecting and Empowering Children Online، إيمانًا منها بأن تمكين الأطفال من استخدام الإنترنت هو السبيل الأمثل لحمايتهم من المخاطر المتصلة بالإنترنت. (International Telecommunication Union, 2005: 30)

وتسعى هذه اللجنة إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها: نشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت والعمل على زيادة الوعي في المنازل والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية، وتقييم الوضع الحالي لأمان الأطفال على الإنترنت، ووضع توصيات بشأن تبني سياسات جديدة خاصة بمجال حماية الأطفال على الإنترنت بما يتناسب وطبيعة المجتمع المصري وأحدث التطورات التكنولوجية البارزة على الساحة، وتوفير بيئة آمنة للأطفال على الإنترنت، وأخيرًا التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في نفس المجال. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م (ب): ١٥)

وتضم اللجنة – حالياً – مجموعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية على النحو الآتي: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة العدل – وزارة الداخلية (الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق) – وزارة التربية والتعليم – وزارة الإعلام – وزارة التعليم العالي – المجلس القومي للأمومة والطفولة – الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات – غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – جمعية اتصال- جمعية إنترنت مصر – عدد من شركات نقل البيانات والمحمول والاتصالات تكنولوجيا المعلومات – الشعبة العامة للحاسبات الآلية والبرمجيات باتحاد الغرف التجارية.

آليات العمل داخل اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال:

تحرص اللجنة على تعزيز وسائل وأساليب حماية مستخدمي الإنترنت وتوفير السلامة لهم على الشبكة من خلال: (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م (د): ٩-١١)

١- تبادل المعلومات بين أعضاء اللجنة بشأن الجهود المبذولة من جانب كل عضو في مجال حماية الأطفال على الإنترنت وتخطيط المراحل المستقبلية.

٢- تعزيز التواصل الدائم بين أعضاء المجموعة بشأن أحدث الحقائق أو المعلومات أو الأخبار أو الوسائل أو التوجهات التي من شأنها الإسهام في تنفيذ الخطط الموضوعة لحماية الطفل في مصر من أخطار الإنترنت.

٣- إجراء دراسات واستبيانات واستطلاعات رأي للتعرف على المخاطر المحدقة بالأطفال عند استخدام الإنترنت وتحديد المسئول عن التعامل معها إلى جانب وضع إرشادات عامة حول كيفية مواجهتها.

٤- متابعة المؤتمرات والندوات المنعقدة على الصعيدين المحلي والدولي بهدف رفع مستوى الوعي بالاستخدام الآمن للإنترنت، وسبل مكافحة الجرائم الإلكترونية، والإسهام في هذه المنتديات بصورة موضوعية وفعالة، مع الأخذ في الاعتبار القضايا والمخاوف التي تواجه مصر في وقتنا الحالي.

٥- تشكيل فرق عمل متخصصة تستهدف القضايا المهمة، وأهم هذه الفرق: (فريق الأبحاث والدراسات، فريق القوانين وإنفاذها، فريق بناء القدرات والتعليم، فريق الإعلام والتوعية، فريق الحلول التكنولوجية).

التشريعات الخاصة بالمواطنة الرقمية:

تسعى مصر إلى وضع قواعد محددة وواضحة لتوفير الحماية للأطفال والشباب على الإنترنت من خلال وضع إطار عمل قانوني وتشريعي وفقاً لما تنص عليه الاتفاقيات الدولية وتحديدًا "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩م" و"البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية" و"بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية".

ومن ثم يمكن القول بأن مصر توفر الحماية للطفل على الإنترنت من خلال نظامين تشريعيين هما:

أ- الحماية التشريعية الهادفة، من خلال المواد القانونية التي تتناول مسألة حماية الطفل على الإنترنت.

ب- الحماية التشريعية غير المباشرة، من خلال النصوص القانونية التي تستهدف حماية المجتمع المصري ككل وخاصة الأطفال.

أ- الحماية التشريعية الهادفة:

تتمثل أهم النصوص القانونية في هذه الفئة في المادة ١١٦ مكرر (أ) من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م والمعدلة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م والتي تعد النقطة الجوهرية الداعمة للمنهج القانوني الهادف إلى حماية الطفل المصري من كافة أنواع الانتهاكات والإيذاء المحدقة به والتي قد يتعرض لها على الإنترنت.

المادة ١١٦ مكرر (أ)

تنص على (قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م بإصدار قانون الطفل، ٢٠٠٨م، المادة ١١٦ مكرر (أ)): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه كل من استورد أو صدر أو أنتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المتحصلة منها، وغلق الأماكن محل ارتكابها، وذلك كله مع عدم انتهاك حقوق الغير من ذوي النوايا الحسنة.

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر، يعاقب بذات العقوبة كل من:

- استخدم الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لإعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطباعة أو لنشر أو لترويج أنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية أو التشهير بهم أو بيعهم.

- استخدم الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لتحريض الأطفال على الانحراف، أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب، ولو لم تقع الجريمة فعلاً.

ب- الحماية التشريعية غير المباشرة

يوجد عدد كبير من القوانين ومواد القانون التي تسعى إلى حماية المجتمع وخاصة الأطفال أو تجرم الاتجار بالأطفال واستغلالهم بأي صورة وليس على الإنترنت تحديدًا. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى المواد التي تنظم استخدام وسائل التكنولوجيا على وجه يحول دون استخدامها بشكل غير شرعي في الترويج للجرائم عبر الإنترنت خاصة الجرائم التي تستهدف الأطفال، ومن هذه المواد:

المادة ١٧٨ من قانون العقوبات:

لم تذكر هذه المادة الأطفال صراحة، بل نصت على أنه: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الاتجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو محفوظات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور إذا كانت منافية للآداب العامة .(قانون العقوبات المصرى طبقا لأحدث التعديلات بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م، القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م بإصدار قانون العقوبات، المادة ١٧٨)

قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣م (قانون تنظيم الاتصالات):

ينظم هذا القانون لوائح شبكات وخدمات الاتصالات بما يضفي الصفة القانونية على الدور الحيوي الذي يؤديه مزودو خدمة الإنترنت في حماية الأطفال على الإنترنت وفرض غرامات حال انتهاك مزودي الخدمة لهذه اللوائح. وتفرض المادة ٧٢ و٧٣ و٧٤، و٧٥، ٧٦، و٧٧ و٨٦ عقوبة بالحبس والغرامة لكل من قدم خدمة الاتصالات دون الحصول على رخصة من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أو بث أو نشر أو سجل رسائل اتصال دون امتلاك رخصة تُجيز ذلك أو كشف عن أي معلومات تخص مستخدمي شبكات الاتصال أو تعمد إزعاج أو مضايقة الغير من خلال إساءة استعمال أجهزة الاتصالات. (القانون رقم (١٠)

لسنة ٢٠٠٣م الصادر فى ٤ فبراير بإصدار قانون تنظيم الاتصالات، المواد ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٦)

المادة ٩٥ من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠م قانون الإجراءات الجنائية

تخول هذه المادة لقاضي التحقيق أن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية، أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان يعود بالفائدة نحو ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد عن ثلاثة شهور. وعلى الرغم من أن الإنترنت لم يكن مستخدمًا وقت صدور هذا القانون (١٩٥٠م)، إلا أن المشرّع أثبت رجاحة بصيرته وبُعد نظره بذكره وسائلَ الاتصالات السلكية أو اللاسلكية. (قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠م، المادتين ٩٥، ٢٠٦)

قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨م

تتولى هذه المحاكم مهمة الفصل في القضايا الجنائية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، كما يدخل ضمن اختصاصات هذه المحاكم مسؤولية الفصل في القضايا المرتبطة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بما في ذلك جرائم الإنترنت. (قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ٢٠٠٨م لسنة ١٢٠، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ (تابع)، ٢٢ مايو ٢٠٠٨م)

وفي سبيل تيسير وتعزيز عملية استخدام مثل هذه الأدوات القانونية؛ تم اتخاذ عدد من الإجراءات أهمها: (فكري حلمي البنا، ٢٠١١م: ٣١)

- الإجراءات المتعلقة بقواعد البيانات: قامت "الإدارة العامة للحماية القضائية للطفل" التابعة لوزارة العدل في عام ٢٠١٠م بتعديل قاعدة البيانات الجنائية الخاصة بقضايا الأطفال لتشمل جرائم الإنترنت.
- الإجراءات المتعلقة ببناء القدرات: تمت إضافة قضايا جرائم الإنترنت إلى منهج بناء القدرات الذي أعد للقضاة ووكلاء النيابة في "المركز القومي للدراسات القضائية.

التأكيد على تنفيذ القانون:

حرصت الحكومة المصرية على تأكيد ضرورة تنفيذ مواد القوانين والتشريعات التي تعاقب على الجرائم السيبرانية وتحقق الاستخدام الآمن للإنترنت.

وفي هذا الإطار أنشئت وحدة شبكات البيانات وجرائم الإنترنت Cybercrime and Data Networks Unit داخل الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق التابعة لوزارة الداخلية.

وقد شرعت الإدارة في ابتكار عدة طرق للإبلاغ عن الجريمة السيبرانية، ولعل أكثر هذه الطرق فعالية هو الخط الساخن ١٠٨. حيث تتم معالجة جميع التقارير الواردة في سرية كاملة. وتُظهر الإحصاءات أن من بين ١٩١٢ تقريراً تم ملؤها خلال عام ٢٠١٠م، ورد منها ١٣٧٨ تقريراً (٧٢%) عبر الخط الساخن. ويتلقى ضباط هذه الإدارة دورات تدريبية منتظمة حول أحدث آليات مكافحة الجريمة السيبرانية. وقد تمت إضافة منهج المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير الآمن للإنترنت Risks Associated with the Unsafe use of Internet كأحد المواضيع الأساسية التي يدرسها الضباط في جميع معاهد الأمن. ويسهم ضباط الشرطة بدور في حملات التوعية بالجرائم الإلكترونية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الحكومية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالجرائم الموجهة ضد الأطفال، حيث إنه من الضروري امتلاك القدرة على التمييز بين الطفل كضحية وكمجرم غير مقصود. وتسعى الإدارة إلى مواكبة واعتماد أحدث تقنيات تعقب الجرائم الحاسوبية. وفي عام ٢٠١٠م، اتخذت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الداخلية، بالتعاون مع المركز الدولي للمفقودين والأطفال المستغلين International Centre for Missing and Exploited Children (ICMEC),، خطوات مهمة نحو تطبيق نظام تعقب استغلال الأطفال Child Exploitation Tracking System (CETS)، وهو عبارة عن تكنولوجيا جديدة طورتها شركة مايكروسوفت لتساعد مؤسسات الشرطة على استنباط أساليب التعامل مع الطبيعة المتغيرة باستمرار لجرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت. (International Telecommunication Union, 2005: 29-30)

وتضطلع الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق بوزارة الداخلية – فيما يتعلق بتعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت – بالمهام الآتية: (عز الدين زين العابدين أحمد، ٢٠١١م: ٢٠-٣٥)

- إتاحة الإحصائيات الخاصة بأحدث القضايا والجرائم المتعلقة باستخدام الإنترنت.
- التنسيق المستمر مع الإنتربول الدولي والمنظمات الدولية على أحدث السبل المستخدمة في ارتكاب الجرائم ضد الشباب عبر الإنترنت.
- تفعيل قنوات وآليات تلقى شكاوى المواطنين الخاصة باستخدام الإنترنت في ارتكاب الجرائم.

- التوعية بالجرائم المعلوماتية التي تعاقب عليها القوانين المصرية، خاصة تلك التي بدأت في الانتشار بين الشباب (احتيال الشخصية والنصب ونشر الشائعات والمحتوى الضار.
- التنسيق مع شركات تقديم الخدمة بشأن المواقع التي تحتوي على خدمات مخالفة للقانون أو محتوى ضار.
- بناء قدرات رجال الأمن فى هذا المجال الحيوى.

١ - المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية:

تبنت وزارة التربية والتعليم بصفتها عضواً في المجموعة القومية المعنية بالأمان الإلكتروني سياسة نشر ثقافة الأمان الإلكتروني في المدارس بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

أ) المواطنة الرقمية في مناهج التعليم قبل الجامعي:

تحرص وزارة التربية والتعليم في مصر على تضمين موضوعات السلامة على الإنترنت في مناهج التعليم بالمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية. ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت منهجاً في الحاسب يهدف إلى تزويد الطالب بأهم المعلومات والخبرات في ميدان الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت. ويطلق على هذا المنهج في المرحلتين الابتدائية والإعدادية وكذلك الصف الأول الثانوي "الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات"؛ في حين يطلق عليه في الصفين الثاني والثالث الثانويين "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". ويُستخدم في تقديم محتوى هذا المقرر معايير التدرج من السهل إلى الصعب ومن البسيط إلى المعقد حسب المرحلة التعليمية وحسب الصف الدراسي الذي تقدم له هذه الموضوعات. ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- المواطنة الرقمية في مناهج التعليم الابتدائي:

في الصف الأول الابتدائي يتم الاكتفاء بمقدمة بسيطة عن الكمبيوتر ومكوناته واستخداماته، واستخدامات الكمبيوتر في العملية التعليمية، وغيرها، ولا يتم تقديم أي موضوعات خاصة بالإنترنت بشكل عام أو بالاستخدام الآمن للإنترنت على وجه الخصوص. وهو نفسه ما يحدث خلال الصف الثاني الابتدائي. أما في الصف الثالث الابتدائي فيتم تقديم وجبة معلوماتية بسيطة للتلميذ خلال الفصل الدراسي الثاني عن احتياطات الأمان التي يجب

الالتزام بها أثناء تعامله مع الكمبيوتر بشكل عام. مثل: التدريب علي توصيل الكمبيوتر بشكل آمن بمصدر الكهرباء، وطريقة إغلاق الكمبيوتر بصورة سليمة وآمنة، وغيرها. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، توجيهات نشاط الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م، أ : ٣-٨)

ولا يبدأ تدريس الإنترنت في المدارس المصرية إلا بداية من الصف الرابع الابتدائي. حيث يدرس الطالب خلال الفصل الدراسي الثاني موضوعات مثل: ماهية الإنترنت، والاستخدام الآمن للإنترنت (يتعرف التلميذ على مخاطر الإنترنت، وكيف يمكنه حماية نفسه من هذه المخاطر). وفي الصف الخامس الابتدائي يتعرف التلميذ على بعض المواقع التي تستخدم في البحث عن معلومات في موضوع معين في الإنترنت، مثل موقع www.google.com ، ويتعلم كيف يتجنب المواقع المريبة التي قد تحتوى على فيروسات أو قد تضر بالجهاز أو مجهولة الهوية. كما يتعرف على فائدة تنشيط الجدار الناري Firewall في الويندوز Windows. كما يتعلم التلميذ أيضاً طريقة التأكد من مصداقية الموقع المقدم للمعلومة، ويحدد مدى موثوقية هذا الموقع، وألا يقدم معلومات شخصية عنه لأي موقع بدون أسباب منطقية. كما يحرص منهج الصف الخامس الابتدائي على تعليم التلميذ كيفية تصميم موقع ويب باستخدام بعض الأدوات والتطبيقات مثل تطبيق Expression Web، وتطبيق Web Site Templates، وكيفية إدراج نصوص وصور وتنسيقها داخل صفحة الويب، وإدراك الهدف من الارتباط التشعبى وخطوات تنفيذه للانتقال إلى أماكن أخرى في نفس الصفحة أو إلى صفحات أخرى داخل الموقع أو حتى إلى مواقع أخرى، بالإضافة إلى حفظ أو حذف أو تغيير اسم موقع. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، توجيهات نشاط الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م، أ : ٩-١٢)

وخلال الفصل الدراسي الأول تُقدَّم لتلميذ الصف السادس الابتدائي بعض الموضوعات ذات الصلة بالإنترنت يستطيع من خلالها التعرف على معني شبكة الكمبيوتر وبعض فوائد الشبكات، ومكونات نافذة My Network Place، كما يتعرف على أمثلة للشبكات من الحياة العملية ويحدد بعض الأماكن التي تستخدم فيها تلك الشبكات. هذا بالإضافة إلى تعرفه علي الإنترنت وخدمات الإنترنت، وكيفية البحث عن معلومات معينة وأساليب البحث المختلفة في الإنترنت، والمقصود بأمن المعلومات، والصور المختلفة لتأمين البيانات. هذا إلى جانب معرفته بفيروسات

الكمبيوتر، ويستنتج أعراض فيروس الكمبيوتر، ويتعرف طرق انتشار فيروس الكمبيوتر، وتأثير فيروس الكمبيوتر عليه؛ والمقصود ببرامج حماية الكمبيوتر من الفيروسات. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، هـ: ٢٢-٣٠)

ويدرس تلميذ الصف السادس خلال الفصل الدراسي الثاني موضوعات حاسوبية كثيرة بعضها له علاقة بالإنترنت مثل كيفية تصميمه لصفحة ويب باستخدام تطبيق MS-Expression فيتذكر معني الإنترنت وصفحة الويب، ويحدد الأدوات التي يمكن بواستطها إنشاء صفحة ويب، وكيفية تحميل برنامج MS-Expression Web ، ومن ثم يتعلم طريقة التعامل مع هذا البرنامج. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، هـ: ٣٢-٣٦)

- **المواطنة الرقمية في مناهج التعليم الإعدادي:**

يتميز منهج الصف الأول الإعدادي باحتوائه على معظم موضوعات وقضايا السلامة على الإنترنت التي يدرسها الطالب في كل مراحل التعليم المصري. فمن خلال هذا المنهج يعرف الطالب أهم أخلاقيات المعلومات، ويعرف المقصود بأمن المعلومات وأهميته، ويحدد المشكلات التي قد تواجهه أثناء التعامل مع الإنترنت، وكيف يحمى نفسه وجهازه منها. كما يكتسب الطالب مهارات الاستخدام الآمن والمقبول للإنترنت من خلال إنجاز الأهداف الآتية: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، ب : ٢)

- يتعرف مخاطر الكشف عن هويته علي الإنترنت.
- يستنتج أهمية الاستخدام الآمن والمقبول للإنترنت.
- يتعرف بعض المفاهيم المرتبطة بالاستخدام الآمن للإنترنت.
- يقترح حلول لبعض المشكلات الحياتية المترتبة على التعامل مع الإنترنت.
- يمارس المهارات اللازمة لتأمينه عند التعامل مع أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- يحدد الأفراد والهيئات المناسبة التي يمكن أن تقدم له العون في حل المشكلات الحياتية المرتبطة بالتعامل مع الإنترنت.
- يشرح المقصود بالرموز السرية مستعيناً بأمثلة حياتية.
- يتبع قواعد الاستخدام المسئول لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات داخل المدرسة.

- يحترم حقوق الآخرين ومشاعرهم عند العمل في بيئة إلكترونية.
- يمارس الإجراءات الصحيحة عند التعرض لكشف الرموز السرية.
- يشعر بأنه ليس بمفرده، وأن هناك من يرحب بمساعدته.
- يمارس حقه في طلب المساعده.

أما في الصف الثاني الإعدادي فيتم تخصيص الفصل الدراسي الأول منه لتناول الكثير من قضايا وموضوعات شبكة الإنترنت بشكل عام. حيث يدرس الطالب فيه مراحل تطور الإنترنت، البرتوكول Protocol، موقع الويب Web Site ، الصفحة الرئيسة للموقع Home Page، الارتباط التشعبى Hyper Link، المستعرض Browser ، عنوان موقع الويب URL ، تحميل الملفات للإنترنت Upload ، إنزال ملفات من الإنترنت Download، وكيفية استخدام خدمة www للإبحار عبر الإنترنت، والبحث عبر الإنترنت عبر محركات البحث المعروفة، هذا بالإضافة إلى استخدام البريد الالكتروني من أحد المواقع العربية والإنجليزية؛ والتعرف على أهم خيارات الإنترنت Internet Options. ثم يتعلم الطالب كيف يستنتج تعريفات بعض القضايا المرتبطة بالاستخدام الآمن للإنترنت من خلال مواقف حياتية، وتحديد الجهة المناسبة التي يمكنها تقديم المساعدة عند التعرض لاعتداء إلكتروني. أما الفصل الدراسي الثاني فيتم تخصيصه لدراسة تطبيق الأوفيس (الجداول الحسابية Microsoft Excel). وينطبق نفس الوضع على منهج الصف الثالث الإعدادي؛ حيث يكاد يخلو من أي إشارة إلى الإنترنت، اللهم إلا في نهاية كتاب الفصل الدراسي الثاني، حيث يتم يتناول موضوع التعدي الإلكتروني. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، توجيهات نشاط الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م، ب : ١-١١)

ويسير عرض تلك القضايا حسب خطة واضحة تشمل توضيح أهداف كل موضوع يتم عرضه سواء كانت أهداف عامة أم خاصة؛ ثم عرض المعلومات والقضايا ذات الصلة بالسلامة على الإنترنت بأسلوب سهل يتميز بمراعاة عمر الطالب ومستواه العقلي والمرحلة الدراسية المقيد بها؛ مع وجود الكثير من المناقشات بين الطالب والمعلم في ثنايا عرض تلك القضايا؛ هذا إلى جانب وجود أنشطة تعليمية ومواقف حياتية وأسئلة وتمرينات لتدريب الطالب على هذه القضايا.

- المواطنة الرقمية في مناهج التعليم الثانوي:

يركز منهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في المرحلة الثانوية على تعليم الطلاب فنيات التعامل مع بعض التطبيقات الحاسوبية مثل تطبيق Excel, Access (Database), Visual basic.net، إلى جانب بعض الأدوات المتاحة على نظام التشغيل Windows، وغيرها. كما يتناول هذا المنهج بعض الموضوعات ذات الصلة بالإنترنت مثل: كيفية البحث Search خلال الإنترنت، وأهم محركات البحث؛ بالإضافة إلى التعريف بالموسوعات الإلكترونية وطريقة إنزال الملفات (صوت – صورة – فيديو .. إلخ). كما يتم تناول مفهوم تقنية "Web2.0" وإيجابيات وسلبيات الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، توجيهات نشاط الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م، ج : ١-١٢)

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، تعمل وزارة التربية والتعليم على توجيه عدد من الرسائل المتعلقة بأمان الإنترنت إلى الطلاب بطرق غير مباشرة من قبيل المسابقات والصور والألعاب ومجلات الحائط ، الأمر الذي يولد الحافز لدى هؤلاء الطلاب لعمل أبحاث ودراسات حول الموضوعات المتعلقة بالاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت.

ب) تدريس المواطنة الرقمية في مناهج التعليم:

تسعى وزارة التربية والتعليم المصرية إلى نشر ثقافة الأمان الإلكتروني في المدارس. وعليه، فقد تم إعداد منهج في كل مرحلة دراسية بما يتناسب مع المرحلة العمرية للطلاب بهدف تزويد الطالب بأهم المعلومات والخبرات في ميدان الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت. ويطلق على هذا المنهج في المرحلتين الابتدئية والإعدادية وكذلك الصف الأول الثانوي "الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات"؛ في حين يطلق عليه في الصفين الثاني والثالث الثانويين "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". ويُستخدم في تقديم محتوى هذا المقرر معايير التدرج من السهل إلى الصعب ومن البسيط إلى المعقد حسب المرحلة التعليمية وحسب الصف الدراسي الذي تقدم له هذه الموضوعات.

وتهدف الوزارة من تدريس مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا التعليم إلى تحقيق الآتي: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٥م: ١)

- تزويد الطالب بالمعرفة الأساسية لعلوم الكمبيوتر وتطبيقاته.

- إجادة التعامل مع أدوات العصر والتى سيوفرها التقدم التكنولوجي بما يحققه من تقدم هائل في الثورة المعلوماتية.
- تنمية الاستعداد والقدرة على التعلم الذاتي المستمر للطالب لتنمية قدراته العلمية والعملية ومتابعة المستجدات في التقنيات الحديثة.
- تنمية القدرة على استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات.
- تنمية موهبة الابتكار لدى الطالب من خلال استخدامه للكمبيوتر.
- تنمية قدرة الطالب على الاتصال بمختلف أنحاء العالم من خلال شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات والخبرات.
- تطوير وسائل التعليم والتعلم بما يؤدي إلى فاعلية العملية التعليمية.
- تنمية الميول العلمية لدى الطالب وتعويده على ملء فراغه بنشاطات عملية مفيدة.
- تهيئة الطالب لمواصلة الدراسة إلى مستويات أعلى.

ويشير واقع التعليم في مصر – على حد علم الباحث – إلى عدم تضمين أياً من موضوعات السلامة على الإنترنت في المناهج الأخرى. فلا دليل مثلاً على تدريس تلك الموضوعات والقضايا في مقررات اللغة العربية أو العلوم أو الرياضيات أو المواد الاجتماعية أو غيرها. بل يُكتفى فقط بما هو موجود في مناهج "الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات" أو "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" التي تدرس بكافة مراحل التعليم قبل الجامعي. ويتم تدريس هذا المنهج لطلاب التعليم العام والخاص وأيضاً لطلاب التعليم الأزهري.

ج) قضايا السلامة على الإنترنت المتضمنة في المناهج الدراسية:

يتضمن تعليم "السلامة على الإنترنت" في المدارس المصرية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الموضوعات والقضايا أهمها: التوعية بالتهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الطلاب على الإنترنت، قواعد الاستخدام الآمن للإنترنت، كشف الهوية، أمن المعلومات، وسائل الحماية على الإنترنت، طلب المساعدة. وفيما يلي وصف موجز لتلك الموضوعات:

١) التوعية بالتهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الطلاب على الإنترنت

من أهم الموضوعات التي يتم توعية الطالب بها خلال دراستهم لمنهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في المراحل التعليمية المختلفة، الموضوعات والقضايا الآتية: (وزارة

التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، أ :١-١٦)، (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، ب : ١-٤٣)

- **التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت** Cyber Bullying:

يقصد به أي خروج عن الأدب والأخلاق في غرف المحادثة أوالرسائل الفورية أو الرسائل القصيرة سواء كان ذلك عن طريق الإنترنت أو التليفون المحمول.

- **الصفع السعيد** Happy Slapping:

عملية مهاجمة أحد الضحايا على غفلة منه، ثم يقوم شريك المهاجم بتصويره بالتليفون المحمول أو كاميرا رقمية، ثم يتم نشرها عبر التليفونات المحمولة أو على الإنترنت.

- **الازدراء** Contempt:

وضع تعليق غير مهذب أو غير أخلاقي في محادثةٍ على الإنترنت.

- **الرسائل المزعجة** Spam:

رسائل إلكترونية غير مرغوب فيها، تأتي بكثرة من بعض الجهات التي تعلن عن منتجاتها أو من مجموعات الأخبار؛ وقد تحتوي على فيروس أو مواد غير أخلاقية.

- **سرقة الهوية** Identity Theft:

انتحال أو استخدام شخص ما اسم شخص آخر أو أي معلومات تتعلق به لسرقته أو سرقة غيره.

- **البرامج الضارة** Malware:

تشير للبرامج العدائية أو المتطفلة أو المزعجة التي تتسلل مستترة لأنظمة الكمبيوتر، واسمها مشتق من المقطع الأول من **Mal**icious (خبيث) والمقطع الثاني من **Soft**ware (برامج).

- **برامج التجسس:**

برامج كمبيوتر تقوم بجمع المعلومات الشخصية عن المستخدمين دون الحصول على موافقتهم.

- **فيروسات الكمبيوتر** Virus:

برامج غير مرغوب فيها (خبيثة) أو متطفلة تدخل إلى الجهاز دون إذن، وتقوم بإدخال نسخ من نفسها في برامج الكمبيوتر. ويطلق على البرامج المتطفلة الأخرى الديدان أو أحصنة طروادة أو برامج الدعاية أو برامج التجسس.

- **اللصوصية (التصيد الاحتيالي)** Phishing:

يستخدم مصطلح Phishing للتعبير عن سرقة الهوية، وهو عمل إجرامي، حيث يقوم شخص ما أو شركة ما بالتحايل والغش من خلال إرسال رسالة بريد إلكتروني مدعياً أنه من شركة نظامية ويطلب الحصول من مستلم الرسالة على المعلومات الشخصية مثل تفاصيل الحسابات البنكية وكلمات المرور وتفاصيل البطاقة الائتمانية. وتستخدم المعلومات للدخول إلى الحسابات البنكية عبر الإنترنت والدخول إلى مواقع الشركات التي تطلب البيانات الشخصية للدخول إلى الموقع.

- **البريد الإلكتروني** E-mail:

تشبه خصوصية البريد الإلكتروني خصوصية البطاقة البريدية، ويتنقل البريد الإلكتروني في طريقه إلى المستلم عبر العديد من الخوادم "Servers" حيث يمكن الوصول إليه من قبل الأشخاص الذين يديرون النظام ومن الأشخاص الذين يتسللون إليه بشكل غير نظامي.

- **الهاكر** Hacker:

يطلق مصطلح (هاكر) على الشخص الذي يستخدم مهاراته لتطوير برمجيات الكمبيوتر وإدارة أنظمة الكمبيوتر وكل ما يتعلق بأمن الكمبيوتر. وقد أصبح هذا المصطلح ذا مغزى سلبي، حيث أصبح يطلق على الشخص الذي يقوم باستغلال النظام من خلال الحصول على دخول غير مصرح به للأنظمة والقيام بعمليات غير مرغوب فيها وغير مشروعة.

٢) قواعد الاستخدام الآمن للإنترنت

يتناول منهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات ثلاث قضايا رئيسة هي: أمن الإنترنت Internet Security، وأمان الإنترنت Internet Safety، وأخلاقيات التعامل مع الإنترنت Internet Ethics. ويرتبط بقضية أمن الإنترنت بعض المصطلحات والمفاهيم مثل: الفيروسات Viruses، الحيل الخبيثة Malware Scams، الاحتيال عبر الإنترنت Online Fraud، التصيد Phishing، سرقة الهوية Identity Theft، شبكات الند للند Peer to

Peer Networking، حماية المعلومات الشخصية Protecting Personal Information. ويرتبط بقضية أمان الإنترنت بعض المصطلحات والمفاهيم مثل: الشبكات الاجتماعية Social Networking ، الضواري على الإنترنت Online Predators، الإساءة أو التعدي الإلكتروني Cyber Bullying . أما قضية أخلاقيات التعامل مع الإنترنت فترتبط بها أيضاً مجموعة مصطلحات ومفاهيم أهمها: الانتحال Plagiarism، حقوق التأليف والنشر Copyright، أخلاقيات الإنترنت Netiquette، التحميل غير الشرعى Illegal Downloading، القرصنة Hacking.

٣) كشف الهوية

يساعد الإنترنت فى عمليات التسوق، واستخدام الخدمات البنكية، والتواصل عبر الاتصال بها، ولكنها أيضاً تُعرّض الطالب لمخاطر سرقة هويته الشخصية. وباستخدام بعض التدابير الوقائية الأساسية، يمكن لأي طالب تقليل احتمالية الوقوع كضحية. إذا تمت سرقة كلمة المرور بواسطة المستخدمين الخبثاء يمكنهم – بهذه المعلومة – استخدام اسم الطالب لفتح حسابه الشخصي الموجود على الإنترنت في حالات عديدة، ولن يلاحظ ذلك إلا بعد فوات الأوان. لذلك ينصح بإنشاء كلمات مرور قوية والمحافظة على حمايتها. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، د : ٣٨-٤٣)

٤) أمن المعلومات

يعني أمن المعلومات أن يُبقي الطالب معلوماته تحت سيطرته المباشرة والكاملة، بمعنى عدم إمكانية الوصول إليها من أي شخص آخر دون إذن من الطالب، وأن يكون الطالب على علم بالمخاطر المترتبة عن السماح لشخص ما بالوصول إلى معلوماته الخاصة. وتجب الإشارة إلى أن الكثير من الأشخاص لا يدركون أن بعض المعلومات التي قد تبدو تافهة أو لا معنى لها بالنسبة لهم قد تعني الكثير لأناس آخرين وخصوصاً إذا ما تم تجميعها مع أجزاء أخرى من المعلومات. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، ج : ١٦-٢٢)

٥) وسائل الحماية على الإنترنت

على الطالب الحذر والحرص الدائمين لحماية نظامه حتى لا يكون عرضة للهجمات بسبب نقاط الضعف فيه، ولتحقيق ذلك يمكنه تركيب برامج فعالة لجعل استخدام الإنترنت أكثر

أماناً لك. ولعل أهم أساليب ووسائل الحماية: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، ج : ٢٠)

- **وسائل الحماية المادية، ومنها:**
  - حماية الكمبيوتر بكلمة مرور.
  - يفضل إغلاق جهاز الكمبيوتر فى حالة عدم استخدامه.
  - تذكر كلمات المرور الخاصة وعدم كتابتها في أي مكان.
- **التحديثات:**

من المهم المحافظة على تحديث جميع البرامج بما في ذلك أحدث نسخة من نظام التشغيل الذي تستخدمه؛ كما أنه لابد من استخدام البرامج الأصلية.

- **جدار الحماية** (Firewall):

هناك كثير من المتطفلين الذين يحاولون الدخول على أجهزة الآخرين بغرض إثبات الذات أو الحصول على المعلومات التي ليس من حقهم الحصول عليها، حيث يقومون بتدمير البيانات أو نشرها بغرض الإساءة لأشخاص آخرين. لذلك كان لابد من وضع برامج متخصصة يمكن أن تمنع مثل هؤلاء المتطفلين للوصول إلى أجهزة الآخرين، وللحفاظ على أمن الجهاز وسلامته، وتسمى هذه البرامج بجدار الحماية. وجدار الحماية عبارة عن برنامج أو جهاز يُستخدم لحماية الشبكة والخادم "Server" من المتسللين والمتطفلين والفيروسات والبرامج الدودية التي تحاول الوصول إلى جهاز الكمبيوتر الخاص، عبر:

- تثبيت جدار حماية، للمساعدة في حماية جهاز الكمبيوتر من الأضرار التى يمكن أن يتعرض لها أثناء التعامل مع الإنترنت.
- الحرص على تثبيت برامج مكافحة الفيروسات قبل الاتصال بالإنترنت؛ للمساعدة في حماية الجهاز من الأضرار أثناء التعامل مع الإنترنت.

٦) طلب المساعدة

يحق لكل طالب أن يشعر بالأمن والسلامة الشخصية، فإذا ما تعرض هو أو زملائه لأي اعتداء فمن حقهم طلب المساعدة والإصرار في طلبها حتى يحصلوا علي المعونة التي يحتاجون إليها. ومن وسائل المساعدة المتاحة أمام الطالب الاستعانة بالوالدين أو الأطباء أو مستشاري المدرسة. كما يمكنهم مراسلة مركز خدمة الرسائل للموقع الذي أُرسلت منه الرسالة،

والحصول على دعم المدرسة للطالب المعتدى عليه ومساعدته في الاحتفاظ بأدلة التهديد ذات الصلة بالموضوع للاستعانة بها في التحقيق إذا تطلب الأمر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للطالب الاتصال بالجهات الآتية لطلب المساعدة: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٤م، ب : ٣١)

- المجلس القومي للمرأة من خلال الاتصال بالأرقام الآتية: نجدة الطفل (١٦٠٠٠)، المشورة الأسرية (١٦٠٢١).
- بالنسبة للمعاقين يمكن الاتصال على رقم (٠٨٠٠).
- وزارة الداخلية جرائم الإنترنت (١٠٨).

وجميع الأرقام السابقة تقوم على الفور بإبلاغ السلطة إذا اقتضى الأمر.

٢ - تدريب المعلمين على تدريس المقررات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية:

قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء "المجموعة المعنية بأمن المعلمين على الإنترنت" بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إيماناً منها بأهمية إعداد مُعلمين مُلمين بقواعد الأمان على الإنترنت داخل وزارة التربية والتعليم. وتعمل هذه المجموعة على زيادة مستوى الوعي عند أعضائها ونشر مفهوم أمان الإنترنت بين المعلمين والمفهوم الأوسع "للمواطنة الرقمية". وقد تم تدريب حوالي ٦٥٠٠ معلم في الفترة من فبراير إلي ديسمبر ٢٠١٠م بمساعدة الشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والخبراء المحليين والدوليين. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٥م "أ": ١)

إلى جانب ذلك تضطلع الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي بوزارة التربية والتعليم بمسئولية إعداد وتدريب معلمي وموجهي مادة الحاسب الآلي في كافة المحافظات على تدريس قضايا السلامة على الإنترنت لطلاب التعليم قبل الجامعي، وتزويدهم بالمعارف والمهارات فى مجالى التكتولوجيا وطرق التدريس، وإكسابهم القدرة على مسايرة التطور المستمر في مجال الكمبيوتر من خلال: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٥م، أ : ١)

- إعداد وتدريب وتأهيل معلمي وموجهي الكمبيوتر بجميع المراحل التعليمية بمختلف أنواعها.

- مشاركة الإدارة في المشاريع المحلية والدولية (جلوب – سيد – سول – ثنك كويست – الومبيات المعلوماتية – المبرمج) لتبادل واكتساب الخبرات.
- وضع المعايير والمؤشرات والممارسات لمقاييس الأداء الخاصة بمادة الكمبيوتر.
- إعداد مناهج الكمبيوتر لجميع المراحل التعليمية.
- تقديم الدعم الفني فى مجال تكنولوجيا المعلومات IT للإدارات العاملة بديوان عام الوزارة ووضع الخطط.
- إعداد كتب مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.
- نشر الوعي الكمبيوتري بين الإدارات المختلفة.
- تزويد جميع المدارس بمعامل الكمبيوتر.
- متابعة المدارس.
- تدريب المستهدفين للترقية بديوان عام الوزارة والمبعوثين للخارج.
- متابعة أعمال صيانة معامل الكمبيوتر بمدارس الجمهورية.

١) البرامج التدريبية التى تقدمها الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي:

منذ إنشاء الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي عام ١٩٨٨م، أخذت على عاتقها مهمة تدريب وتأهيل كافة العاملين في مجال الكمبيوتر واستخدام شبكة الإنترنت والتعامل معها، من: (موجهين – معلمين – أمناء معامل – مديري ونظار المدارس)، وتم إعداد وتخصيص العديد من البرامج التدريبية التي تناسب كل فئة منهم في ضوء الهدف من كل برنامج تدريبي، على النحو الذي يبينه الجدول الآتي:

جدول (٨) بيان بالبرامج التدريبية التي نفذتها الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي مركزياً بمعاملها (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٥م، "ب" : ٢)

نوع البرنامج	ساعات البرنامج	عدد المستفيدين حتى ٢٠٠٧	عدد المستفيدين ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩	المستهدفون ١-١-٢٠١٠ الى ٣٠-٦-٢٠١٠
تدريب مدرسي الكمبيوتر الجدد	٢٤٠	٢٥٤٠١	٣٦٠	١٨٠
صيانة أجهزة الكمبيوتر والشبكات وتحديد الأعطال	٧٢	٩٦	--	--
تدريب علي مفاهيم ومهارات البرمجية	٣٠٠	١٠٦٠	٤٠	--
كوادر مبرمج صغير	٩٠	٢٠	٩٧	--
تدريب الكوادر من المدرسين المتميزين (للاستعانة بهم في تنفيذ البرامج التدريبية لامركزياً)	٧٢	١٠٠٠	--	--

تدريب تأهيل المدرسين للحصول علي شهادة ICDL	٤٨	٣٠٠	--	--
التدريب على إنتاج المواد التعليمية وأوراق عمل	٧٢	٣٤٠	--	--
التدريب التحويلي للمعينين بالقرار ١٣٦	٢٠٤	٢٢٠٠	--	--
تدريب موجهي الكمبيوتر	٢٤	٣١٦٠	٥٦	--
تدريب مدرسي الكمبيوتر بالمدارس الخاصة	٢٠٤	٢٢٠٠	٢٥	--
تدريب المدرسين المبعوثين للخارج	٢٤	٨٠١٥	--	--
تدريب مدرسي الفصل الواحد	٢٤	٣١٠٠	--	--
التدريب عن بعد من خلال شبكة الفيديوكونفرانس	٤ساعة/حلقة	فوق ٥٠٠/حلقة	--	--
تدريب مدرسي المعاهد القومية	٢٤	١٦٠	--	--
مدرس مدارس التربية الخاصة	٣٦	١٠٠	--	--
تدريب تنشيطي لمدرسي الكمبيوتر	١٢٠	١٠٤	٣٠٩	٧٠٠
تدريب مدرسي الفصل بالابتدائي	١٢٠	١٨٧	--	--
تدريب مدرسي المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة	٣٦	٨٠	--	--
تدريب مدرسي مدارس التربية الخاصة	٢٠	٦٨	--	--

كما تنظم الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي دورات تدريبية سنوياً على مستوى جميع المحافظات لتدريب معلمي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات على المناهج الحديثة. (دورة تأهيلية). حيث يقوم موجهو عموم المادة بتصنيف المرشحين إلى فئات ثلاث: الفئة الأولى تشمل معلمي التعليم الابتدائي المعينين حديثاً. وتشمل الفئة الثانية معلمي المرحلة الإعدادية المعينين حديثاً. أما الفئة الثالثة فتشمل معلمي التعليم الثانوي. ثم يتم عمل قاعدة بيانات منفصلة لكل فئة من الفئات المستهدفة. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٥م،هـ:١)

٢) البرامج التدريبية بالتعاون مع جهات خارج الإدارة:

تتعاون الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي مع بعض الجهات المحلية والدولية من أجل تقديم دورات تدريبية لمعلمي الحاسب الآلي وطلاب التعليم قبل الجامعي. والجدول التالي يوضح أهم الجهات التي تعاونت معها الإدارة في هذا الصدد، والفترة التي نفذ فيها بروتوكول التعاون بينهما، والبرامج المستهدفة.

جدول (٩) بيان بالبرامج التدريبية التي شاركت فيها الإدارة بالتعاون مع جهات خارج الوزارة (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٥م، ج : ١)

الجهة	المستهدف			من تم تدريبه			بداية تنفيذ البروتوكول
	تحوبلى	مبرمج	محو أمية	تحوبلى	مبرمج	محو أمية	
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	٢١١٠	٣٢٥	٣٠٠٠	١٢١٠	١٧٥	١٠٠٠	٢٠٠٣/٠٤/١٠م
جمعية تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة بالعاشر من رمضان	١٣٥٠	--	٣٠٠٠	١١٥	--	--	٢٠٠٤/٠٤/١٠م
جامعة القاهرة" دبلومة تربوي شعبة "كمبيوتر تعليمي"	٦٧٥			٥٢٠			٢٠٠٣م لمدة ٥ سنوات
الجامعة الأمريكية	١٥٠			١٥٠			خلال ٥ اعوام
شركة Microsoft	مدرس	طالب		مدرس	طالب		من ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٨م
	٣٠٠	٥٠٠٠		١٢	١٩٠٠		

٣) البرامج التدريبية بالتعاون مع البنك الدولي:

تولي الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي أهمية كبيرة بإقامة جسور من التعاون مع البنك الدولي وبعض الهيئات والشركات العالمية من أجل تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية التي تستهدف معلمي وموجهي الحاسب الآلي بالمدارس المصرية.

وقد عن تمخض هذا التعاون إقامة العديد من تلك الدورات، أهمها تدريب معلمي المرحلة الإعدادية على فِجوال بيسك دوت نت VB.net بالتعاون بين الإدارة وشركة مايكروسوفت على دفعات في الفترة من ٢٠٠٨/٦/١م وحتى ٢٠٠٨/٨/٢٦م. والجدول التالي يوضح مراكز تجميع التدريب والأعداد التقديرية في كل محافظة في كل فترة زمنية.

جدول (١٠) مراكز تجميع التدريب على VB.net والأعداد المطلوبة من كل محافظة في كل فترة زمنية. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٥م، د : ٢)

المحافظة	المجموعة	مركز التجميع	الأعداد التقديرية	عدد المعامل بمركز التجميع	المحافظة	المجموعة	مركز التجميع	الأعداد التقديرية	عدد المعامل بمركز التجميع
المنيا	١	أسيوط	٢٤٠	٣٢	الاسكندرية	٥	الاسكندرية	٢٠٠	٤٤
أسيوط			٢٠٠		البحيرة			٣٦٠	
سوهاج			٢٠٠		كفر الشيخ			٢٤٠	
الاقصر	٢	الاقصر	٦٠	١٨	مطروح			٨٠	
أسوان			١٠٠		الوادي الجديد	٩	الوادي الجديد	٦٠	٣
قنا			٢٠٠		الدقهلية	٦	الدقهلية	٣٦٠	٤٩
الاسماعلية	٣	بورسعيد	١٠٠	١٦	الشرقية			٣٦٠	
السويس			٦٠		الغربية			٢٦٠	
بورسعيد			٦٠		الفيوم	١٠	الفيوم	١٤٠	١٥
دمياط			١٠٠		بني سويف			١٦٠	
البحر الأحمر	٤	جنوب سيناء	٤٠	٩	القاهرة	٧	القاهرة	٣٠٠	٤٨
جنوب سيناء			٤٠		حلوان			١٦٠	
شمال سيناء			١٠٠		القليوبية			٣٠٠	
					المنوفية			٢٠٠	
					الجيزة	٨	الجيزة	٢٦٠	١٦
					أكتوبر			٦٠	

وبقراءة الجدول السابق يتضح أن الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي استهدفت تدريب ما يقرب من ٥٠٠٠ معلم ومعلمة على VB.net خلال أقل من ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٨م، يمثلون جميع محافظات الجمهورية، وتم تجميعهم في ١٠ محافظات وفقاً للموقع الجغرافي ومدى توفر إمكانيات التدريب في تلك المحافظات.

جدول (١١) بيان بالبرامج التدريبية التي شاركت فيها الإدارة بالتعاون مع البنك الدولي وتم تنفيذها لامركزياً بالمحافظات (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، ٢٠١٥م، د : ٣)

برنامج التدريب لمدرسي ..	التعليم الإبتدائي	التعليم الإعدادي	الكوادر	موجهو الكمبيوتر	محو الأمية	ICDL
العدد	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠	٣٨٠٠٠	٣٠٠

والقراءة المتأنية للجدول السابق توضح كمَّ التعاون بين الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي والبنك الدولي بخصوص تنظيم دورات تدريبية لمعلمي مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا التعليم على التطبيقات الحاسوبية المختلفة، وصيانة الحاسب الآلي، وشبكة الإنترنت والاستخدام الآمن لها، وتم تنفيذها بالمعامل الموجودة بالمحافظات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تدريب عدد ٢٠ معلم ومعلمة على (TOT) ، و (MS_Expression Web) خلال شهر يناير من عام ٢٠٠٨م من أجل تدريب الطلاب بالمدارس.

٣- الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز المواطنة الرقمية:

تم إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال في يونيو ٢٠١٣م. وتسعى هذه اللجنة إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها: نشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت والعمل على زيادة الوعي في المنازل والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية، وتقييم الوضع الحالي لأمان الأطفال على الإنترنت، ووضع توصيات بشأن تبني سياسات جديدة خاصة بمجال حماية الأطفال على الإنترنت بما يتناسب وطبيعة المجتمع المصري وأحدث التطورات التكنولوجية البارزة على الساحة، وتوفير بيئة آمنة للأطفال على الإنترنت، وأخيرًا التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في نفس المجال. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م (ب): ١٥)

وتضم اللجنة – حالياً – مجموعة من المنظمات العامة والخاصة على النحو الآتي: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة العدل – وزارة الداخلية (الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق) – وزارة التربية والتعليم – وزارة الإعلام – وزارة التعليم العالي – المجلس القومي للأمومة والطفولة – الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات – غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – جمعية اتصال– جمعية إنترنت مصر – عدد من شركات نقل البيانات والمحمول والاتصالات تكنولوجيا المعلومات – الشعبة العامة للحاسبات الآلية والبرمجيات باتحاد الغرف التجارية.

وفي عام ٢٠٠٨م قامت شركة TE Data (موفر خدمة الإنترنت الرئيسة في الدولة، تمتلك ما يقرب من ٦٠% من السوق) بإدخال أداة جديدة أطلق عليها "إنترنت الأسرة Family Internet"، وهي أداة متاحة مجاناً لعملائها. وتوفر هذه الأداة للآباء وأولياء الأمور أداة تقنية تمكنهم من حجب المواقع التي تعرض محتوى غير لائق أو غير مناسب. وفي يناير ٢٠١١م، أدخلت شركتا TE Data and Link.net نظاماً جديد أطلق عليه "نظام إنترنت نظيف Net Clean System" وهو عبارة عن أداة عالمية معروفة تستخدم التكنولوجيا المتقدمة، وتعمل وفقا للرؤية والأهداف الموضوعة من قبل مؤسسة مراقبة الإنترنت the Internet Watch Foundation (IWF) ، من أجل حجب المواقع الإباحية عن الطفل. (OpenNet Initiative, 2009: 2)

وبوجه عام تتحمل الشركات التي تقدم خدمة الإنترنت في مصر – فيما يتعلق بتعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت – المهام الآتية: (International Telecommunication Union, 2005: 30)

- العمل على تطوير أساليب وبرامج وخدمات جديدة للحماية الاختيارية من المحتوى الضار على الإنترنت.
- التواصل مع مزودى الخدمة فى الخارج ومواقع التفاعل الاجتماعى للتعرف على مختلف اجراءات الحماية ودرجة نجاحها
- تشجيع المستخدمين على استخدام برامج الحماية والالتزام بمبادئ الاستخدام الآمن للإنترنت.
- التعاون مع الجهات ذات الصلة بالإبلاغ عن الأفراد أو الجهات التي ترتكب أفعالاً على الإنترنت يجرمها القانون.

كما أجريت دراسة في مصر تحت رعاية شركة موبينيل وتحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عبارة عن استبانتين يجيب عليهما الطفل ووالديه بهدف التعرف على كيفية استخدام الطفل للهاتف المحمول، وإلى أي مدى يكون الوالدين على دراية بهذا الاستخدام. وتم اختيار أربع محافظات مختلفة للمشاركة في هذه الدراسة للوقوف على توجهات المناطق الريفية والحضرية نحو استخدام الهواتف المحمولة. وتتمثل أهمية المشاركة في هذه النوعية من الدراسات في مواكبة التوجهات السائدة على مستوى العالم نحو

تزايد الاهتمام بالدراسات التجريبية، وكذلك الإسهام في وضع مصر على خريطة العالم العلمية خاصةً فيما يتعلق بالاستخدام الآمن للوسائل التكنولوجية الحديثة. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٠م: ١٦-٢٦)

وتتضافر جهود العديد من المنظمات العامة والخاصة في مصر لتوفير مجموعة من الحلول التكنولوجية من أجل تقديم العون لمستخدمي شبكة الإنترنت وتوفير عناصر الأمن والسلامة لهم أثناء تجولهم على الشبكة، ولعل أهم تلك الحلول الإلكترونية ما يلي:

أ- الخطوط الساخنة

يوجد نوعان من الخطوط الساخنة: نوع يعمل كجزء لا يتجزأ من خدمات الشرطة أو بعض الهيئات الأخرى التابعة للدولة أيًّا كانت، ونوع آخر – ربما يمثل الشريحة الأكثر- تديره منظمات غير حكومية، غير أنه عادة ما يعمل عن كثب مع الشرطة. وكلاهما يسعى إلى تحقيق نفس النتيجة وهي التخلص من كافة الصور التي تعرض الاستغلال غير القانوني للأطفال.

وينتمي إلى الفئة الأولى في مصر عدد من الخطوط الساخنة التي تقوم حالياً بتلقي بلاغات الجرائم أو التهديدات التي قد تواجه الأطفال على الإنترنت ومنها: (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م (هـ): ٧-٩)

- (١٦٠٢١): دشن المجلس القومي للطفولة والأمومة (وحدة مكافحة الاتجار بالبشر) هذا الخط لتلقي الشكاوى الخاصة بجميع أوجه استغلال الأطفال. وهو يعمل مجانًا ويتصل بجميع إدارات الدولة ومؤسساتها ومنظماتها غير الحكومية التي لها دور فعال في مجال حقوق الأطفال، ويعمل فيه فريق متميز من علماء النفس والاجتماع.
- (١٠٨): دشنت الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق التابعة لوزارة الداخلية هذا الخط لتلقي بلاغات عن جرائم الإنترنت والتي تضم تلقائيًّا الجرائم المرتكبة في حق الأطفال. ويجدر التنويه عن أن هذا الخط يتصل بالخط السابق (١٦٠٢١) في حالة وجود شكاوى لها أبعاد جنائية بما في ذلك المواد الإباحية التي تشمل الأطفال.

ب- الإجراءات التنظيمية الذاتية

وقَّع مزودو خدمات الإنترنت المصريون (تي داتا وفودافون وموبينيل واتصالات ونور) على كتاب التزام في هذا الصدد في يوليو ٢٠١٠م بهدف: (وزارة التعليم العالي، مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، ٢٠١٤م: ٧)

- تشجيع التنظيم الذاتي المقدم من قبل مزودي خدمة الإنترنت المصريين كجزءٍ من المسؤولية الاجتماعية المنوطة بهم تجاه الأطفال المصريين والمجتمع المصري ككل وذلك من خلال تبني أفضل المساعي واستخدام أنسب الحلول والأدوات والموارد المتاحة الخاصة بحجب الوصول إلى الصور التي تعرض الاستغلال الجنسي للأطفال.
- تشجيع مزودي خدمة الإنترنت – من خلال أفضل الوسائل – على الإبلاغ عند اكتشاف عمليات رفع أو تنزيل صور تجسد الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت حسبما يشترط تنفيذ القوانين.
- تشجيع مزودي الخدمة على تقديم مادة تعليمية توضح مسألة حماية الأطفال على الإنترنت وآليات السيطرة على المشتركين (أو المستخدمين النهائيين).
- تشجيع مزودي الخدمة على المشاركة في الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي بمجال سلامة الأطفال على الإنترنت.

جـ- نظام الشبكة الآمنة

اتخذت مصر في يناير ٢٠١١م خطوة مهمة تجاه تفعيل كتاب الالتزام – الذي سبق الحديث عنه – عندما قدمت شركة تي داتا وشركة لينك دوت نت نظام الشبكة الآمنة وهو عبارة عن تقنية عالمية مشهورة تستخدم مواقع متقدمة وتقنيات متميزة في حجب المواقع الإباحية للأطفال، وتعمل وفق قوائم المواقع الإباحية لمؤسسة مراقبة الإنترنت. ويتميز نظام الشبكة الآمنة بالآتي: (Ministry of Communication and Information Technology, 2012 B: 76)

- يقدم حلولاً تعتمد على جهاز التوجيه لحظر عناوين URL التي تحتوي على صور تجسد الانتهاك الجنسي للأطفال CSAIs.

- أفضل الخيارات المتاحة لتصفية عناوين URL وصفحات المواقع في شبكات مزودي خدمة الإنترنت وشبكات النقل.
- يتعرف الجهاز على القائمة السوداء في أجهزة توجيه الشبكة تمامًا مثل المسارات التي تعمل طبقًا لبروتوكول BGP ذات المرحلة التالية وهي وحدة التصفية.
- تقوم وحدة التصفية بفحص الطلب ثم تقوم بتمريره أو تجاهله.
- يؤثر هذا الحل تأثيرًا ضئيلاً على شبكة برتوكول الإنترنت.
- لا يمرر النظام سوى المواد المشتبه بها عبر وحدة التصفية.
- إمكانية الاتصال ببرتوكول BGP وبرتوكول الإنترنت DNS.
- الحفاظ على فعالية القائمة السوداء بحسب مزامنة ملفات منطقة DNS.
- يحقق دقة متناهية تصل لـ ١٠٠%، ويمكن للنظام مطابقة جميع عناوين URL.
- يستخدم النظام العديد من قوائم الحظر مع إمكانية تهيئته مسبقًا مع قائمة من مؤسسة مراقبة الإنترنت IWF.

د- أدوات الحظر المستخدمة في حماية الأطفال

إضافة إلى أدوات اكتشاف وحجب المواد الإباحية للأطفال، اعتمدت مصر عدداً من الحلول التقنية لحماية الأطفال من التعرض لمواد بذيئة عند استخدام الإنترنت، وتعتمد هذه الأدوات كذلك على الآباء والمعلمين.

ولعل أهم الأدوات المستخدمة في هذا الصدد أداة "إنترنت الأسرة"، والتي قُدمت مجاناً من قبل شركة تي داتا في ٢٠٠٨م (مزود الخدمة الرئيسي في مصر، والتي تستحوذ على ما يقرب من ٦٠% من حجم السوق). وهى أداة تكنولوجية موجهة للآباء وأولياء الأمور تعمل على حجب المواقع التي تعرض محتويات غير لائقة وغير مناسبة. ويحصل العميل عند اشتراكه في هذه الخدمة على اسم مستخدم وكلمة مرور تمكنه من مراقبة المحتويات الإباحية أو البذيئة المعروضة على الإنترنت. (OpenNet Initiative, 2009: 2)

بالإضافة إلى ذلك تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والهيئات الحكومية على زيادة الوعي بأهمية الأمان على الإنترنت وتحقيق مبدأ المواطنة الرقمية من خلال المجموعة القومية المعنية بالأمان الإلكتروني، كما أنشئت مجموعتان للعمل في سبع محافظات في مواقع إستراتيجية

لتغطية مختلف شرائح المجتمع وتمثيل المناطق الريفية والحضرية على اختلاف المستويات التعليمية ... إلخ.

وقد اتبعت هاتان المجموعتان آلية (النظير للنظير) وعملتا مع نوعين من المنظمات الغير حكومية في كل محافظة وهما: منظمة غير حكومية رئيسة ومنظمات غير حكومية شريكة، وقامت المجموعة الرئيسة باختيار وتدريب خمس منظمات غير حكومية، على أن تقوم كل منظمة من هذه المنظمات الخمس بتدريب خمس منظمات أخرى طبقًا لبرنامج التوعية المتفق عليه. وتعد عملية التدريب والندوات المنعقدة شهريّاً من الأدوات الفعالة في عملية التوعية، بالإضافة إلي الاختيار الدقيق للمجموعات الأساسية الذي يتم من خلال مقابلات شخصية تتسم بالدقة والمصداقية، وتؤدي هذه المنهجية إلي تضاعف أعداد المدربين؛ مما يساعد على تكثيف الجهود وتعميم عامل أمان الإنترنت ضمن اختصاصات المنظمات غير الحكومية. (Ministry of Communication and Information Technology, 2011: 96). وهاتان المجموعتان هما: (Ministry of Communication and Information Technology, 2012 A: 3)

١) المجموعة المعنية بأمن الشباب على الإنترنت:

تمكنت منذ إنشائها في أكتوبر ٢٠٠٩م حتى نهاية عام ٢٠١٠م من الوصول إلى حوالي ٦٣ ألف شاب في سبع محافظات من خلال ٧٠٠ ندوة تناقش موضوع التوعية.

٢) المجموعة المعنية بأمن الآباء على الإنترنت:

تعمل هذه المجموعة على زيادة مستوى الوعي لدى الآباء من خلال إعلامهم بثقافة الأمان على الإنترنت؛ لتمكينهم من مواكبة التكنولوجيا المعاصرة التي يستخدمها أبناؤهم وكيفية توجيههم وحمايتهم. كما تمكنت هذه المجموعة منذ إنشائها في أكتوبر ٢٠٠٩م حتى نهاية عام ٢٠١٠م من الوصول إلى حوالي ٣٨ ألف أبٍ في سبع محافظات من خلال ٥٠٠ ندوة تناقش موضوع التوعية.

٤- التعاون الدولي والإقليمي لدعم الاستخدام الآمن للإنترنت في المدارس:

بذلت مصر الكثير من الجهود في مجال حماية الطفل على الإنترنت، وكان سبيلها في تحقيق ذلك هو التعاون المشترك بينها وبين المنظمات الدولية المحورية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والخبراء العاملين في هذا المجال. كما أبدت مصر استعدادها للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال خاصةً الخبرة الأوروبية والأمريكية

من أجل صهر الكوادر المحلية في بوتقة أمان الإنترنت من خلال الاستعانة بالخبراء الدوليين في هذا المجال.

وخلال الفترة من ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١١م شارك فريق العمل الوطني المعني بالأمان على شبكة الإنترنت بفاعلية في أكثر من ٥٠ منتدى ومؤتمرًا ومبادرة على المستويين الإقليمي والدولي. وعمل هذا الفريق بالتنسيق مع المجتمع الدولي على وضع قضايا السلامة على الإنترنت في مقدمة أعمال هذه المنتديات، مثل منتدى حوكمة الإنترنت، ومبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات لحماية الأطفال على الإنترنت، واليوم العالمي لإنترنت أكثر أمانًا المنبثق عن برنامج إنترنت أكثر أمانًا، والمجلس الأوروبي، وتحالف المنظمات الأوروبية غير الحكومية العاملة في مجال سلامة الأطفال على الإنترنت، ومعهد سلامة الأسرة على الإنترنت، والمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين .. وغيرها. (الاتحاد الدولي للاتصالات، شعبة الاستراتيجيات المؤسسية، ٢٠١٢م: ٥٥)

وفيما يلي نظرة على ملامح هذا التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي:

أ - على المستوى الدولي:

من أهم أشكال تعاون مصر مع الهيئات الدولية في مجال دعم الاستخدام الآمن للإنترنت في المدارس:

١) في مجال التدريب:

تحرص "الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي" التابعة لوزارة التربية والتعليم – كما سبقت الإشارة – على إقامة جسور من التعاون مع البنك الدولي وبعض الهيئات والشركات العالمية من أجل تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية التي تستهدف معلمي وموجهي الحاسب الآلي بالمدارس المصرية. وقد تمخض هذا التعاون عن إقامة العديد من تلك الدورات التدريبية، أهمها تدريب معلمي المرحلة الإعدادية على (فجوال بيسك دوت نت VB.net) بالتعاون بين الإدارة وشركة مايكروسوفت على دفعات في الفترة من ٢٠٠٨/٦/١م وحتى ٢٠٠٨/٨/٢٦م. حيث تم استهداف تدريب ما يقرب من ٥٠٠٠ معلم ومعلمة على VB.net خلال أقل من ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٨م، يمثلون جميع محافظات الجمهورية، وتم تجميعهم في ١٠ محافظات وفقاً للموقع الجغرافي ومدى توفر إمكانيات التدريب في تلك المحافظات. وفي نفس الإطار، تم أيضاً تدريب بعض معلمي الحاسب الآلي بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية والموجهين وبعض الكوادر على

التطبيقات الحاسوبية المختلفة، وصيانة الحاسب الآلي، وشبكة الإنترنت والاستخدام الآمن لها، وتم تنفيذها بالمعامل الموجودة بالمحافظات المختلفة. كما تم تدريب عدد ٢٠ معلم ومعلمة على (TOT)، و (MS_Expression Web) خلال شهر يناير من عام ٢٠٠٨م من أجل تدريب الطلاب بالمدارس.

٢) المجموعة المعنية بحماية الطفل على الإنترنت التابعة لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات:

وفقًا للاقتراح المشترك المقدم من مصر وسوريا، والذي صدقت عليه الدول الأعضاء بالاتحاد الدولي للاتصالات؛ أصدر الاتحاد القرار رقم ١٣٠٦ معلنًا تشكيل مجلس المجموعة المعنية بحماية الطفل على الإنترنت. وهى أول مجموعة مشكلة خصيصًا لحماية الأطفال على الإنترنت وكان الهدف من تشكيلها تنسيق كافة الجهود المبذولة من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات في مجال حماية الطفل على الإنترنت. والمجموعة عبارة عن منتدى مفتوح تلتقي فيه الدول الأعضاء بالاتحاد الدولي للاتصالات مما يعطي للدول النامية فرصةَ التعبير عن مخاوفهم وتبادل وجهات النظر مع الدول المتقدمة. كما يقدم المنتدى العون لبناء القدرات البشرية في مجال إدارة الإنترنت للبلدان النامية من الأعضاء. (الاتحاد الدولي للاتصالات، شعبة الاستراتيجيات المؤسسية، ٢٠١٢م: ٥٥-٥٦)

٣) ورشة عمل تايكس (مكتب المساعدة الفنية وتبادل المعلومات) حول "محاربة الجريمة المعلوماتية واستغلال الأطفال على الإنترنت":

استضافت مصر العديد من المؤتمرات وورش العمل التي تسعى إلى مساندة ودعم سلامة الأطفال على الإنترنت، ومن بين ورش العمل الورشة المعروفة بـ "تايكس" (مكتب المساعدة الفنية وتبادل المعلومات) التي انعقدت خلال الفترة من ٣٠-٣١ مارس ٢٠١٠م تحت عنوان "محاربة الجريمة المعلوماتية واستغلال الأطفال على الإنترنت"، وقام بتنظيم الورشة الإدارة العامة لتوسيع العضوية التابعة للمفوضية الأوروبية بالتعاون مع أكاديمية القانون الأوروبي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، مع وجود ممثلين عن وزارة التربية والتعليم. واستضافت ورشة العمل عدداً من الخبراء المصريين والأوروبيين ممن لديهم باع طويل في مجال محاربة الجريمة المعلوماتية واستغلال الأطفال على الإنترنت. وكان الهدف من ورشة العمل تقييم مدى تطبيق التشريعات الدولية والأوروبية المتعلقة بسلامة الطفل على الإنترنت في عدد من الدول الأعضاء، وكذلك الدول المرشحة للمشاركة في الحملة الأوروبية الموسعة لمكافحة جرائم الإنترنت، كما كشفت

ورشة العمل النقاب عن الطرق والوسائل التي واجهت بها الدول غير الأوروبية مثل هذه الجرائم كما ناقشت سبل التعاون المشترك. (Ministry of Communication and Information Technology, 2011: 22-23)

ومن بين الموضوعات التي طرحت للنقاش في ورشة العمل آخر الإجراءات القانونية والمكملة المتخذة لمكافحة مثل هذه الجرائم، مثل اتفاقية المجلس الأوروبي الخاصة بجرائم الإنترنت (٢٠٠١م) والاستغلال الجنسي للأطفال، واستخدام الأطفال في المواد الإباحية، كما تمت مناقشة سبل التعاون مع مقدمي خدمات الإنترنت والمواقع الإلكترونية (Google, Microsoft, Yahoo!).

٤) **منتدى حوكمة (إدارة) الإنترنت:**

تشارك مصر بصورة دائمة في فعاليات منتدى حوكمة الإنترنت والذي يهدف إلى مساعدة أعضائه من الدول النامية لإيجاد الوسائل المناسبة لتوفير الإنترنت، وتعزيز التزام تلك البلدان بتبني آليات إدارة الإنترنت الحالية والمستقبلية أيضاً؛ كما يقدم المنتدى العون لبناء القدرات البشرية في مجال إدارة الإنترنت للبلدان النامية من الأعضاء. فضلاً عن كونه فرصة حقيقية لمناقشة السياسات العامة ذات الصلة بإدارة الإنترنت مثل توفير آليات الاستخدام الآمن للإنترنت. (National Telecom Regulatory Authority, 2014: 47)

ب - على المستوى الإقليمي:

١) **المشروع العربي الإقليمي حول سلامة الإنترنت:**

قدمت مصر المشروع العربي الإقليمي حول سلامة الإنترنت Arab Regional Project on Internet Safety الذي أقره المجلس العربي لوزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٩م. وقد تم تحديد عامين كمدة زمنية لإتمام المشروع، بتكلفة تقديرية تصل إلى ٢,٥ مليون جنيه. وقد ركز المشروع العربي للسلامة التقنية على: تطوير واعتماد أدوات السلامة، وبناء قدرات الخبراء والمدربين، وتطوير المناهج التعليمية، ونشر برامج التوعية، والمواءمة بين السياسات والتدابير القانونية، وتعزيز التعاون على الصعيدين العربي والدولي، وإنشاء محتوى سلامة مناسب لمختلف الفئات والشرائح. (International Telecommunication Union, 2005: 31)

٢) البوابة العربية الإلكترونية للسلامة على الإنترنت – أمانك Amanak:

إن توفير المحتوى العربي على المواقع الحكومية وغير الحكومية والثقافية والعلمية وغيرها فيما يتعلق بسلامة الأطفال على الإنترنت ظل محدودًا للغاية؛ وهو ما أثار قلق ومخاوف العالم العربي بما في ذلك مصر. واستجابةً لهذه المخاوف؛ قامت مصر في عام ٢٠١٠م بإطلاق البوابة العربية الإلكترونية للسلامة على الإنترنت "أمانك" بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية التي تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمنظمات والمؤسسات الدولية، وتحديداً: مايكروسوفت Microsoft – IkeepSafe – شبكة الطفل الدولية Childnet International.

وتعد هذه البوابة الإلكترونية نافذة مفتوحة لجميع البلدان العربية، تحتوي على معلومات شاملة وموارد حول أهمية الاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت لمجموعات متنوعة داخل المجتمع العربي (الأطفال والمراهقين، والشباب، والآباء والأمهات والمربين، بمساعدة المُشرِّعين والمسؤولين عن تنفيذ القانون). وتعمل مصر على تعزيز هذا الموقع الإلكتروني عن طريق الاتصال بوزارات الاتصالات في البلدان العربية، فضلاً عن بعض المنظمات العربية العاملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشارك كل من البحرين والسودان وفلسطين في هذه البوابة في الوقت الراهن. وتقدم البوابة أشرطة الفيديو التعليمية ونصائح حول كيفية التعامل مع المخاطر على الإنترنت، فضلاً عن المسابقات والألعاب والممارسات الموصى بها من المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الخبرة في ميدان السلامة عبرالإنترنت. كما يركز الموقع أيضاً على بناء القدرات لتشجيع المستخدمين على بث المحتوى الخاص بهم على شبكة الإنترنت بطريقة آمنة. (International Telecommunication Union, 2005: 31)

٥ – القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية:

من المعروف أن نظم التعليم في البلاد المختلفة هي وليدة الظروف الاجتماعية التي نشأت فيها، وذلك أن كل نظام تعليمي يعكس صورة المجتمع الذي يعيش فيه، سواء ما يتصل بهذا المجتمع من ظروف تاريخية، أو ظروف اقتصادية، أو ظروف سياسية، وهذه الظروف لابد أن تكون وثيقة الصلة بنظام التعليم الموجود في كل بلد من بلاد العالم، إذ إنه بدون هذه الظروف يكون النظام التعليمي غير متلائم مع واقع البلد أو المجتمع. وعلى ذلك

فإنه لا يمكن لأي نظام تعليمي في أي بلد من البلاد أن ينعزل عن المجتمع الموجود فيه. (عرفات عبدالعزيز سليمان، ٢٠٠٠م: ٦١)

وفيما يلي عرض للقوى والعوامل الثقافية التي تؤثر في تعليم السلامة على الإنترنت في المدارس المصرية على النحوالآتي:

أ- العامل التاريخي:

تشابه تطور الإنترنت في مصر بتطورها في أنحاء كثيرة من العالم؛ فبدأ خارج نطاق قطاع الاتصالات. ولكن تاريخ الإنترنت في مصر ينفرد بدرجة تأييد الحكومة لها منذ البداية. وقد لعب مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري دوراً رئيساً في تنمية الوعي بالإنترنت وأتاح إطاراً للحوار بين مقدمي خدمات الإنترنت ومشغل الاتصالات القائم (الشركة المصرية للاتصالات) ولعب دوراً ناشطاً في تشجيع نشر خدمات الإنترنت خارج القاهرة.

ويمكن تعقب أول استعمال للإنترنت في مصر إلى الوصلة التي بدأتها شبكة الجامعات المصرية في أكتوبر ١٩٩٣م عن طريق وصلة أولية بمعدل ٩,٦ كيلوبت/ثانية بالشبكة الأوروبية الأكاديمية والبحثية EARN. (الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٠٠م: ٩)

ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٤م ارتفعت سعة الإنترنت إلى ٤١٦,٤٩٧ نبضة/ ثانية بنهاية الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٤م، وذلك مقارنة بنحو ٢٤٥,٠٥٤ مليار نبضة/ثانية بنهاية الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٣م بمعدل سنوي قدر بنحو ٦٩,٩٦%. كما ارتفع إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت إلى ٤٦,٥٠ مليون مستخدم بنهاية الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٣٧,١٤ مليون مستخدم بنهاية الفترة نفسها من عام ٢٠١٣م وبزيادة سنوية ٩,٣٦ مليون مستخدم وبمعدل نمو سنوي ٢٥,٢٠%. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م "أ": ٣)

بالإضافة إلى ذلك فقد كانت مصر العضو العربي الأفريقي الوحيد في فريق الأمم المتحدة المكون من ١٥ خبيراً حكومياً عالي المستوى بشأن التطورات في مجال المعلومات والاتصالات، في سياق الأمن الدولي (أغسطس ٢٠١٢م – يونيو ٢٠١٣م). وقد أعد الفريق تقريراً للتصدي لتهديدات الأمن السيبراني الناشئة، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة التقرير في أكتوبر عام ٢٠١٣م. كما قادت مصر الجهود الرامية إلى إنشاء فريق عمل مجلس

الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل حماية الأطفال عبر الإنترنت منذ عام ٢٠١٠م. ويعد الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسب عضواً في منتدى فرق الاستجابة لقضايا الأمن FIRST الذي يعد هو الآخر منظمة عالمية غير ربحية مكرسة لجمع فرق الاستجابة لحوادث أمن الحاسب الآلي فضلاً عن أنه يضم فرق استجابة من أكثر من ٣٠٠ شركة. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م "ج": ١٦-١٧)

بالإضافة إلى ذلك، فقد شُكِّلت لجنة من المتخصصين في مجال الأمن السيبراني من الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لإعداد خطة عمل إستراتيجية للأمن السيبراني في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، وتم إعداد الخطة في مايو، ومن المقرر أن يتم تنفيذها بالشراكة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والهيئات غير الحكومية خلال الفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٠م. كما تم تشكيل لجنة وطنية للأمن السيبراني لمواجهة التهديدات المتزايدة للأمن السيبراني. وقد قدمت اللجنة توصيات ذات مستوى عال بشأن حماية البنية التحتية للمعلومات الحيوية في مصر، وأُرسلت تلك التوصيات إلى مجلس الوزراء الذي أصدر – وفقًا لذلك – مرسوماً لتدشين مجلس أعلى وطني للبنية التحتية للمعلومات الحيوية وللأمن السيبراني، حيث كُلف المجلس بصياغة استراتيجية وطنية للبنية التحتية للمعلومات الحيوية والأمن السيبراني وبالإشراف على تنفيذ المبادرات والبرامج ذات الصلة. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م "ج": ١٥)

كما قام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بتأسيس الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسب في أبريل ٢٠٠٩م. ويضم الفريق في الوقت الراهن ٢٥ محترفاً متخصصاً بدوام كامل، كما أنه يعمل على مدار ٢٤ ساعة يومياً و ٧ أيام أسبوعياً، فضلاً عن أنه يقدم الدعم لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي والقطاع الحكومي للمساعدة على مواجهة تهديدات الأمن السيبراني والتعامل مع الحوادث السيبرانية وهجمات حجب الخدمة. كما يقدم الفريق خدمات تفاعلية واستباقية منها التعامل مع الحوادث والطب الشرعي الرقمي وتحليل البرامج الخبيثة وتقييم أوجه الضعف واختبارات الاختراق، وبالإضافة لذلك عمل الفريق على تنسيق الجهود للتصدي إلى هجمات حجب الخدمة على البنية التحتية الحيوية، فضلاً عن أنه ساعد على التعامل مع هجمات تشويه الإنترنت في العديد من المواقع الحكومية

والاستراتيجية في القطاع المالي. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م "ج": ١٥)

وخلال الفترة من ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١١م شارك فريق العمل الوطني المعني بالأمان على شبكة الإنترنت بفاعلية في أكثر من ٥٠ منتدى ومؤتمرًا ومبادرة على المستويين الإقليمي والدولي. وعمل هذا الفريق بالتنسيق مع المجتمع الدولي على وضع قضايا السلامة على الإنترنت في مقدمة أعمال هذه المنتديات، مثل منتدى حوكمة الإنترنت، ومبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات لحماية الأطفال على الإنترنت، واليوم العالمي لإنترنت أكثر أمانًا المنبثق عن برنامج إنترنت أكثر أمانًا، والمجلس الأوروبي، وتحالف المنظمات الأوروبية غير الحكومية العاملة في مجال سلامة الأطفال على الإنترنت، ومعهد سلامة الأسرة على الإنترنت، والمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين .. وغيرها.

وتحرص وزارتا التربية والتعليم، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر على توفير عنصر الأمان لمستخدمي شبكة الإنترنت في مصر من الأطفال والشباب؛ ومن ثم فقد اتخذت الوزارتان العديد من الخطوات الملموسة لإنشاء قاعدة تفاعلية الهدف منها تبادل المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع والوقوف على أفضل الممارسات والتعرف على أخطار الاستخدام وتحديد الموارد المتاحة في هذا الصدد، خاصة في مدارس ومعاهد التعليم قبل الجامعي. ومن هذا المنطلق، تم وضع العديد من الإجراءات الكفيلة بتفعيل دور الحوار داخل المجتمع المصري تجاه هذه القضية. حيث تم تأسيس اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال في عام ٢٠١٣م بهدف توحيد وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الموضوع، وذلك من منطلق أن مسؤولية عالم الإنترنت تقع على عاتق المجتمع والذي يجب أن يضع على رأس قائمة أولوياته واهتماماته السعي لتوفير أفضل السبل لحماية الأسر ووقاية الطفل من الاستغلال الجنسي والحفاظ على خصوصية المستخدمين.

وقد اعتمدت وزارة التربية والتعليم في مصر منهجاً في الحاسب يهدف إلى تزويد الطالب بأهم المعلومات والخبرات في ميدان الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت. ويطلق على هذا المنهج في المرحلتين الابتدائية والإعدادية وكذلك الصف الأول الثانوي "الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات"؛ في حين يطلق عليه في الصفين الثاني والثالث الثانويين "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". ويُستخدم في تقديم محتوى هذا المقرر معايير التدرج من السهل إلى الصعب

ومن البسيط إلى المعقد حسب المرحلة التعليمية وحسب الصف الدراسي الذي تقدم له هذه الموضوعات.

ومنذ نشأة الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي عام ١٩٨٨م، أخذت على عاتقها مهمة تدريب وتأهيل كافة العاملين في مجال الكمبيوتر واستخدام شبكة الإنترنت والتعامل معها، من: (موجهين – معلمين – أمناء معامل – مديري ونظار المدارس)، وتم إعداد وتخصيص العديد من البرامج التدريبية التي تناسب كل فئة منهم في ضوء الهدف من كل برنامج تدريبي.

ب- العامل السياسي:

يقصد بالعامل السياسي الأوضاع السياسية العامة للدولة ومنها طبيعة ونظام الحكم في الدولة سواء كان حكماً ديمقراطياً أم حكماً ديكتاتورياً، والذي يؤثر تأثيراً كبيراً على نظام التعليم وفلسفته وأهدافه وسياسته، فسياسة التعليم وفلسفته تشتق من السياسة العامة للدولة. (نبيل سعد خليل، ٢٠٠٩م: ٢٠٢)

والنظام التعليمي يتأثر بالنظام السياسي وفلسفته وتوجهاته وثقافته السياسية. وفي الواقع هناك ثمة ارتباط بين التعليم والنظام السياسي في مصر، ومحور ذلك الارتباط يتمثل في سيطرة الحكومة شبه المطلقة في معظم مراحل التاريخ على كل ما يتصل بالتعليم.

وقد كان لصدور الدستور الدائم عام ١٩٧١م تأثير كبير على التعليم، فقد أكد على أهمية التعليم باعتباره حق تكفله الدولة، كما جعله مجانياً في مراحله المختلفة وإلزامياً في المرحلة الابتدائية، وألزم الدولة بمد الإلزام إلى مراحل أخرى والإشراف على التعليم. كما أكد على ضرورة الاهتمام بمحو الأمية، وأنه واجب وطني. (جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الأمانة العامة، ٢٠٠٧م: المادتان ١٨، ٢٠). وهو نفسه ما أكد عليه دستور ٢٠١٢م، ودستور ٢٠١٤م أيضاً، إضافة إلى التأكيد على أن التعليم إلزامي حتى المرحلة الثانوية، ومجاني في كل مراحله. (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م: المادة ١٩)

وشهدت مصر في التسعينيات من القرن الماضي مرحلة انتقالية تمثلت في تعدد الأحزاب، والتمسك بالممارسة الديمقراطية التي تعتمد على تعدد الآراء، والمشاركة في صنع القرار، ودعم الحكم المحلي بحيث تنتقل أعباء التنفيذ ومتابعتها اليومية في معظم الخدمات لمزيد من دعم الديمقراطية. (عزة محمد محمد عفيفي، ١٩٩٨م: ١٨٥) كما تعرضت مصر في التسعينيات إلى متغيرات سياسية دولية، تمثلت في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكي،

وسقوط حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية نظام القطبية الثنائية، (حسين كامل بهاء الدين، ١٩٩٧م: ٨٩) وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية، واتحاد ألمانيا (محمد السيد سعيد وآخرون، ١٩٩٩م: ١٤ – ١٥)، وتعرض منطقة الخليج العربي للحرب بين دولتين عربيتين هما العراق والكويت.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت للأوضاع السياسية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تأثير كبير على التعليم، فقد أعلنت القيادة السياسية أن التعليم قضية أمن قومي وأنه مشروع مصر القومي، وتم إحداث تغييرات كيفية كبيرة على المناهج من حيث إدخال تدريس مواد جديدة كاللغة الإنجليزية والتكنولوجيا، كما تم تزويد المدارس بالعديد من أجهزة الحاسب الآلي وخدمة الإنترنت. (سلامة صابر العطار وسعد إبراهيم عبد الفتاح، ١٩٩٢م: ٢١٤-٢١٥)

واليوم يعيش العالم كله ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي خضم هذه الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، شهدت مصر في مطلع عام ٢٠١١م ثورة من نوع آخر، ثورة سياسية اجتماعية شعبية سلمية، إنها ثورة ٢٥ يناير التي لعبت فيها أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً رئيساً، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي التي فجرت الشرارة الأولى للثورة. وكما غيرت الثورة العديد من المفاهيم بل والنظرة إلى المستقبل، غيرت أيضاً رؤية المصريين لأدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي أصبحت منبراً مهماً لحرية الرأي والتعبير، ومنفذاً جيداً للمشاركة في الشأن العام وفي إيجاد حلول للقضايا المجتمعية. ويشار في هذا الإطار أيضاً إلي ثلاث سمات أساسية للإنترنت هي: الطبيعة التفاعلية، وغياب السلطة المركزية المنظمة للإنترنت ومن ثم صعوبة السيطرة والرقابة علي محتوى المواقع الإلكترونية بالمقارنة بوسائل الاتصال التقليدية، وأخيراً اتساع نطاق القاعدة الاجتماعية المستخدمة للإنترنت وعدم التزامها بالحدود الجغرافية والسياسية. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ١٧)

ويتطلع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر في المرحلة المقبلة إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية للمواطنين، وتعميق الممارسة الديمقراطية بكافة مستوياتها، باستخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، خاصة بعد الدور المهم الذي لعبته أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ثورة ٢٥ يناير، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي التي

فجرت الشرارة الأولى للثورة. وقد أسهم في تعظيم التأثيرات السياسية الإيجابية السابقة للإنترنت عدة عوامل، فبالإضافة إلي اتساع نطاق النفاذ للإنترنت وحجم الشرائح الاجتماعية المستخدمة له، فقد تركز هذا التوسع داخل قطاع الشباب بالأساس. وقد حدث علي ما يبدو تحول واضح في أنماط استخدام الشبكة في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه ارتفاع معدلات استخدامها كوسيلة وكساحة للعمل السياسي، الأمر الذي يطعن في مقولة إن الإنترنت تمثل عالماً سياسياً افتراضياً.

أما فيما يخص تعليم السلامة عبر الإنترنت فيتناول منهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بالمدارس المصرية ثلاث قضايا رئيسة هي: أمن الإنترنت، وأمان الإنترنت، وأخلاقيات التعامل مع الإنترنت. ويرتبط بقضية أمن الإنترنت بعض المصطلحات والمفاهيم مثل: الفيروسات، الحيل الخبيثة، الاحتيال عبر الإنترنت، التصيد، سرقة الهوية، شبكات الند للند، حماية المعلومات الشخصية. ويرتبط بقضية أمان الإنترنت بعض المصطلحات والمفاهيم مثل: الشبكات الاجتماعية ، الضواري على الإنترنت، الإساءة أو التعدي الإلكتروني. أما قضية أخلاقيات التعامل مع الإنترنت فترتبط بها أيضاً مجموعة مصطلحات ومفاهيم أهمها: الانتحال، حقوق التأليف والنشر، أخلاقيات الإنترنت، التحميل غير الشرعى، القرصنة.

وقد أنشئت وحدة شبكات البيانات وجرائم الإنترنت داخل الإدارة العامة العامة للمعلومات والتوثيق التابعة لوزارة الداخلية. وقد شرعت الإدارة في ابتكار عدة طرق للإبلاغ عن الجريمة السيبرانية، ولعل أكثر هذه الطرق فعالية هو الخط الساخن ١٠٨. حيث تتم معالجة جميع التقارير الواردة في سرية كاملة.

جـ- العامل الاقتصادي:

على الرغم من ظروف المرحلة الانتقالية الصعبة التي عاشتها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م والتي أثرت كثيراً على الاقتصاد المصري، إلا أن المخزون الإستراتيجي من النمو الذي حققه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جعله يتجاوز هذه المرحلة الصعبة بنجاح، حيث ارتفع معدل نمو القطاع إلي ٣% في الربع الأخير من عام ٢٠١١م، كما زاد عدد العاملين في شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية في السوق المصري عام ٢٠١١م عن الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة ٤١% وفي الشركات المحلية بنسبة ١٨% وقد أفادت المؤشرات الأولية للربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١م لوزارة التخطيط المصرية إلى أن قطاع الاتصالات

قد سجل ارتفاعاً في معدلات النمو الحقيقي من ٢,٨% في الربع الثالث من عام ٢٠١٠/٢٠١١م إلى ٨,٩% في الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٢م. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ٢٠)

إن الطفرة التي حققها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تتحدث عنها الأرقام على النحو الآتي: (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ٢٠)

- بلغ متوسط حجم قطاع الاتصالات نحو ٣٣,٧١ مليار جنيه سنوياً، بمتوسط معدل نمو ١١,٦٣%، وهو ما يشكل نحو ٤% من إجمالي الناتج القومي في مصر وذلك خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٨/٢٠٠٩م-٢٠١٠/٢٠١١م الماضية. وحقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الربع الأخير من ٢٠١١م معدل نمو ٣,٧١%.
- بلغت عائدات القطاع للخزانة العامة للدولة ٨٢,٢٨ مليار جنيه خلال السنوات الست الماضية ٢٠١١-٢٠٠٦م من عائدات التراخيص وغيرها من العائدات السيادية للدولة.
- بلغت صادرات مصر من خدمات التعهيد عبر الحدود من خلال شبكة الإنترنت ١,٤٨٧مليار دولار سنويا مع نهاية ٢٠١١م.
- بلغ عدد مستخدمي التليفون المحمول حوالي ٨٣,٤٣ مليون مستخدم بنهاية ديسمبر ٢٠١١م بكثافة تقدر بنحو ١٠٢,٧٦% وبمتوسط زيادة شهرية نحو مليون مشترك.
- بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ما يقرب من ٢٩ مليون مستخدم بنهاية ديسمبر ٢٠١١م بمعدل زيادة سنوية نحو ٢٦,٠١%.
- بلغ عدد الخطوط الثابتة ٨,٧١ مليون مستخدم بنهاية ديسمبر ٢٠١١م بكثافة ١٠,٩١%.

ويسعى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر إلى تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تنمية اقتصاد المعرفة، وذلك باتباع الوسائل الآتية: (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ٢٨-٢٩)

- زيادة إسهام قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٥% من العائد السيادي للدولة.
- تعزيز مكانة مصر علي الخريطة العالمية في مجال خدمات التعهيد: وذلك من خلال زيادة عدد المناطق التكنولوجية لتصل إلى ٢٠ منطقة بالمحافظات، زيادة صادرات تعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات لتصل إلى ٢,٥ مليار دولار من صادرات التعهيد وعائدات الملكية

الفكرية إلى (١ مليار) دولار، وزيادة عدد العاملين المحترفين في مجال التعهيد ليصل إلى (٧٥ ألف) فرصة عمل مباشرة، (٢٢٠ ألف) فرصة عمل غير مباشرة بحلول عام ٢٠١٧م، جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- خلق البيئة الملائمة للإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال.
- دعم وتشجيع صناعة المحتوى الرقمي.
- تطوير دور مصر كنقطة ارتكاز محورية Hub لخطوط الاتصالات.
- رفع القدرة التنافسية للشباب المصري في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- دعم وتنمية الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز مكانة مصر في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى العربي والأفريقي والدولي بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

وفي مجال الاستخدام الآمن للإنترنت تسعى وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق الآتي: (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ٥٤)

- وضع الإطار التشريعي الملائم للأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية وحماية الهوية الرقمية.
- وضع الإطار التنظيمي للأمن السيبراني في ضوء التجارب الدولية وإنشاء منظومة وطنية للأمن السيبراني، وحماية الخدمات الإلكترونية.
- إيجاد البنية التحتية بالمؤسسات التعليمية اللازمة لدعم الثقة في التعاملات الإلكترونية، وحماية الهوية الرقمية.
- وضع وتنفيذ برامج لإعداد الكوادر البشرية والخبرات اللازمة لتفعيل منظومة الخدمات الإلكترونية في قطاع التربية والتعليم.
- التعاون مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية ذات الصلة لتبادل الخبرات في مجال الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية.
- وضع وتنفيذ خطط وحملات للتوعية المجتمعية بأهمية الأمن السيبراني لحماية الأفراد وكافة الخدمات الإلكترونية من المخاطر والتحديات التي قد تواجهها.

ويساعد الإنترنت فى عمليات التسوق، واستخدام الخدمات البنكية، والتواصل عبر الاتصال بها، ولكنها أيضاً تعرّض الطالب لمخاطر سرقة هويته الشخصية. وباستخدام بعض التدابير الوقائية الأساسية، يمكن لأي طالب تقليل احتمالية الوقوع كضحية. إذا تمت سرقة كلمة المرور بواسطة المستخدمين الخبثاء يمكنهم – بهذه المعلومة – استخدام اسم الطالب لفتح حسابه الشخصي الموجود على الإنترنت في حالات عديدة، ولن يلاحظ ذلك إلا بعد فوات الأوان. لذلك ينصح بإنشاء كلمات مرور قوية والمحافظة على حمايتها.

وتتحمل الشركات التي تقدم خدمة الإنترنت في مصر – فيما يتعلق بتعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت – المهام الآتية : (International Telecommunication Union, 2005: 30)

- العمل على تطوير أساليب وبرامج وخدمات جديدة للحماية الاختيارية من المحتوى الضار على الإنترنت.
- التواصل مع مزودى الخدمة فى الخارج ومواقع التفاعل الاجتماعى للتعرف على مختلف اجراءات الحماية ودرجة نجاحها
- تشجيع المستخدمين على استخدام برامج الحماية والالتزام بمبادئ الاستخدام الآمن للإنترنت.
- التعاون مع الجهات ذات الصلة بالإبلاغ عن الأفراد أو الجهات التي ترتكب أفعالاً على الإنترنت يجرمها القانون.

وتتضافر جهود العديد من المنظمات العامة والخاصة في مصر لتوفير مجموعة من الحلول التكنولوجية من أجل تقديم العون لمستخدمي شبكة الإنترنت وتوفير عناصر الأمن والسلامة لهم أثناء تجولهم على الشبكة، ولعل أهم تلك الحلول الإلكترونية (الخطوط الساخنة، الإجراءات التنظيمية الذاتية، نظام الشبكة الآمنة، أدوات الحظر المستخدمة في حماية الأطفال).

وتحرص "الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي" التابعة لوزارة التربية والتعليم – كما سبقت الإشارة – على إقامة جسور من التعاون مع البنك الدولي وبعض الهيئات والشركات العالمية من أجل تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية التي تستهدف معلمي وموجهي الحاسب الآلي بالمدارس المصرية. وقد تمخض هذا التعاون عن إقامة العديد من تلك الدورات التدريبية، أهمها تدريب معلمي المرحلة الاعدادية على فجوال بيسك دوت نت VB.net بالتعاون بين الإدارة وشركة مايكروسوفت

على دفعات في الفترة من ٢٠٠٨/٦/١م وحتى ٢٠٠٨/٨/٢٦م. حيث تم استهداف تدريب ما يقرب من ٥٠٠٠ معلم ومعلمة على VB.net خلال أقل من ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٨م، يمثلون جميع محافظات الجمهورية، وتم تجميعهم في ١٠ محافظات وفقاً للموقع الجغرافي ومدى توفر إمكانيات التدريب في تلك المحافظات. وفي نفس الإطار، تم أيضاً تدريب بعض معلمي الحاسب الآلي بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية والموجهين وبعض الكوادر على التطبيقات الحاسوبية المختلفة، وصيانة الحاسب الآلي، وشبكة الإنترنت والاستخدام الآمن لها، وتم تنفيذها بالمعامل الموجودة بالمحافظات المختلفة. كما تم تدريب عدد ٢٠ معلم ومعلمة على (TOT)، و (MS_Expression Web) خلال شهر يناير من عام ٢٠٠٨م من أجل تدريب الطلاب بالمدارس.

د- العامل الاجتماعي:

تواجه مصر العديد من التحديات من أهمها اتساع الفوارق بين الطبقات، وارتفاع معدلات الأمية والفقر والبطالة، مما يمثل عائقاً أمام النهوض الشامل واستدامة التقدّم. وقد بلغ عدد سكان مصر في عام ٢٠١٤م حوالي ٩٢ مليون نسمة، ويزداد بمعدل ٢ مليون نسمة سنوياً بنسبة ٢,١٧% وهو معدل زيادة سكانية ضخم وفقا لتقديرات الأمم المتحدة. وقدرت معدلات الفقر للعام ٢٠١٠ /٢٠١١م بحوالي ٢٥,٢% (أقل من ٨,٥ جنيه مصري للفرد يومياً). كما قدرت معدلات الفقر المدقع في نفس الفترة بنسبة ٤,٨% (أقل من ٥,٧ جنيه مصري للفرد يومياً). وهذا يعنى أن نحو ٦١% من القرى المصرية تعيش تحت خط الفقر منهم ٢٠% يعيشون في فقر مدقع. كما بلغت نسبة الأمية في مصر ٢٤,٩% عام ٢٠١٢م. ويعانى أكثر من ثلث الفقراء من الأمية بينما لم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء سوى على تعليم ابتدائي على الأكثر، ووصل عدد المتعطلين عن العمل في العام ٢٠١٣م إلى ٤,٣ مليون متعطل بنسبة ١٢,٧% من إجمالي قوة العمل، حيث بلغت نسبه البطالة بين الإناث ٢٤,١% مقابل ٩,٣% بين الذكور. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م "أ": ٦).

ويسعى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المرحلة الحالية لأن يكون على مستوى وقدر مرحلة التحول الديمقراطي التي تشهدها مصر بكل مفرداتها وأهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك باستثمار رؤية المواطن المصري الإيجابية لأدواته بتطويعها

وتطويرها تطويراً نوعياً يواكب متطلبات المجتمع الديمقراطي من خلال تطبيقات تعطى مساحة أكبر للمشاركة المجتمعية، والاندماج الفعلي مع قضايا المجتمع والمشاركة في تحقيق حق المواطن في الحياة الكريمة والحرية والعدالة الاجتماعية من خلال حلول تكنولوجية مبتكرة ومن خلال دعم حقوق "المواطنة الرقمية".

كما يهدف إلى تطويع أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاشتباك الإيجابي مع قضايا المجتمع وإيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة لها، بمعنى أن يكون قطاعاً يحمل رؤية مجتمعية تنطلق من مبدأ ليس فقط تطوير القطاعات الخدمية للمواطنين بقدر ما هو تغيير للعقلية الإدارية للدولة ومؤسساتها التي تقدم الخدمات المختلفة للمواطن بشكل ينقل مصر لمرحلة تغزوها مفاهيم "المواطنة الرقمية" و"المجتمع الرقمي" بشكل يواكب ويتماشى ويكون على قدر حجم ونوعية التغير الذي حدث في مصر. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال: (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ٢٦)

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة وكبار السن؛ وخدمة المناطق المهمشة والعشوائية والنائية وذلك بتطوير الخدمات البريدية واستحداث خدمات جديدة للمشاركة في حل القضايا المجتمعية والتيسير على المواطن وخاصة أصحاب المعاشات وكبار السن والمناطق المهمشة.
- التركيز على القضايا والموضوعات ذات العلاقة بالإنترنت وتداول المعلومات والوصول إليها وحرية التعبير داخل الشبكة وخارجها، وتتمثل في حق الاتصال المفتوح بالإنترنت، الحق في اتصالات غير مقيدة، الحق في شبكات مجتمعية قوية، الحق في الخصوصية عبر الإنترنت، الحق في الترددات اللاسلكية الشائعة، الحق في مواقع عامة على الويب، الحق في خدمة رقمية عامة، الحق في حرية التنقل والحق في حرية التجمع عبر الفضاء الافتراضي، الحق في حرية التعبير والوصول للمعلومات، حق الملكية الفكرية، والحق في التعليم والوصول لتكنولوجيا المعلومات التي يتعين أن تستخدم بلا تمييز.
- بحث وتطوير القضايا والموضوعات ذات العلاقة بقدرة الإنسان على الاتصال والتواصل مع البيئة المحيطة به من خلال خطوط وشبكات الاتصالات والمعلومات.
- تطوير نظم التأمين على شبكة الإنترنت الخاصة بالقطاع المصرفي ونظم الدفع الإلكتروني.

- توفير الحماية والخصوصية للأسرة على الإنترنت: وذلك بالتعاون مع المعنيين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من خلال تحول نوعي قائم على التمكين والتوعية باعتبارهما عنصرين هامين في تحقيق الحماية، وتوسيع رقعة الحماية لتشمل الأسرة ككل، مع إيلاء أهمية خاصة للأطفال واعترافاً بحاجتهم إلى عناية خاصة في ضوء مراحل النمو المختلفة، وأن تمتد أيضاً الحماية لتشمل كل أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وليس الإنترنت فقط، وخاصة الهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك يشارك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري في دعم التنمية المستدامة/الاجتماعية من خلال تطويع أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل نحو تحسين الخدمات الأساسية التي تضمن الحياة كريمة للمواطن المصري في التعليم والصحة والبيئة وضمان إيصال الدعم لمستحقيه.

ويستهدف قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في سبيل تحقيق ذلك دعم وتطوير التعليم باستخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأن التعليم هو أحد أهم ركائز التنمية في مصر في المرحلة المقبلة، لذلك فإن القطاع يستهدف استخدام الحاسبات التعليمية ونشر الإنترنت فائق السرعة في المدارس والوصول إلى المناطق المحرومة مع إقامة نظام لضمان الجودة واعتمادها. بالإضافة إلى تطوير البرامج والمناهج التعليمية وخاصة في المرحلة الجامعية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك لخلق جيل من الخريجين القادرين على المنافسة في السوق العالمية والذين يوفرون لمصر إمكانية إنتاج وتطوير أدوات وبرمجيات في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قادرة على المنافسة في السوق العالمية. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ٢٧)

ولتحقيق السلامة على الإنترنت في المدارس تشارك مصر بصورة دائمة في فعاليات منتدى حوكمة الإنترنت والذي يهدف إلى مساعدة أعضائه من الدول النامية لإيجاد الوسائل المناسبة لتوفير الإنترنت، وتعزيز التزام تلك البلدان بتبني آليات إدارة الإنترنت الحالية والمستقبلية أيضاً؛ كما يقدم المنتدى العون لبناء القدرات البشرية في مجال إدارة الإنترنت للبلدان النامية من الأعضاء. فضلاً عن كونه فرصة حقيقية لمناقشة السياسات العامة ذات الصلة بإدارة الإنترنت مثل توفير آليات الاستخدام الآمن للإنترنت.

كما أن من حق كل طالب أن يشعر بالأمن والسلامة الشخصية، فإذا ما تعرض هو أو زملائه لأي اعتداء فمن حقهم طلب المساعدة والإصرار في طلبها حتى يحصلوا علي المعونة التي يحتاجون إليها. ومن وسائل المساعدة المتاحة أمام الطالب الاستعانة بالوالدين أو الأطباء أو مستشاري المدرسة. كما يمكنهم مراسلة مركز خدمة الرسائل للموقع الذي أُرسلت منه الرسالة، والحصول على دعم المدرسة للطالب المعتدى عليه ومساعدته في الاحتفاظ بأدلة التهديد ذات الصلة بالموضوع للاستعانة بها في التحقيق إذا تطلب الأمر. ويُنصح الطالب أيضا بعدم الرد بالمثل أو الرد على الرسالة.

هـ- التقدم العلمي والتقني:

تمتلك مصر رصيداً ضخماً تعتز به من العلماء والخبراء القادرين على تطويع المنجزات العلمية لخدمة المجتمع وتنمية موارده وقدراته من خلال مراكز البحث العلمي. وترتكز أهم سياسات البحث العلمي في مصر على مجموعة من المرتكزات أهمها: (أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ٢٠١٤م: ١٤)

- تطوير التشريعات المصرية التي تحكم التنظيم والإدارة والأداء في معاهد ومراكز البحث العلمي والتنسيق بين جهاته المتعددة.
- إصدار تشريعات جديدة في مجال حقوق الملكية الفكرية بما يتوافق مع القوانين الدولية للمساهمة في دفع وتطوير قطاع صناعة البرمجيات في مصر.
- البدء في تنفيذ برنامج طموح لنقل أساليب التكنولوجيا المتقدمة والملائمة لبناء قاعدة لتطوير ونقل واستحداث تكنولوجيا يكون لها دور في تطوير الإنتاج.
- الاستفادة من خبرة العاملين المصريين بالخارج والذين يعملون في مجالات الأبحاث والدراسات التكنولوجية التي تسهم في تطوير المخترعات الحديثة بما يتلاءم مع الظروف المحلية.
- استمرار التطوير لبرامج وطرق التعليم والتوسع في استخدام الوسائط المتعددة لإعداد أجيال جديدة من أصحاب المهارات والقادرين على استيعاب تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في خدمة التنمية ومواكبة ثورة المعلومات فضلاً عن استنباط تكنولوجيا توائم ظروف المجتمع المصري.

ويبلغ عدد المراكز العلمية البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي ولأكاديمية البحث العلمي المصرية ١٤ مركزاً. كما يبلغ عدد مراكز البحوث والدراسات بالوزارات المختلفة ٢١٩ مركزاً وبالجامعات ١١٤ مركزاً. وقد زاد الإنفاق الفعلي على البحث والتطوير من ٨,٥٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٢م ليصل إلى ١١,٨٨ مليار جنيه في ٢٠١٣م بمعدل نمو يمثل ١٦,٣%. كما يلاحظ أن نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلى الإجمالي كانت ثابتة خلال عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م (٠,٤٣ %) ثم ارتفعت النسبة حتى أصبحت ٠,٦٨% في عام ٢٠١٣م. وأنفق القطاع الحكومى "المراكز والمعاهد بجميع الوزارات" على البحث والتطوير ٥,٣٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣م مقابل ٣,٦٢ مليار جنيه فى ٢٠١٢م، كما أنفق قطاع التعليم العالي "الجامعات الحكومية" على البحث والتطوير ٦,٥٩ مليار جنيه فى ٢٠١٣م مقابل ٤,٩١ مليار فى ٢٠١٢م. (أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ٢٠١٤م: ١٤-١٥)

وتتبنى الإدارة المصرية مفهوم الأطراف المعنية المتعددة في كل البرامج التي يتم إطلاقها، حيث تسعى جاهدة لتعزيز تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال مجموعة من الإجراءات للوصول إلى المجتمع الرقمي، وبالتالي تمكين الهيئات الحكومية من تبادل المعلومات بأمان وتعزيز كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ففي عام ٢٠١٤م عملت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على دعم الإطار التنظيمي القوي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال خطط التعاون والتنمية المستمرة مع الوزارات الأخرى والهيئات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من بينها وزارة التربية والتعليم. ولقد سعت الوزارة لتطوير عدة قطاعات رئيسة بالدولة، من بينها الرعاية الصحية والتعليم وريادة الأعمال والاستثمار وغيرها، كما أنها تسعى جاهدة لتحقيق الاقتصاد الرقمي من خلال استخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير الرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية للجميع، وتتمثل مهمتها في تمكين عملية تطوير مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد رقمي قوي يعتمد على الوصول المنصف والميسور إلى المعرفة والحقوق الرقمية وتطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الوطنية الابتكارية القادرة على المنافسة. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٢م: ٥)

وفيما يتعلق بالاستخدام الآمن للإنترنت، قام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بتأسيس الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسب في أبريل ٢٠٠٩م، ويعمل به في الوقت الراهن ٢٥ محترفاً متخصصاً بدوام كامل، كما أنه يعمل على مدار ٢٤ ساعة يومياً و ٧ أيام أسبوعياً، فضلاً عن أنه يقدم الدعم لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي والقطاع الحكومي للمساعدة على مواجهة تهديدات الأمن السيبراني والتعامل مع الحوادث السيبرانية وهجمات حجب الخدمة. كما يقدم الفريق خدمات تفاعلية واستباقية منها التعامل مع الحوادث والطب الشرعي الرقمي وتحليل البرامج الخبيثة وتقييم أوجه الضعف واختبارات الاختراق، وبالإضافة لذلك عمل الفريق على تنسيق الجهود للتصدي إلى هجمات حجب الخدمة على البنية التحتية الحيوية، فضلاً عن أنه ساعد على التعامل مع هجمات تشويه الإنترنت في العديد من المواقع الحكومية والاستراتيجية في القطاع المالي. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م "ج"، ١٥)

واحتلت مصر في عام ٢٠١٤م المركز التاسع وفقاً لمؤشر الأمن السيبراني العالمي الذي يقوم على أساس الأجندة العالمية للأمن السيبراني الخاصة بالاتحاد الدولي للاتصالات، والتي تعد بمثابة إطار للتعاون الدولي تهدف إلى تعزيز الثقة والأمن في مجتمع المعلومات. وفي شهر نوفمبر عام ٢٠١٤م أُطلقت المرحلة الثانية من اتفاقية تعاون بين وكالة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ايتيدا) وشركة «IBM» ضمن فعاليات معرض القاهرة الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٤م وذلك لدعم الشركات المحلية في الحصول على المزيد من مهارات الحوسبة السحابية، مما يجعل منها محركًا للابتكار في المنطقة. هذا وتسعى الاتفاقية أيضاً إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على توسيع أعمالها ودخول أسواق جديدة على المستويين الاقليمي والدولي. وترمي شركة «IBM» الرائدة في هذا المجال إلى تمكين هذه الشركات من استخدام منصتها السحابية في تطوير واختبار الحلول التكنولوجية بوتيرة أسرع وأكثر فعالية وتكلفة أقل. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م "ج"، ١٧، ١٩)

كما سعت مصر إلى إقرار الحكومة الرقمية التي تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات للمواطنين في القطاع العام. كما أدركت مصر تنامي دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسريع التنمية بالقطاع العام، ولذلك

أقدمت على المشاركة في تيسير الحصول على الخدمات الحكومية وتيسير الحصول على المعلومات.

وقد قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء "المجموعة المعنية بأمن المعلمين على الإنترنت" بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إيماناً منها بأهمية إعداد مُعلمين مُلمين بقواعد الأمان على الإنترنت داخل وزارة التربية والتعليم. وتعمل هذه المجموعة على زيادة مستوى الوعي عند أعضائها ونشر مفهوم أمان الإنترنت بين المعلمين والمفهوم الأوسع "للمواطنة الرقمية". وقد تم تدريب حوالي ٦٥٠٠ معلم في الفترة من فبراير إلي ديسمبر ٢٠١٠م بمساعدة الشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والخبراء المحليين والدوليين.

إلى جانب ذلك تضطلع الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي بوزارة التربية والتعليم بمسئولية إعداد وتدريب معلمي وموجهي مادة الحاسب الآلي في كافة المحافظات على تدريس قضايا السلامة على الإنترنت لطلاب التعليم قبل الجامعي، وتزويدهم بالمعارف والمهارات فى مجالى التكتولوجيا وطرق التدريس، وإكسابهم القدرة على مسايرة التطور المستمر في مجال الكمبيوتر.

وقد استضافت مصر العديد من المؤتمرات وورش العمل التي تسعى إلى مساندة ودعم سلامة الأطفال على الإنترنت، ومن بين ورش العمل هذه الورشة المعروفة بـ "تايكس" (مكتب المساعدة الفنية وتبادل المعلومات) التي انعقدت خلال الفترة من ٣٠-٣١ مارس ٢٠١٠م تحت عنوان "محاربة الجريمة المعلوماتية واستغلال الأطفال على الإنترنت"، وقام بالتنظيم لورشة العمل هذه الإدارة العامة لتوسيع العضوية التابعة للمفوضية الأوروبية بالتعاون مع أكاديمية القانون الأوروبي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، مع وجود ممثلين عن وزارة التربية والتعليم. واستضافت ورشة العمل عدداً من الخبراء المصريين والأوروبيين ممن لديهم باع طويل في مجال محاربة الجريمة المعلوماتية واستغلال الأطفال على الإنترنت.

رابعاً: التحليل المقارن لتعليم المواطنة الرقمية في المدارس الأوروبية والمصرية

تحاول الدراسة الحالية عقد مقارنة بين التجربتين المصرية والأوروبية في مجال تعليم السلامة على الإنترنت بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما، والخروج

بأهم أوجه الإفادة منها، ومن ثم صياغة بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد في تطوير تعليم السلامة على الإنترنت في المدارس المصرية. وعليه، يتناول التحليل المقارن النقاط الآتية:

- المواطنة الرقمية في مصر وأوروبا.
- المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية.
- تدريب المعلمين على تدريس المقررات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز المواطنة الرقمية في المدارس.
- التعاون من أجل دعم المواطنة الرقمية في المدارس.

١- المواطنة الرقمية في مصر وأوروبا:

- تشابهت التجربتان في الاهتمام بقضية السلامة على الإنترنت على كافة المستويات، وتضمينها في المناهج الدراسية في مصر ومعظم الدول الأوروبية.
- تشابهت التجربتان في وجود العديد من الهيئات التي تعنى بالاستخدام الآمن للإنترنت والسلامة على الإنترنت، ففي مصر توجد – على سبيل المثال – اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت، وفي أوروبا يوجد برنامج الإنترنت الأكثر أماناً، وغيره.
- تشابهت التجربتان في الاهتمام بوضع تشريعات وقواعد واضحة لتوفير الحماية لكافة المواطنين – خاصة الأطفال والشباب – على شبكة الإنترنت.
- تشابهت التجربتان في وجود تعاون ملحوظ بين وزارات التعليم؛ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ والداخلية في مجال تحقيق السلامة على الإنترنت.
- تشابهت التجربتان في كون الشباب هم أكثر فئة تستخدم شبكة الإنترنت، مما يجعلهم أكثر فئة أيضاً عرضة للمخاطر المحتملة أثناء تجولهم الافتراضي على الشبكة.
- اختلفت التجربتان في العائد من الجهود المبذولة لحماية الأطفال والشباب على شبكة الإنترنت وضمان سلامتهم عبرها. ففي أوروبا يلمس الجميع نتائج تلك الجهود، حيث يستفيد الطلاب والمعلمون وأولياء الأمور وأفراد المجتمع منها على نطاق واسع. بينما يلاحظ أن الجهود المبذولة في مصر لضمان السلامة على الإنترنت ما هي إلا مبادرات ومؤتمرات وفعاليات عامة لا تصل ثمرتها للمعنيين الحقيقيين (الطلاب، المعلمون، أولياء الأمور .. إلخ)، ولا يشعر بنتاجها إلا القليلون.

٢- المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية:

يمكن تناول أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين المصرية والأوروبية من حيث تضمين قضايا السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية في النقاط الآتية:

أ) المواطنة الرقمية في التعليم قبل الجامعي:

- **تشابهت التجربتان في الاهتمام بتضمين موضوعات وقضايا السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية في مصر ومعظم الدول الأوروبية. غير أن بعض الدول الأوروبية لم تُضمِّن تلك الموضوعات في مناهجها حتى الآن.**
- **اختلفت مصر مع المجر في أن عملية تطوير المناهج الدراسية المحلية كافة – بما فيها المناهج التي تتناول موضوعات السلامة على الإنترنت – في المجر تتم بواسطة المدارس بناءً على ما تقره لجنة المناهج الأساسية الوطنية، ويوافق عليه أعضاء هيئة التدريس والمشرفون بتلك المدارس. ويمكن للمعلمين إضافة تحديثات إلى تلك الموضوعات عند كتابة خطط الدرس الفعلية الخاصة بهم. أما في مصر فيتم تطوير تلك المناهج على المستوى المركزي، حيث تتحمل وزارة التربية والتعليم تلك المسئولية.**
- **اختلفت مصر مع كل من ألمانيا وليتوانيا والنمسا في أن تدريس قضايا السلامة على الإنترنت في ألمانيا وليتوانيا يتم في المدارس الابتدائية على المستوى غير الرسمي (المشروعات، مجموعات العمل، جزء من المقررات الأخرى)؛ وفي النمسا يتم تدريس موضوع تعليم تكنولوجيا المعلومات Informationstechnische Grundbildung في أنظمة الشبكات Vernetzten Systemen على أساس طوعي للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ سنوات في المدارس بصورة نشطة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما في مصر فيأتي تدريس تلك القضايا في منهاج رسمي وغير طوعي، وهو ما تتشابه فيه مصر مع معظم الدول الأوروبية.**
- **اختلفت مصر مع ليختنشتاين في أنه يتم تضمين بعض موضوعات الاستخدام الآمن لأجهزة الكمبيوتر على مستوى التعليم قبل الابتدائي في ليختنشتاين، وهو ما لا يحدث في مصر؛ حيث إن تدريس تلك القضايا لا يتم إلا بداية من المرحلة الابتدائية.**
- **اختلفت التجربتان في وجود بعض الدول الأوروبية التي لا تُضَمِّن موضوعات وقضايا السلامة على الإنترنت في مناهجها الدراسية، إلا أن بعضاً منها يخطط حالياً لتضمين تلك**

القضايا في المناهج الدراسية للمراحل التعليمية قبل الجامعية والجامعية مثل بلجيكا (المجتمع الناطق بالألمانية)، اليونان، رومانيا، وأيسلندا. أما في مصر فيتم حالياً تضمين موضوعات السلامة على الإنترنت في منهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات الذي يُدرَّس لمراحل التعليم قبل الجامعي.

- اختلفت مصر مع كل من هولندا والسويد في كون التخطيط لتضمين قضايا وموضوعات السلامة على الإنترنت يتم في مصر على المستوى المركزي، في حين لا يتم التخطيط لهذا الأمر في الدولتين الأوروبيتين على هذا المستوى بل يتم على المستويين المحلي والمؤسسي. كما لا توجد في الدنمارك خطط فورية لتطوير موضوعات خاصة بـ "السلامة على الإنترنت" في المناهج الدراسية، ولا يوجد حالياً أي قرار نهائي بشأن تضمين موضوعات "السلامة على الإنترنت" في هذه المناهج. ولا يتضمن محتوى المناهج الدراسية الإيطالية في الوقت الحاضر أي تدريب نوعي له علاقة بموضوع "السلامة على الإنترنت"، باستثناء بعض المبادرات أو التجارب التي تبنتها بعض المدارس بصورة فردية وفقاً لاستقلاليتها.

ب) تدريس المواطنة الرقمية في مناهج التعليم:

- تشابهت التجربتان في الاهتمام بتدريس موضوعات وقضايا السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية في مصر ومعظم الدول الأوروبية. غير أن بعض الدول الأوروبية لم تقم حتى الآن بتدريس تلك الموضوعات.
- تشابهت التجربتان في وجود جدول زمني وساعات محددة لتدريس منهج السلامة على الإنترنت في المدارس الإبتدائية والإعدادية والمتوسطة.
- اختلفت مصر مع كل من المملكة المتحدة (سكوتلاندا)، بولندا، البرتغال، السويد، أسبانيا، استونيا، ألمانيا، أيرلندا، النرويج، فنلندا، هولندا، رومانيا، التشيك، النمسا، سلوفينيا، لوكسمبورج في أن تلك الدول تُدرج موضوعات وقضايا السلامة على الإنترنت في مناهج التعليم الأخرى التي لا تتناول تكنولوجيا المعلومات بصورة مباشرة، هذا بالإضافة إلى إدراجها في منهج خاص بالحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات. أما في مصر فلا يتم إدراج تلك الموضوعات في أي منهج دراسي سوى منهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.

- اختلفت التجربتان في مسمى المقرر الذي تدرس من خلاله قضايا السلامة على الإنترنت. ففي مصر يطلق عليه منهج "الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات". أما في أوروبا فيختلف المسمى من دولة إلى أخرى، فهو في بعضها يسمى "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وفي أخرى يسمى "تطوير القدرات الإعلامية والاتصالات"، وهكذا. كما اختلفت التجربتان في الموضوعات المتضمنة في هذه المناهج، وفي توزيعها على سنوات الدراسة.
- اختلفت التجربتان في أن المدارس الأوروبية تتحمل مسؤولية تخصيص عدد من الساعات لقضايا السلامة على الإنترنت ووضع ترتيبات محددة لتوزيع المحتوى ما بين المقررات. أما في مصر فتتحمل هذه المسئولية الجهات العليا التي تشرف على التعليم.

ج) قضايا السلامة على الإنترنت المتضمنة في المناهج الدراسية:

- تشابهت التجربتان في تناول موضوعات محددة خاصة بالسلامة على الإنترنت وتضمينها في المناهج الدراسية، مثل: التعدي الإلكتروني على الإنترنت، قواعد الاستخدام الآمن على الإنترنت، ووسائل الحماية على الإنترنت، وقضايا الخصوصية عبر الإنترنت، وقضايا التحميل وحقوق التأليف والنشر، والتواصل مع الغرباء على الشبكة.
- اختلفت مصر مع معظم الدول الأوروبية في تضمين بعض موضوعات السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية الخاصة بهذه الدول وعدم تضمينها في المناهج المصرية، مثل الموضوعات والقضايا الآتية:
  - في معظم الدول الأوروبية: يتم تضمين قضية الهواتف المحمولة، وسبل الاستخدام الآمن لها من قبل الطلاب.
  - في ألمانيا: يتم تضمين موضوعات التسوق عبر الإنترنت.
  - في لاتفيا: يتم تضمين الجرائم الإلكترونية، إدمان ألعاب الكمبيوتر.
  - في لوكسمبورج: يتم تضمين موضوعات حماية كلمات السر، إدارة التطبيقات، تحديث نظم المعلومات.
  - في البرتغال: يتم تضمين موضوع النسخ الاختياطي.
  - في المملكة المتحدة: يتم تضمين موضوعات النزعة التجارية، محو الأمية الإعلامية، محو الأمية الرقمية، الموثوقية، التحيز.

– في ليختنشتاين: يتم تضمين موضوعات الأخلاق والإنترنت، الوصول إلى التكنولوجيا، تدفق المعلومات (مصادرها – محتواها – مصداقيتها).

- اختلفت مصر مع معظم الدول الأوروبية في تضمين بعض موضوعات السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية المصرية وعدم تضمينها في المناهج الخاصة بهذه الدول على حد علم الباحث، مثل الموضوعات والقضايا الآتية:

– التهديدات التي قد يتعرض لها الطالب على شبكة الإنترنت: (البرامج الضارة، برامج التجسس، الرسائل المزعجة، الصفع السعيد، الهاكر).

– طلب المساعدة، والوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها الطالب حال تعرضه لأي نوع من التهديدات على شبكة الإنترنت.

- اختلفت مصر مع هولندا وكثير من الدول الأوروبية في أنه يمكن لسلطة المدرسة في هذه الدول البت في الموضوعات المختلفة التي يمكن تضمينها في المناهج الدراسية حتى إذا لم تكن هناك توصية مركزية في هذا الصدد. أما في مصر فيتم البت في هذه الموضوعات على المستوى المركزي فقط.

٣- تدريب المعلمين على تدريس المقررات ذات الصلة بالمواطنة الرقمية:

- تشابهت مصر مع كل من بلغاريا وقبرص ولاتفيا في أن معلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو من يقوم وحده بتدريس محتوى السلامة على الإنترنت.
- تشابهت التجربتان في اشتراط ضرورة حصول المعلمين الذين يتحملون مسئولية تدريس قضايا السلامة على الإنترنت على المؤهلات العامة اللازمة لممارسة مهنة التدريس، وفي بعض الحالات عليهم الحصول على تدريب إضافي محدد يتعلق بقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تشابهت التجربتان في وجود مقررات يدرسها معلمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المرحلة الجامعية لتأهيلهم أكاديمياً ومهنياً وتربوياً وتقنياً من أجل إعدادهم لتدريس كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي والاستخدام الآمن للإنترنت.
- تشابهت التجربتان في قيام السلطات التعليمية بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى بتنظيم دورات تدريبية للمعلمين، وتقديم معلومات وتدريبات محددة لهم من أجل تنفيذها مع طلابهم داخل الصف.

- تشابهت التجربتان في وجود أشكال من التعاون بين سلطات التعليم والهيئات المحلية والدولية في مجال تدريب المعلمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى أساليب تدريس السلامة على الإنترنت.
- اختلفت مصر مع فرنسا في عدم وجود برامج لتدريب مديري المدارس على تكنولوجيا المعلومات في مصر ووجود مثل تلك البرامج في فرنسا.

٤- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز المواطنة الرقمية في المدارس:**

- تشابهت التجربتان في مشاركة القطاعين العام والخاص في تنظيم حملات توعية في المدارس والمجتمع المحلي لتوعية الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وكافة أعضاء المجتمع بقضايا السلامة على الإنترنت، والاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت، وسبل الحماية أثناء التجول الافتراضي على الإنترنت. كما تعقد – عادة – مجموعة متنوعة من المؤتمرات التي تدور حول سلامة الأطفال والشباب عبر شبكة الإنترنت ومشكلات معالجة المحتوى غير القانوني والضار على شبكة الإنترنت. وتقوم الشركات الخاصة بتقديم دعم للسلطات العامة لشراء تجهيزات الحاسب الآلي أو البرمجيات المخصصة لحماية الاتصال بالإنترنت ورصد الوصول الخارجي غير المرغوب فيه إلى أجهزة الكمبيوتر والشبكات المدرسية.
- تشابهت التجربتان في وجود آليات يمتلكها القطاعين العام والخاص لحماية الشباب والأطفال وكافة أعضاء المجتمع المحلي من الأخطار المحتملة على شبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال طورت المديرية العامة لنظم المعلومات التابعة لوزارة التعليم الإيطالية اتحاداً واسعاً يشمل شرطة الاتصالات السلكية واللاسلكية، واتحاد الجامعات لبرمجة تطبيقات البحوث الجامعية لتأسيس مشروع يطلق عليه "الصبية وشبكة الإنترنت" بهدف توعية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٦ عاماً بطرق الاستخدام الآمن للإنترنت، مع إشراك المعلمين وأولياء الأمور في هذا الشأن. وفي مصر عملت المنظمات العامة والخاصة في مصر على توفير مجموعة من الحلول التكنولولجية من أجل تقديم العون لمستخدمي شبكة الإنترنت وتوفير عناصر الأمن والسلامة لهم أثناء تجولهم على الشبكة، منها: الخطوط الساخنة، ونظام الشبكة الآمنة، وأدوات الحظر المستخدمة في حماية الأطفال.

- تشابهت مصر والكثير من الدول الأوروبية في وجود شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال حماية الشباب والأطفال وكافة أعضاء المجتمع المحلي من الأخطار المحتملة على شبكة الإنترنت. ففي مصر قامت شركة TE Data عام ٢٠٠٨م بإدخال أداة جديدة أطلق عليها "إنترنت الأسرة"، من أجل تمكين الآباء وأولياء الأمور من حجب المواقع التي تعرض محتوى غير لائق أو غير مناسب. كما تتحمل الشركات العامة والخاصة التي تقدم خدمة الإنترنت في مصر – فيما يتعلق بتعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت مسئولية العمل على تطوير أساليب وبرامج وخدمات جديدة للحماية الاختيارية من المحتوى الضار على الإنترنت، والتواصل مع مزودى الخدمة فى الخارج ومواقع التفاعل الاجتماعى للتعرف على مختلف اجراءات الحماية ودرجة نجاحها، وتشجيع المستخدمين على استخدام برامج الحماية والالتزام بمبادئ الاستخدام الآمن للإنترنت، والتعاون مع الجهات ذات الصلة بالإبلاغ عن الأفراد أو الجهات التي ترتكب أفعالاً على الإنترنت يجرمها القانون.

وفي سلوفاكيا تم إنشاء اتحاد لتطوير مشروع الإنترنت الآمن، حيث يتم تنسيق عمل الاتحاد وتمويله من قبل شركة مايكروسوفت، وبنك تاترا بانكا. وفي إطار هذا المشروع يتم تدريب الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور بشكل مستمر على كافة القضايا المتعلقة بالسلامة على الإنترنت. وفي بولندا شارك الصندوق الاجتماعي الأوروبي في تمويل المشروع الذي قدمته وزارة التربية الوطنية مجاناً عبر موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت للمدارس، والذي تقدم من خلاله برامج معينة يمكنها منع الوصول إلى المواقع التي تتضمن محتوى ضار أو غير مرغوب فيه.

- تشابهت مصر وإيطاليا في وجود تعاون واضح بين وزارتي التعليم، والاتصالات من جهة وبين وزارة الداخلية من جهة أخرى. فقد طورت المديرية العامة لنظم المعلومات التابعة لوزارة التعليم الإيطالية اتحاداً واسعاً يشمل شرطة الاتصالات السلكية واللاسلكية، واتحاد الجامعات لبرمجة تطبيقات البحوث الجامعية لتأسيس مشروع يطلق عليه "الصبية وشبكة الإنترنت" بهدف توعية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٦ عاماً بطرق الاستخدام الآمن للإنترنت، مع إشراك المعلمين وأولياء الأمور في هذا الشأن. وفي مصر أنشئت إدارة متخصصة في مكافحة جرائم الإنترنت "وحدة شبكات البيانات وجرائم الإنترنت" تحت

مظلة الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق التابعة لوزارة الداخلية. وتتعامل هذه الإدارة كذلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال (بموجب القرار رقم ١٣٥٠٧ لسنة ٢٠٠٢م).

- تشابهت مصر والدنمارك في استعانتهما ببعض الخبراء من القطاع الخاص لتقديم المشورة في مجال تدريب المعلمين على تدريس قضايا السلامة على الإنترنت، والتوعية بالتهديدات المحتملة على الإنترنت وكيفية تجنبها والتغلب عليها.
- تشابهت مصر ولوكسمبورج في مشاركة الشركات التي تقدم خدمة الإنترنت وشركات الهواتف المحمولة وشركات الحواسب العالمية في إعداد المواد التعليمية الخاصة بالسلامة على الإنترنت، وتصميم تطبيقات قوية في مجال منع الوصول إلى المواقع الضارة.
- تشابهت مصر والبرتغال في قيام شركة الاتصالات الوطنية في كلا البلدين بدور مهم في تزويد البلاد بخدمة الإنترنت، ونشر ثقافة أمن الإنترنت في المجتمع التربوي والتعليمي.
- اختلفت مصر وكل من أسبانيا والنرويج وسلوفينيا وسكوتلاندا والدنمارك وبلجيكا في عدم وجود شراكات رسمية في هذه الدول بين القطاعين العام والخاص في مجال تعزيز السلامة على الإنترنت في المدارس. في حين توجد بعض الشراكات البسيطة في هذا المجال داخل مصر.
- اختلفت مصر والمملكة المتحدة في وجود مجلس يطلق عليه (مجلس سلامة الطفل على الإنترنت) في إيطاليا يجمع العديد من أصحاب المصلحة لجعل البلاد مكاناً أكثر أمناً للأطفال؛ وهو مجلس لا وجود لمثيله في مصر.

٥- **التعاون من أجل دعم المواطنة الرقمية في المدارس :**

- تشابهت مصر والكثير من الدول الأوروبية في مشاركتها بفاعلية في "يوم الإنترنت الأكثر أماناً" (يتم عادة في شهر فبراير من كل عام)، والذي تتعاون من خلاله الشركات الخاصة للقيام بحملات توعية وإعلام أولياء الأمور والأطفال بسبل السلامة أثناء وجودهم على شبكة الإنترنت وكيفية تجنب المخاطر التي قد تواجههم. كما تعقد – عادة – مجموعة متنوعة من المؤتمرات التي تدور حول سلامة الأطفال والشباب عبر شبكة الإنترنت ومشكلات معالجة المحتوى غير القانوني والضار على شبكة الإنترنت.
- تشابهت التجربتان في وجود مبادرات بين الجهات الحكومية والإقليمية والدولية في مجال التوعية بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال والشباب على شبكة الإنترنت، ودعم الاستخدام

الآمن للإنترنت، وتدريب المعلمين على تدريس موضوعات السلامة على الإنترنت. فعلى سبيل المثال تم في بلجيكا وضع إجراءات تطبيق بطاقات الأعمال الإلكترونية V-cards، وحزمة SI العائلية؛ وفي جمهورية التشيك، وخلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، تم تنظيم منافسات بين الطلاب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٦ عاماً تركز على أخلاقيات العمل في الفضاء الإلكتروني. وفي ألمانيا، تم إطلاق مبادرة Klicksafe كمشروع تعاوني مقدم من الجهاز المركزى للإعلام والاتصال في ولاية راينلاند بالاتينات، والهيئة الإعلامية لشمال الراين ويستفاليا. وعلى أساس من التعاون الفعال بين السلطات التعليمية في الولاية تم توزيع كتيبات المبادرة في النظام المدرسي استخدمت بصورة نشطة في جميع المقررات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تشابهت التجربتان في وجود تعاون بين سلطات التعليم وبعض الجهات والمؤسسات التي تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال التوعية بالسلامة على الإنترنت وإعداد مواد تدريبية وتعليمية وتوزيعها على المدارس. ففي مصر تتعاون وزارة التربية والتعليم مع شركات تي داتا وفودافون وموبينيل واتصالات ونور من أجل حجب الوصول إلى الصور التي تعرض الاستغلال الجنسي للأطفال، والإبلاغ عند اكتشاف عمليات رفع أو تنزيل صور تجسد الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، وتقديم مادة تعليمية توضح مسألة حماية الأطفال على الإنترنت وآليات السيطرة على المشتركين، والمشاركة في الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي بمجال سلامة الأطفال على الإنترنت. وفي إستونيا تتعاون وزارة التعليم مع مؤسسة قفزة النمر، واللجنة الوطنية للإنترنت الأكثر أماناً لتوعية الطلاب من خلال جمع قصص عن ما قد يحدث للصغار أثناء وجودهم على شبكة الإنترنت في حالة تقديمهم معلومات شخصية عن أنفسهم. كما يحدث هذا التعاون أيضاً في أسبانيا (بين سلطات التعليم والمركز الدنماركي للإنترنت الأكثر أماناً)، وفي الدنمارك (بين سلطات التعليم والمركز الأسباني للإنترنت الأكثر أماناً)، وفي بولندا وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا (بين سلطات التعليم ومراكز الإنترنت الأكثر أماناً)، في مجال التوعية، وتدريب المعلمين، وتوزيع الكتيبات والمنشورات على المدارس وأولياء الأمور للتوعية بالسلامة على الإنترنت.
- تشابهت التجربتان في وجود مواقع على شبكة الإنترنت تهدف إلى تزويد الطلاب وأولياء أمورهم والمعلمين بنصائح وتوجيهات ومواد تعليمية وتدريب في مجال السلامة على

الإنترنت. مثل بوابة أمانك في مصر، وشبكة الإنترنت الآمن ، وموقع برنامج (فينز، ولو) .. وغيرها في أوروبا.

خامساً: إمكانية الإفادة من التجربة الأوروبية في تطوير تعليم المواطنة الرقمية في مصر

في ضوء التحليل المقارن للتجربتين الأوروبية والمصرية في مجال تعليم المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في المدارس تسعى الدراسة إلى وضع مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير تعليم المواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت في المدارس المصرية، ومساعدة تلك المدارس على نشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي. وقد تمثلت تلك التوصيات في الآتي:

أولاً: فيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم

- زيادة عدد ونوعية موضوعات السلامة على الإنترنت المتضمنة في منهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، مثل موضوعات: الاهتمام بمعدات وبرمجيات الحاسب الآلي واستخدام الإنترنت؛ اليقظة بشأن المحتوى الضار أو التمييزي؛ البريد المزعج والنوافذ والإعلانات المنبثقة؛ وتمييز الرسائل غير العادية والغير موثوق فيها؛ السلوك الآمن عبر الإنترنت، وتحديد المخاطر المحتملة التي توجد في مواقع الشبكات الاجتماعية، والدردشات، والمدونات الإلكترونية؛ قضايا الخصوصية عبر الإنترنت، وتعريف الطلاب كيفية تطوير قدراتهم للحفاظ على حياتهم وشؤونهم الشخصية بعيداً عن الرأي العام وتطفل الآخرين، والتحكم في عملية تدفق المعلومات الخاصة بهم، وتجنب نشر معلومات شخصية على المدونات الإلكترونية والصفحات الرئيسة للدخول على مواقع الشبكات الاجتماعية، وتفسير كيف تقوم الشركات والوكالات بجمع المعلومات عن أي شخص، وكيف تستخدمها في حالات أخرى غير تلك التي يكون الشخص قد سمح لهم بها؛ قضايا التحميل من الإنترنت وحقوق التأليف والنشر، والتعريف بماهية شبكات الند للند؛ التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت، توعية الطلاب بالطرق التي يمكن أن يتم التعدي الإلكتروني عبر الإنترنت من خلالها مثل: البريد الإلكتروني، أو الرسائل الفورية؛ نشر صور سيئة أو رسائل عن الآخرين في المدونات الإلكترونية والصفحات الشخصية أو على مواقع الإنترنت؛ استخدام اسم شخص آخر كاسم مستخدم لنشر الشائعات أو الأكاذيب عن الآخرين (الهوية المسروقة)؛ قضايا الاستخدام الآمن للهواتف النقالة؛ والتواصل مع

الغرباء؛ قضايا الجرائم الإلكترونية أو إدمان ألعاب الكمبيوتر؛ القضايا القانونية المتعلقة بالتسوق عبر الإنترنت؛ حماية كلمات السر؛ وتحديث نظم المعلومات؛ وإدارة التطبيقات وجدار الحماية؛ أمن البيانات؛ والنسخ الاحتياطي؛ النزعة التجارية؛ ومحو الأمية الإعلامية؛ ومحو الأمية الرقمية؛ والموثوقية؛ والتحيز؛ الأخلاق والإنترنت؛ الوصول إلى التكنولوجيا؛ الجوانب الاجتماعية وتكافؤ الفرص في الإنترنت؛ الاعتماد على الإنترنت وتدفق المعلومات (المصادر، المحتوى، المصداقية).

- بالإضافة إلى تضمين موضوعات السلامة على الإنترنت في مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، من الضروري تقديمها كجزء من محتوى المقررات الأخرى مثل مقررات الرياضيات والعلوم والتربية القومية .. وغيرها. حتى تسهم هذه المقررات جميعها في توعية التلاميذ وأولياء أمورهم بموضوعات وقضايا السلامة على الإنترنت.ضرورة تدريس قضايا وموضوعات السلامة على الإنترنت في كل المراحل التعليمية وفي كل السنوات الدراسية، وعدم قصورها على مرحلة تعليمية أو سنة دراسية معينة.
- زيادة عدد الساعات الأسبوعية المخصصة لتدريس مقرر الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى زيادة الدرجات المخصصة للمقرر من إجمالي الدرجة الكلية للمقررات التي يدرسها الطالب خلال العام الدراسي من أجل زيادة اهتمام الطالب بهذا المقرر وإلمامه بكل محتوياته.تشجيع القطاع الخاص للقيام بحملات توعية وإعلام أولياء الأمور والأطفال بسبل السلامة أثناء وجودهم على شبكة الإنترنت، وكيفية تجنب المخاطر التي قد تواجههم.
- اشتراط حصول المعلم الذي يتولى مسئولية تدريس موضوعات السلامة على الإنترنت على المؤهلات العامة اللازمة لممارسة مهنة التدريس، وأن يكون تخصصه في المرحلة الجامعية له علاقة بميدان الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى حصوله على تدريب إضافي في هذا المجال.
- زيادة عدد ونوعية الدورات التدريبية المخصصة لتدريب معلمي الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وكذا معلمي المقررات الأخرى على تدريس موضوعات السلامة على

الإنترنت. كما يمكن عقد شراكات مع بعض الجهات والهيئات الدولية والشركات العالمية التي تمتلك خبرة واهتمام واسع بهذا المجال لتحقيق هذا الهدف.

- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تنظيم دورات تدريبية لمعلمي الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وكذا معلمي المقررات الأخرى على تدريس موضوعات السلامة على الإنترنت، وتوعيتهم بأهم قضاياها.
- تشجيع مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية والمدارس على المشاركة في فعاليات (يوم الإنترنت الأكثر أماناً)، وتنظيم منافسات بين الطلاب تركز على أخلاقيات العمل في الفضاء الإلكتروني، وقضايا السلامة على الإنترنت.
- تقديم الدعم والمشورة للآباء ومقدمي الرعاية ليقل جزعهم من عالم الإنترنت وليفهموه وليدركوا سلوك الأطفال في هذه البيئة والمخاطر التي قد يصادفونها والضرر الذي يُحتمل أن يترتب على ذلك، بل الأهم من ذلك ليعوا أنجح الطرق للتغلب عليها ولبناء قدرة أطفالهم على التأقلم معه

ثانياً: فيما يتعلق بالمدارس

- تقديم تدريب إضافي للتلاميذ على كيفية حماية أنفسهم من الأخطار الموجودة على شبكة الإنترنت، وأن يكون هذا التدريب داخل المدارس بعد انتهاء اليوم الدراسي، وأن يكون إجبارياً لكل طالب، ويمكن – أيضاً – قبول عدد من أطفال وشباب البيئة المحلية لحضور مثل تلك الدورات التدريبية.
- زيادة عدد ونوعية الدورات التدريبية المخصصة لتدريب معلمي الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وكذا معلمي المقررات الأخرى على تدريس موضوعات السلامة على الإنترنت. كما يمكن عقد شراكات مع بعض الجهات والهيئات الدولية والشركات العالمية التي تمتلك خبرة واهتمام واسع بهذا المجال لتحقيق هذا الهدف.
- أن تقدم شركات القطاع الخاص دعماً مادياً للمدارس والسطات المسئولة عن التعليم من أجل شراء كافة تجهيزات وبرمجيات الحاسب الآلي المخصصة لحماية الاتصال بالإنترنت ورصد الوصول الخارجي غير المرغوب فيه إلى أجهزة الحاسب الآلي والشبكات المدرسية.

- تزويد التلاميذ بالوسائل التي تمكنهم من الاستجابة على النحو المطلوب في حال تعرضهم للاستغلال، والإبلاغ عما يتعرضون له من اعتداءات على شبكة الإنترنت إلى السلطات المختصة.
- استخدام التكنولوجيا لمنع النفاذ إلى المواد المسيئة للأطفال على الإنترنت. ومن الأمثلة الشائعة استخدام قائمة "أسوأ النطاقات" التي وضعتها الإنتربول، وهي عبارة عن دليل عن المواقع التي تُعرف باستضافة المواد المسيئة للأطفال.
- الاستفادة من إمكانيات المدارس في إكساب الأطفال مهارات وقدرات ليتصفحوا الفضاء الإلكتروني بخطى واثقة، وليتجنبوا المخاطر ويتصدوا لها، ويصبحوا مواطنين ملمّين إلماماً جيداً بالتكنولوجيا الرقمية ويستخدمونها بمسؤولية. هذا بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية إلى إدماج الأطفال في نسيج المجتمع وتضييق الفجوة الرقمية التي تؤثر في أضعف فئات الأطفال حالاً، الذين تقل لولا ذلك إمكانية تمتعهم بفوائد التكنولوجيات الجديدة أو الحصول على المعلومات التي تعزز استخدام الإنترنت بأمان. ويمكن للمدارس، ولا سيما في المناطق النائية، أن تصبح أيضاً جسراً بين منزل الطفل ومجتمعه، وبيئةً يجتمع فيها الطلاب والآباء وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي لاكتساب الإلمام الرقمي والثقة الرقمية.

ثالثاً: فيما يتعلق ببعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

١ -وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية لدعم الحوار والتعاون على المستوى الدولي في وضع الأسس اللازمة لبيئة إلكترونية آمنة للشباب، وتلاميذ المدارس.
- دراسة تجارب الدول الأخرى حول أفضل السبل للتواصل مع المجتمع بهدف نشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت.
- متابعة المؤتمرات والندوات الدولية ذات الصلة، والعمل على استكشاف شركاء جدد حول العالم.
- إضافة مناهج عن الاستخدام الآمن للإنترنت إلى الدورات التدريبية التي تعقدها الوزارة للشباب وتلاميذ المدارس على استخدام التكنولوجيا.
- تحديد السبل اللازمة لكشف حجم الجرائم التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة والخاصة بالتعدي الإلكتروني على تلاميذ المدارس واستغلالهم جنسياً من أجل مساعدة الضحايا

الأطفال وحمايتهم. ولعل أهم السبل التي يمكن اتباعها في هذا الصدد: خطوط المساعدة، الخطوط الساخنة، تحليل الصور المتصلة بالأطفال، من أجل تحديد الضحايا أو المعتدين.

٢ - وزارة العدل:

- التعريف بالقوانين ذات الصلة بالسلامة على الإنترنت للتأكد من وجود الأسس والنصوص اللازمة للتعامل مع القضايا التي تتضمن جرائم تم ارتكابها باستخدام الوسائل التكنولوجية تمس الأطفال والشباب.
- توعية المجتمع بالتشريعات المصرية ذات الصلة بموضوع حماية الشباب وتلاميذ المدارس على الإنترنت.
- بناء قدرات رجال القانون فى هذا المجال الحيوى.
- اعتماد تشريع وطني ملائم من أجل المكافحة الفعالة لجرائم التعدي على الأطفال بصفة عامة وتلاميذ المدارس على وجه الخصوص واستغلالهم جنسياً والتي تُرتكب باستخدام التكنولوجيا الجديدة أو التي تيسرها هذه التكنولوجيا. وتجريم تلك الأنشطة عن طريق التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وإدراجها في التشريعات الوطنية. وينبغي أن تكفل القوانين الوطنية حماية الأطفال من التهديدات الجديدة وأن تجرم الأشكال المستحدثة التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة، ومقاضاة أي شخص يقوم بتحميل أو تنزيل مواد مسيئة للأطفال من دولة أخرى، أو يتيح تلك المواد لأشخاص يتواجدون في إقليم ما.

٣ - وزارة الداخلية:

- استحداث وحدات متخصصة في قوات الشرطة للتحقيق في هذه الجرائم والعمل بشكل وثيق مع المنظمات المتخصصة للعمل إلى جانب الأطفال ضحايا الاستغلال. كما أنه من الضروري أن تتوافر إرادة سياسية وتُوضع استراتيجية نشطة لمقاضاة هؤلاء المجرمين.
- التعاون مع المنظمات الدولية التي تعمل في هذا المجال من أجل التحقيق في تلك الجرائم عن طريق المساعدة القضائية المتبادلة والتدريب؛ مثل: منظمة الإنتربول، ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)، ووكالات تنفيذ القانون في أمريكا الشمالية،

وبخاصة مكتب التحقيقات الاتحادي وهيئة التفتيش البريدي في الولايات المتحدة وشرطة الخيالة الملكية الكندية لرصد الجهات التي تتعمد التعدي على الأطفال والتلاميذ من خلال شبكة الإنترنت، والتحقيق معها.

- تنظيم دورات تدريبية متخصصة لرجال الشرطة تكفل لهم اكتساب القدرات التقنية اللازمة للتحقيق في تلك الجرائم والتعرف على هوية الأطفال والتلاميذ الضحايا.
- أن يسهم ضباط الشرطة في حملات التوعية بجرائم الإنترنت التي تنظمها المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الحكومية وخاصة الجرائم المرتكبة بحق الأطفال وتلاميذ المدارس، وأهمية التمييز بين الطفل كضحية وكمرتكب غير متعمد للجريمة.
- أن تتعاون الوزارة مع الشركات العالمية العاملة في مجال تقنية المعلومات، مثل شركة مايكروسوفت وسيسكو وغيرها، من أجل مواكبة وتطبيق أحدث تقنيات تتبع جرائم الإنترنت التي ترتكب في حق الأطفال والتلاميذ؛ واستنباط أساليب التعامل مع الطبيعة المتغيرة باستمرار لجرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت.

٤ - وزارة الإعلام/ الهيئة العامة للاستعلامات:

- الترويج لحملة إعلامية واسعة وإنتاج برامج تليفزيونية تعليمية خاصة، مع التركيز على المجالات التي تمثل أكثر الإشكاليات ذات الصلة بالاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت، وتوعية المجتمع وتلاميذ المدارس بسبل الاستخدام الآمن للإنترنت.
- التعرف على أحدث المخاطر على الإنترنت ومختلف طرق الحماية المتبعة دولياً.
- التنسيق بين وزارة الداخلية وشركات تقديم خدمة الإنترنت في هذا المجال.
- استطلاع رأي المؤسسات المدنية والخاصة الممثلة في لجنة حماية حقوق المستخدمين فيما يخص أفضل السبل لنشر الوعي حول الاستخدام الآمن للإنترنت.

رابعاً: توصيات عامة

- قيام المجتمع المدني بدوره في الجهود الوطنية والدولية الساعية لتهيئة بيئة آمنة للأطفال على الإنترنت من خلال تقديم المعلومات وبناء القدرات والمبادرات البحثية وتشغيل خطوط المساعدة الهاتفية وتوفير الدعم للأطفال الضحايا، وكذلك من خلال دعم إصلاح السياسات والتشريعات، وتوسيع نطاق الإلمام بالإنترنت وسلامة استعماله بين طلاب المدارس وأسرهم، وفي تعزيز إجراءات مواجهة الضرر.

- ضرورة إنصاف التلاميذ الضحايا وتعويضهم عن الأضرار التي تكبدوها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تأهيلهم وتعافيهم وإعادة إدماجهم. وينبغي أن تُتاح للتلميذ الضحية إمكانية رفع دعوى مدنية بغض النظر عن وضعه الاقتصادي، بوسائل منها تقديم المساعدة القانونية أو إنشاء نظام للتعويض تديره أجهزة الدولة.
- ضرورة تبني الدولة وتنفيذها لبعض المشروعات القومية التي تهدف إلى تمكين، وحماية الشباب عبر الإنترنت خاصة تلاميذ المدارس، من خلال تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت وغيرها من تقنيات الاتصال، وأيضاً من خلال محاربة المحتوى والسلوك الغير القانوني والضار عبر الإنترنت.

مراجـع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

- الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠٠٠م)، الإنترنت على ضفاف النيل: دراسة حالة مصر، جنيف، سويسرا.
- الاتحاد الدولي للاتصالات، شعبة الاستراتيجيات المؤسسية (٢٠١٢م)، التقرير السنوي ٢٠١١م، جنيف، سويسرا.
- الاتحاد الدولي للاتصالات، فريق الرصد الدائم لأمن المعلومات، الاتحاد العالمي للعلماء (يناير ٢٠١١م)، البحث عن السلام السيبراني، جنيف، سويسرا.
- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٤م)، التقرير السنوي ٢٠١٤م، القاهرة.
- أمجد أبو جدي (٢٠٠٤م)، أثر القلق الاجتماعي والشعور بالوحدة وكشف الذات على إدمان الإنترنت، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أمجد محمد هياجنة ناصر بن سليمان الحوسني (٢٠١٢م)، إدمان الإنترنت وعلاقته بالعزلة الاجتماعية لدى طلبة جامعة نزوى، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (١٤٧)، الجزء الأول، يناير، ص ص ١٢١-١٥٩.
- الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات، الندوة العالمية لمجتمع المعلومات (٢٠٠٣م)، مسائل الاقتصاد الكلي: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة الثامنة والخمسون، البند ٩٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت، ٣١ يوليو.

- أمين سعيد (٢٠٠٣م)، تأثير استخدام الإنترنت على القيم والاتجاهات الأخلاقية للشباب الجامعي، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الإعلام: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة.
- جعفر حسن جاسم الطائي (٢٠١٢م)، الأسرة العربية وتحديات العصر الرقمي، مجلة الفتح، العدد (٥١)، سبتمبر، ص ص ٢٧٥-٢٩٠.
- جمال عبدالعزيز الشرهان (٢٠٠٣)، الوسائل التعليمية ومستجدات تكنولوجيا التعليم، الطبعة الثالثة، مطابع الحميضي، الرياض.
- الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء (٢٠١٣م)، مشروع سلامة الأطفال على الإنترنت، طرابلس.
- جمهورية مصر العربية (٢٠١٤م)، دستور ٢٠١٤م المعدل، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، فى ١٨ يناير سنة ٢٠١٤م.
- جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الأمانة العامة (٢٠٠٧م)، "دستور جمهورية مصر العربية وتعديلاته عام ٢٠٠٧م"، الوقائع المصرية، العدد (٧١) تابع "ب"، في ٢٨ مارس.
- حسن نافعة (٢٠٠٤م)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حسين كامل بهاء الدين (١٩٩٧م)، التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة.
- ذياب البداينة (١٤٢٠هـ)، جرائم الحاسب والإنترنت، أبحاث الندوة العلمية لدراسة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، تونس.
- رهان حمد علي محمد (٢٠٠٦م)، "التأثير السلبي للإنترنت على الشباب وقيمهم الإسلامية"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.
- سعد غالب ياسين (٢٠٠٦م)، الأعمال الالكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمّان.
- سلامة صابر العطار وسعد إبراهيم عبد الفتاح (١٩٩٢م)، "البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسم السياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية"، المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة المنصورة: السياسات التعليمية في الوطن

العربي، في الفترة من ٧ – ٩ يوليو ١٩٩٢م، المجلد الأول، كلية التربية: جامعة المنصورة، يوليو.

- السيد عفيفي (٢٠٠٠م)، العولمة بين أحادية الثقافة والتعددية الثقافية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة.
- شذى سليمان الشركزلي (١٩٩٧م)، الإنترنت: ثورة المعلومات والثقافة والتعليم، آفاق الثقافة والتراث، العدد (٤)، المجلد (١٦).
- صلاح الدين حسني (٢٠٠٥م)، دور المؤسسات التربوية والاجتماعية في مواجهة الأخلاقيات القيمية لاستخدام الشباب المصري للإنترنت، مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح رؤى عربية تنموية، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس.
- عبد الغنى عبود وآخرون (٢٠٠٥م)، التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد، القاهرة: دار الفكر العربى.
- عبدالقوي سالم الزبيدي (٢٠٠٩م)، المراهق وتحديات الثورة الرقمية والمعلوماتية: دراسة إجرائية على عينة من التربويين العمانيين، رسالة التربية، العدد ٢٤، مسقط، ص ص ٣٦–٤٥.
- عرفات عبدالعزيز سليمان (٢٠٠٠م)، الاتجاهات التربوية المعاصرة: رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- عروب محمد حسين النمرات (٢٠٠٢م)، العلاقة بين استخدام الإنترنت والاكتئاب لدى عينة من طلبة جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة اليرموك.
- عز الدين زين العابدين أحمد (٢٠٠٩م)، أساليب مكافحة الجريمة الإلكترونية في مصر ودور وزارة الداخلية، مجلة المدير العربي، العدد (١٨٧)، يوليو.
- عز الدين زين العابدين أحمد (٢٠٠٩م)، أساليب مكافحة الجريمة الإليكترونية في مصر ودور وزارة الداخلية، المدير العربي، العدد ١٨٧، يوليو، ص ص ١٨–٣٨.
- عز الدين زين العابدين أحمد (٢٠١١م)، أساليب مكافحة الجريمة الإليكترونية في مصر ودور وزارة الداخلية، المدير العربي، العدد (٧٨١)، يوليو.

- عزة محمد محمد عفيفي (١٩٩٨م)، "الأهداف التربوية في الخطاب السياسي لمجلس الشعب والشورى"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة
- عزيز باكوش (٢٠٠٧م)، آثار الاستخدام الخاطئ للإنترنت، الحوار المتمدن، ٢٠٠٧/٢/٩م.
- علي عدنان الفيل (٢٠١٢م)، جريمة الاحتيال عبر البريد الإلكتروني (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق، العدد (٢)
- عماد علي مصطفى عبدالرازق وعلي حمزة هجان ومحمود علي أحمد السيد (٢٠١٢م)، الإفراط في استخدام الإنترنت وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (١٤٩)، الجزء الأول، يوليو، ص ص ٤٧٦-٥٢٧.
- غريس صوان وآخرون (٢٠١٣م)، سلامة أطفالنا على شبكة الإنترنت: مادة تدريبية حول سلامة الأطفال على الإنترنت، المركز التربوي للبحوث والإنماء، طرابلس – لبنان.
- فكري حلمي البنا (٢٠١١م)، الجريمة الإلكترونية وأنماطها، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد (٦٣٧)، مايو.
- قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠م.
- قانون العقوبات المصرى طبقا لأحدث التعديلات بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م، القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م بإصدار قانون العقوبات.
- قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ٢٠٠٨م لسنة ١٢٠، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ (تابع)، ٢٢ مايو ٢٠٠٨م.
- القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣م الصادر فى ٤ فبراير بإصدار قانون تنظيم الاتصالات.
- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م بإصدار قانون الطفل (٢٠٠٨م)، الجريدة الرسمية، العدد (١٣) تابع، في ٢٨ مارس سنة ١٩٩٦م، معدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م، الجريدة الرسمية، العدد ٢٤ مكرراً، في ١٥ يونية سنة ٢٠٠٨م، والعدد ٢٨ فى ١٠ يولية سنة ٢٠٠٨م.
- القسم العلمي بدار الوطن (١٤٣٢هـ)، شبابنا والإنترنت، دار الوطن، الرياض.

- كمال عبد العزيز ناجي (٢٠٠٧م)، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- لمياء إبراهيم المسلماني (٢٠١٤م)، التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة، عالم التربية، العدد (٤٧)، السنة (١٥).
- ليالي مساعدة (٢٠٠٦م)، إدمان الإنترنت، مجلة النبع، العدد التاسع.
- مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤م)، المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- محمد الخليفي (٢٠٠١م)، تأثير الإنترنت في المجتمع .. دراسة ميدانية، مجلة عالم الكتب، المجلد (٢٢)، العدد (٥-٦)، يونيو/سبتمبر.
- محمد السيد سعيد وآخرون (١٩٩٩م)، نهضة مصر والنظام الدولي: المواجهة أمام المناورة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- محمد بن سالم محمد القرني (٢٠١١م)، إدمان الإنترنت وعلاقته ببعض الاضطرابات النفسية لدى عينة من طلاب جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة، العدد، (٧٥)، الجزء الثالث، يناير، ص ص ١٠٠-١٣٧.
- مصطفي مصمودي (١٩٩٨م)، العالم العربي وعصر المعلومات في ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة بالعالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- منى عمران (٢٠٠٨م)، دور تعرض المراهقين للإنترنت والقنوات الفضائية في ممارستهم للانحرافات الجنسية، المجلة المصرية للدراسات المتخصصة، العدد (٧)، ص ص ١٨٨-٣٢٩.
- ناصر حامد (٢٠٠٤م)، عمليات الاندماج الاقتصادي في أوروبا وتحديات فرص التوسع الراهن، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو.
- نبيل سعد خليل (٢٠٠٩م)، أنماط الإدارة التعليمية .. أصولها وتطبيقاتها، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- نعيمة رحماني (فبراير ٢٠١٤)، إدمان الأطفال على الإنترنت جريمة رقمية، مجلة التراث، العدد (١٢).

- نك بتلر (٢٠٠٣م)، الاتحاد الأكمل في المستقبل، مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، النسخة العربية، تصدر عن دار الوطن في الكويت، عدد يناير/فبراير.
- هاجر علي محمد بخيت (٢٠١٢م)، أثر استخدام الإنترنت على الأطفال، مجلة الطفولة والتربية، العدد التاسع، الجزء الأول، السنة الرابعة، يناير، ص ص ٢٢٥-٢٥٦.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٠م)، أنماط استخدام الأطفال للهواتف المحمولة: دراسة مقارنة دولية لعام ٢٠١١م، هيئة GSM ومعهد الأبحاث المجتمعية للهاتف المحمول التابع لشركة NTT DOCOMO Inc، القاهرة.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٢م)، الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢-٢٠١٧م: المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة، القاهرة، يونيو.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤: و)، نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، سبتمبر، عدد ربع سنوي.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م: أ)، استراتيجية المسئولية المجتمعية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، القاهرة، أبريل.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م: ب)، الاستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي، القاهرة.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م: ج)، الكتاب السنوي لعام ٢٠١٤م، القاهرة.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م: د)، دليل الاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال: معاً من أجل إنترنت آمن، القاهرة، مايو.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م: هـ)، دليل الأمان الإلكتروني للأسرة: التعامل مع الإنترنت، القاهرة.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٥م: أ)، الاستخدام الآمن للإنترنت: التعليم: متاح على: https://mcit.gov.eg/Ar/Internet_Safety/Education، تاريخ السحب: ٢٠١٥/٠٦/٠١م.

- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٥م: ب)، أمانك: البوابة العربية للاستخدام الآمن للإنترنت، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٤م، هـ)، دليل معلم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات للصف السادس الابتدائي، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٤م، أ)، الاستخدام الآمن للإنترنت – الصف الأول الإعدادي، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٤م، ب)، الاستخدام المقبول للإنترنت – الصف الأول الإعدادي، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٤م، ج)، قواعد استخدام الإنترنت – الصف الأول الإعدادي، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٤م، د)، كشف الهوية – الصف الأول الإعدادي، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٥م، أ)، عن الإدارة: الرؤية والرسالة، متاح على:
http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/ecd/about/Pages/about_buts.aspx، تاريخ السحب ١٢/٠٥/٢٠١٥م.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٥م، ب)، البرامج التدريبية بمعامل الإدارة، متاح على:
http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/ecd/trainning/Pages/train_progin.aspx، تاريخ السحب ١٢/٠٥/٢٠١٥م.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٥م، ج)، البرامج التدريبية بالتعاون مع جهات خارج الإدارة، متاح على:
http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/ecd/trainning/Pages/train_bank.aspx، تاريخ السحب ١٢/٠٥/٢٠١٥م.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٥م، د)، البرامج التدريبية بالتعاون مع البنك الدولي، متاح على:

http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/ecd/trainning/Pages/train_progout.aspx، تاريخ السحب ١٢/٠٥/٢٠١٥م.

- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (٢٠١٥م، هـ)، الدورات التأهيلية للمناهج المطورة، متاح على:
http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/ecd/trainning/Pages/moianen.aspx، تاريخ السحب ١٢/٠٥/٢٠١٥م.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، توجيهات نشاط الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م، أ)، ملحق ١: توزيع محتوى نشاط الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات لكل صف دراسي من صفوف الحلقة الإبتدائية من التعليم الأساسي ٢٠١٤-٢٠١٥م، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، توجيهات نشاط الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م، ب)، ملحق ١: توزيع محتوى مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات للحلقة الإعدادية من مرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥م، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي، توجيهات نشاط الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م، ج)، ملحق ١: توزيع مناهج مادة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات لكل صف دراسي من صفوف المرحلة الثانوية ٢٠١٤/٢٠١٥م، القاهرة.
- وزارة التعليم العالي، مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي (٢٠١٤م)، مبادرة الاستخدام الآمن للإنترنت: محور الأبعاد الاجتماعية لشبكة الإنترنت، القاهرة.
- وسام عزت محمد عباس (٢٠١٠م)، إدمان الإنترنت وبعض المشكلات النفسية الأكثر شيوعاً لدى المراهقين من الجنسين، مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، العدد الرابع والثلاثون (الجزء الرابع)، ص ص ٧٩٩-٨٢٨.
- وفاء مصطفى كفافى (مايو ٢٠٠٧م)، المناهج التعليمية وتحقيق الحصانة الإلكترونية "تصوير مستقبلي"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث "التعليم عن بعد ومجتمع

المعرفة، متطلبات الجودة واستراتيجيات التطوير"، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس (٥-٧).

- ياسر بن عبد الله الخبراء (١٤٢٤هـ)، "معوقات استخدام الإنترنت في التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود بالرياض"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
- يوسف عبدالصبور عبداللاه (٢٠٠٦م)، السلوك اللاسوي لدى مستخدمي الإنترنت من تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ودور الإرشاد النفسي في مواجهته، المؤتمر العلمى العربى الاول (التربية الوقائية وتنمية المجتمع في ظل العولمة)، الجزء الأول، ص ص ٤٩٢-٥٤٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Alberta Education, School Technology Branc, Digital Citizenship Policy Development Guide, Alberta, 2012.**
- **Alina Payne (2015), Vision and Its Instruments: Art, Science, and Technology in Early Modern Europe, Pennsylvania, Penn State University Press.**
- **Andrew Hope (2006),School Internet Use, Youth and Risk: A Social-cultural Study of the Relation between Staff Views of Online Dangers and Students' Ages in UK Schools, British Educational Research Journal, Vol. 32, No. 2, Apr., PP. 307-329.**
- **Andrew V. Beale and Kimberly R. Hall (2007), Cyberbullying: What School Administrators (And Parents) Can Do, The Clearing House, Vol. 81, No. 1, September – October, PP. 8-12.**
- **Bob L. Taylor and Monika M. Strauss (2011), Computer Education in Western European Secondary Schools, The High School Journal, Vol. 71, No. 1, Oct. - Nov.**
- **Christian Joppke (2015), The Secular State Under Siege: Religion and Politics in Europe and America, London, Polity.**
- **Dan Remenyi (2007), ECEG 2007-7thEuropean Conference on E-Government, Hold in Haagase Hogeschool, Den Hag, Netherland, 21-22 June 2007, UK, Academic Conference Limited Reading.**
- **Derek Heater (2004), A Brief History of Citizenship, 3rdEd., New York University Press, New York.**
- **Derek O' Reilly (2008), An Analysis of Irish Primary School Children's Internet Usage and the associated Safety Implications, International Journal of Information and Communication Technology Education, Vol. 4, Issue 3, PP. 40-48.**

- **Duygu Nazire Kasikci, Kürşat Çagilty and Türkan Karakus, Engin Kursu, Christine Ogan (2014), Internet Habits and Safe Internet Use of Children in Turkey and Europe, Education and Science, Vol. 39, No 171.**
- **Ed Gabrys (2011), Cybercrime: Council of Europe, Encyclopedia of Information Assurance, January.**
- **Ellen Vanderhoven, Tammy Schellens, Martin Valcke and Ellen De Koning (2014), Involving Parents in School Programs about Safety on Social Network Sites, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 112, PP. 428-436.**
- **European Commission (2014), The Structure of the European Education Systems 2014/15: Schematic Diagrams, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE, November.**
- **Eurydice European Unit (2012 A), the Education System in Austria 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 B), the Education System in Belgium 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 C), the Education System in Czech Republic 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 D), the Education System in Denmark 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 E), the Education System in Estonia 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 F), the Education System in France 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 G), the Education System in Greece 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 H), the Education System in Hungary 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 I), the Education System in Iceland 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**

- **Eurydice European Unit (2012 J), the Education System in Italy 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 K), the Education System in Luxembourg 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 L), the Education System in Netherlands 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 M), the Education System in Poland 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 N), the Education System in Portugal 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 O), the Education System in Romania 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 P), the Education System in Spain 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 Q), the Education System in Sweden 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 R), the Education System in Slovakia 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 S), the Education System in UK (England) 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Eurydice European Unit (2012 T), the Education System in UK (Scotland) 2012 / 2013, Brussels: The Information Database on Education Systems in Europe-EURYDICE.**
- **Fotis Lazarinis (2010), Online Risks Obstructing Safe Internet Access for Students, The Electronic Library, Vol. 28, No. 1, PP. 157-170.**
- **Fotis Lazarinis (2010), Online Risks Obstructing Safe Internet Access for Students, The Electronic Library, Vol. 28, No. 1, 2010.**
- **Gardner, H. (2000), Technology Remarks the School, the Futurist, Vol. 34)**
- **Gerard Boucher and Yunas Samad (2015), Social Cohesion and Social Change in Europe, Oxford, Routledge.**

- **Giovanna Mascheroni & Kjartan Ólafsson (2013), Mobile Internet Access and Use among European Children: Initial Findings of the Net Children Go Mobile Project, European Commission, Net Children Go Mobile, Milano, October.**
- **International Telecommunication Union-ITU (2005), ITU Internet Reports 2005, Geneva, Switzerland.**
- **International Telecommunication Union-ITU (2014), Guidelines for Industry on Child Online Protection, Geneva, Switzerland.**
- **Jason J. Burrow-Sanchez, Megan E. Call, Robert Zheng, Clifford J. Drew (2011), How School Counselors Can Help Prevent Online Victimization, Journal of Counseling and Development, Winter, Vol. 89, No. 1, PP. 3-10.**
- **Jason J. Burrow-Sanchez, Megan E. Call, Robert Zheng, Clifford J. Drew (2011), How School Counselors Can Help Prevent Online Victimization, Journal of Counseling and Development, Winter, Vol. 89, No. 1.**
- **John Barnett (2005), Internet Safety in Southern Ontario Schools: A Survey of the Perceptions of Preservice Teachers, Alberta Journal of Educational Research, Summer, Vol. 51, No. 2, PP. 100-117.**
- **John Gardner & John Salters (2011), Information Technology in Education and Teacher Education in France, European Journal of Teacher Education, Volume 13, Issue 3.**
- **Karen Mossberger, Caroline J. Tolbert and Ramona S. McNeal (2008), Digital Citizenship: the Internet, Society and Participation, 4ed ed, MIT Press, Cambridge Mass, UK.**
- **Keltner, K. (1998), Networked Health Information: Assuring Quality Control on the Internet, Fedral Communication Law Journal, Vol. (50), No. (2)**
- **Koenraad Matthijs and Karel Neels (2015), Population Change in Europe, the Middle-east and North Africa: Beyond the Demographic Divide, International Population Studies Series, London, Ashgate Publishing Company.**
- **Laura Greifner (2007), Students from U.S., Europe Collaborate on Internet Safety, Education Week, Vol. 26 Issue 19, 17 Jan.,**
- **Literacy with ICT (2009), Digital Citizenship, available online at: http://1wictdigitalcitizenship.wikispaces.com, Retrieved on: 25 Nov.**
- **Marcello Verga (2008), European Civilization and the "Emulation of the Nations", History of European Ideas Volume, Vol. 34, Issue 4, December.**
- **Michael J. Berson & Ilene R. Berson (2003), Lessons Learned About Schools and Their Responsibility to Foster Safety Online, Journal of School Violence, Vol.2, No. 1, PP. 105-117.**

- **Mike Ribble (2004), Digital Citizenship in the 21 Century, Available online at: http://coe.ksu.edu/digitalcitizenship, Retrieved on: 25 Nov.**
- **Mike Ribble (2013), Digital Citizenship: Using Technology Appropriately, available online at: http://www.digitalcitizenship.net, Retrieved on: 25 Nov.**
- **Ministry of Communication and Information Technology (2011), MCIT Yearbook 2011, Cairo.**
- **Ministry of Communication and Information Technology (2012 A), Cyber Peace Initiative: Egyptian Youth Internet Safety Focus Group (Net-Aman), Cairo, March.**
- **Ministry of Communication and Information Technology (2012 B), MCIT Yearbook 2012, Cairo.**
- **Nathalie Sonck & Jos de Haan (2013), How the Internet Skills of European 11- to 16- Year-Olds Mediate between Online Risk and Harm, Journal of Children and Media, Vol. 7, No. 1.**
- **National Telecom Regulatory Authority (2014), The NTRA in 5 Years, Cairo.**
- **Nicole C. Miller, Nicole L. Thompson and Dana Pomykal Franz (2009), Proactive Strategies to Safeguard Young Adolescents in the Cyberage, Middle School Journal, Vol. 41, No. 1, September.**
- **OpenNet Initiative (2009), Internet Filtering in Egypt in 2006-2007, Berkman Center for Internet & Society, Harvard University.**
- **Oscar G. Brockett and Margaret Mitchell (2010), Making the Scene: A History of Stage Design and Technology in Europe and the United States, New York, Tobin Theatre Arts Fund.**
- **P. S. Anastasiades, & E. Vitalaki (2011), Promoting Internet Safety in Greek Primary Schools: the Teacher's Role, Educational Technology & Society, Vol. 14, No. 2,**
- **Panagiotes S. Anastasiades and Elena Vitalaki (2011), Promoting Internet Safety in Greek Primary Schools: the Teacher's Role, Educational Technology & Society, Vol. 14, No. 2, PP. 71-80.**
- **Rainer Baubock (2008), Stakeholder Citizenship: An Idea Whose Time has Come? Transatlantic Council on Migration-A Project of the Migration Policy Institute, Washington DC.**
- **Rebecca R. Reed (2007), E-Sites for Safe Schools, Journal of School Violence, Vol. 6, No. 3,**
- **Rhea R. Borja (Oct. 11, 2006), Social-Networking Sites for Schools Promote Safety, Education Benefits, Education Week, Vol. 26, No.7.**
- **Robert Kahn; Barry M. Leiner; Vinton G. Cerf; David D. Clark; Leonard Kleinrock; et al., (1997), The Evolution of the Internet as a Global Information System, International Information & Library Review, Vol. 29, No. 2.**

- **Roger D. Woodard (2008), The Ancient Languages of Europe, Cambridge, Cambridge University Press.**
- **S. Jaimee Tsim (2010), Internet Safety Education: Information Retention among Middle School Aged Children, Master Thesis, Faculty of the Department of Justice Studies, San Jose State University, December.**
- **Shaheen Shariff (2005), Cyber-Dilemmas in the New Millennium: School Obligations to Provide, McGill Journal of Education, Fall, Vil. 40, No. 3, PP. 467-487.**
- **Sharon Judge (2010), Cyber Law: Maximizing Safety and Minimizing Risk in Classrooms, Journal of Special Education Technology, Vol. 25, No. 1.**
- **Sofia Viseu (2005), The use of Internet by Students in Portuguese Schools, Interactive Educational Multimedia, No. 11, October.**
- **Stefaan De Rynck (2009), Regional Autonomy and Education Policy in Belgium, Regional & Federal Studies, Vol. 15, Issue 4, December.**
- **Stephen Barbour and Cathie Carmichael (2002), Language and Nationalism in Europe, Oxford, Oxford University Press.**
- **Steve Duncan (2005), The U.S. Army's Impact on the History of Distance Education, Quarterly Review of Distance Education, Vol. 6, No. 4.**
- **Sue Cranmer, Neil Selwyn and John Potter, (2009), Exploring Primary Pupils' Experiences and Understandings of "e-Safety", Educ Inf Technol, Vol. 14, PP. 127-142.**
- **Teddy Moline (2009), Cyber-Bullying: Issues and Solutions for the School, the Classroom and the Home, Alberta Journal of Educational Research, Vol. 55, No. 2.**
- **The Government of Brazil, UNICEF, ECPAT International, and the NGO Group for the Convention on the Rights of the Child (2008), ECPAT International Report of the World Congress III against Sexual Exploitation of Children & Adolescents, 28 November, Rio de Janeiro.**
- **The New International Webster's Comprehensive Dictionary of the English Language (1999), Deluxe Encyclopedic Edition, Trident Press International, Florida.**
- **United States Citizenship and Immigration Services (2004), Citizenship in the United States, United States Immigration Report Series, 1 (Research and Evaluation Division), USA, May.**
- **Wikipedia (2015), European Union, Available Online at: http://en.wikipedia.org/wiki/European_Union, Retrieved on: 21/05/ 2015.**

- **Wolfgang Jagodzinski (2010), Economic, Social, and Cultural Determinants of Life Satisfaction: Are there Differences Between Asia and Europe?, Social Indicators Research, Vol. 97No. 1, May.**
- **Xavier Bonal (2012), Curriculum Change as a Form of Educational Policy Legitimation: the Case of Spain, International Studies in Sociology of Education, Vol. 5, Issue 2, January.**